مجلس الأمة

69

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد التاسع والستون - مارس 2016

رئيس الجمهورية: **..البرلمان يعمل بإيقاع ديمقراطية تعددية ..والمضي بالإصلاحات إلى نهايتهايستجيب للتطلعات المشروعة لشعبنا**

البرلمان يُقرّ التعديل الدستوري.. والجزائر تدخل عهدا واعدا

بعد التجديد النصفي.. وتنصيب الهياكل، مجلس الأمة يفتتح دورة الربيع يوم 02 مارس 2016.. ومكانته تتعزز بموجب أحكام الدستور

الفهرس

الإصلاحات و التطلعات 04

البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا يصادق على مشروع القانون المتعلّق بمراجعة الدستور 06

رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة:
- **التعديل الدستوري ثمرة مسعى شامل ومفتوح..**
- **الصرح الدستوري الذي التزمنا بتجديده.. يجب أن يكون في مستوى طموح أمتنا..** 07

رئيس البرلمان يشرف على تنصيب اللجنة المشتركة بين غرفتي البرلمان المكلفة بالتحضير للتصويت على مشروع القانون المتعلق بالدستور 08

تقديم السيد الوزير الأول لمشروع تعديل الدستور أمام البرلمان المجتمع بغرفتيه 10

تقرير عن مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري 16

تدخلات رؤساء الجموعات البرلمانية 21

رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة تصويت البرلمان على تعديل الدستور 32

كلمة رئيس البرلمان السيد عبد القادر بن صالح بمناسبة المصادقة على مشروع تعديل الدستور 36

السلطة التشريعية 38

مجلس الأمة يختتم دورته الخريفية العادية لسنة 2015
رئيس المجلس: أمامنا عمل مكثف بعد إقرار الدستور 44

كلمة رئيس مجلس الأمة بمناسبة تنصيب هياكل المجلس 51

استقبالات 54

النشاط الخارجي 55

رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح
في المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات والمجالس العربية
صيانة الأمن القومي مسألة مصيرية .. تتطلب قرارات عاجلة .. 56

الأبواب المفتوحة 60

المدار البرلماني 61

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
سليم رباحي
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
كريمة بنود
سعاد بكار بنت طاعة الله
شهرزاد لورقيوي

الصور: المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زيروت يوسف
الهاتف: 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

الإصلاحات والتطلعات

صادق البرلمان على مشروع مراجعة الدستور، وهذا الحدث الوطني التاريخي هو بمثابة التتويج الطبيعي لمسار طويل من النقاش السياسي والفكري والقانوني، اتّسمت به المرحلة السابقة لإعداد هذه الوثيقةً المرجعية في حياة البلاد، على مدى الفترة التي استغرقتها الخطوات التمهيدية (جولات المشاورات حول تعديل الدستور)، حيْثُ حرص السيد رئيس الجمهورية كل الحرص خلالها على منهجية التأنّي والرصانة من جهة، والانفتاح الواسع الذي يَكفل تحقيقَ المشاورات مع الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية وأطياف المجتمع المدني من جهة أخرى...

وبطبيعة الحال، فإن حرص رئيس الجمهورية على هذا التوجه كان نابعًا من ضرورة توفير أطول فسحة من الوقت، حتى تتسنى لكل الأطراف بلورةُ أفكارِها، وضبطُ رؤاها، وإبداءُ اقتراحاتها ووجهاتُ نظرها...

ولقد كان واضحًا كذلك- ومنذ البداية – أن مسار الإصلاحات التي باشرها رئيس الجمهورية يتقدم تدريجيا ومنطقيا نحو إجراء التعديلات اللازمة على الدستور، ليتواءم مع التغيرات التي حصلتْ، وينسجم روحًا ونصًا مع تطلعات المجتمع، ويتكيّف في عُمقه وفلسفته مع سُنَن التّجدُّد محليًا واقليميا ودوليا... وعلى هذا الأساس صادق أعضاء البرلمان بغرفتيه على مشروع المراجعة الدستورية ... ولا شك في أن ذلك سيُسَجّل في ذلك النسق الوطني الذي يستلهم نَفَسَه وصدقه من التاريخ العريق للأمة ويستشرف للشعب الجزائري الأبي ما تُسْتَحقّه تضحياتُه ونضالاته عبر العصور منذ العهد النوميدي والفتح الإسلامي... والمقاومَات الشعبية الضّروس التي واجهتْ الاستعمار الشنيع... والتي كلّلها الشعب بملحمةٍ فاصلةٍ وقاصمة لظهْر المُحتل، ملحمة ثورة أول نوفمبر المجيدة.

بهذه الروح المُسْتَلْهَمة من الوفاء لرسالة نوفمبر وللجزائر المتطلعة للحداثة والمُدركة لنُبل المسعى... ووَطَنيّة الغاية، تَعاطى وبروح مسؤولة والتزام كبير أعضاءُ البرلمان بغرفتيه مع مشروع المراَجعة الدستورية. ولقد كانت المصادقة بأغلبية واسعة، تُعبّر عن إرادة واضحة للمساهمة في بناء الجزائر، انطلاقا من الارتباط الوثيق لهذه الإرادة لدى أعضاء البرلمان بآمال وطموحات بنات وأبناء الشعب، وهم الذين يدركون النّبض الصّادق الكامن في أعماق الجزائريات والجزائريين، والذي – في كل مرة – يتجلى في الغيرة على وحدة الأمة وانسجام نسيجها... وفي الغيرة على أمنها واستقرارها... وفي التطلع المشترك إلى الانبعاث والإشعاع المأمول والمشروع لجزائر المجاهدين والشهداء... وجزائر الشباب الوَثّاب...

وإن هذا التطلع بالذات هو الذي حَمَله من أعماق الوطن أعضاءُ البرلمان بغرفتيه عندما صوتوا في هذا اليوم التاريخي على مشروع المراجعة الدستورية، مؤزّرين في ذلك بالثقة التي أوكلهم إياها الشعب في دوائرهم الانتخابية... وبأصوات منتخبيهم التي تُمثّل في ربوع الجزائر قاطبة ضمير الأمة...

إن هذا الحدث التاريخي الهام ليدعونا للوقوف وقفة عرفان وامتنان لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي أوفى كل الوفاء لتعهداته التي قطعها للشعب الجزائري، ومضى بتُؤَدَة ورويّة في سبيل تحقيقها باسطًا اليد... مستنهضا للهمم... ناشدًا الوفاق في عصرٍ تعاظمت فيه التحديات... وإن هذا الإنجاز ليتطلب في الواقع مواصلة استكمال الجهود المبذولة بمساهمة البرلمان على طريق تثبيت أركان دولة المؤسسات من خلال ما ستعرفه بعض القوانين من تحيين ومواءمة مع الدستور الجديد باعتبار الدستور ضامنًا للحقوق والحريات الفردية والجماعية وحاميا لمبدأ اختيار الشعب ومضفيا المشروعية على ممارسة السلطات ومكرسا للتداول الديمقراطي عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة...

التحرير

البرلمان يصادق على الدستور..

البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا يصادق على مشروع القانون المتعلّق بمـــراجعة الدستور

باستدعاء من فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، انعقد البرلمان بغرفتيه المجتمعتين معا، في دورة بقصر الأمم (نادي الصنوبر-الجزائر العاصمة) برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان، بحضور السيد محمد العربي ولد خليفة، رئيس المجلس الشعبي الوطني، يوم الأحد7 فيفري2016، للمصادقة على مشروع القانون المتعلق بمراجعة الدستور.

حضر هذه الدورة إلى جانب أعضاء البرلمان بغرفتيه، معالي الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، وجمع من الضيوف والمدعوين وكذا أسرة الإعلام والصحافة الوطنية.

أستهلت مراسم افتتاح هذه الدورة بتلاوة سورة الفاتحة وعزف النشيد الوطني، وبعدهما تم إقرار مشروع النظام الداخلي لسير أشغال دورة البرلمان، الذي قدّمته السيدة غنية الدالية، مقررة اللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة والذي حاز موافقة البرلمانيين، ثم قدم السيد الوزير الأول، ممثلا للسيد رئيس الجمهورية، صاحب مبادرة التعديل الدستوري، عرضا حول مشروع القانون المتعلق بمراجعة الدستور.

تلاه رؤساء المجموعات البرلمانية في الغرفتين الذين عبّروا عن وجهة نظر عائلاتهم السياسية من مشروع القانون وتوقفت الأشغال بعد ذلك لتمكين اللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة من الصياغة النهائية لتقريرها حول الموضوع.

وعند استئناف أشغال الجلسة العامة، قدمت السيدة المقررة التقرير الذي أعدته اللجنة في الموضوع، ثم عرض السيد رئيس البرلمان مشروع القانون المتعلق بمراجعة الدستور على أعضاء البرلمان بغرفتيه للتصويت عليه بكامله، وقبل ذلك أفاد السيد رئيس البرلمان الحضور بالمعطيات الآتية ذات الصلة بعملية التصويت:

- **عدد الحضور:** 512 عضوا.
- **عدد التوكيلات:** 05 توكيلات.
- **المجموع:** 517.
- **النصاب القانوني المطلوب:** 388.

وكانت نتيجة التصويت على مشروع القانون المتعلق بمراجعة الدستور على النحو التالي:

- **نعم:** 499 صوتا.
- **لا:** صوتان (02).
- **إمتناع:** 16 ممتنعا.

في الملف التالي توثيق لهذا الحدث التاريخي الهام

المصادقة على التعديل الدستوري

رئيس الجمهورية السيد عبر العزيز بوتفليقة:

• التعديل الدستوري ثمرة مسعى شامل ومفتوح..

• الصرح الدستوري الذي التزمنا بتجديده.. يجب أن يكون في مستوى طموح أمتنا..

رئيس البرلمان السيد عبد القادر بن صالح:

التاريخ سيسجل للبرلمان هذه المساهمة في تعزيز الممارسة الديمقراطية..

المصادقة على التعديل الدستوري

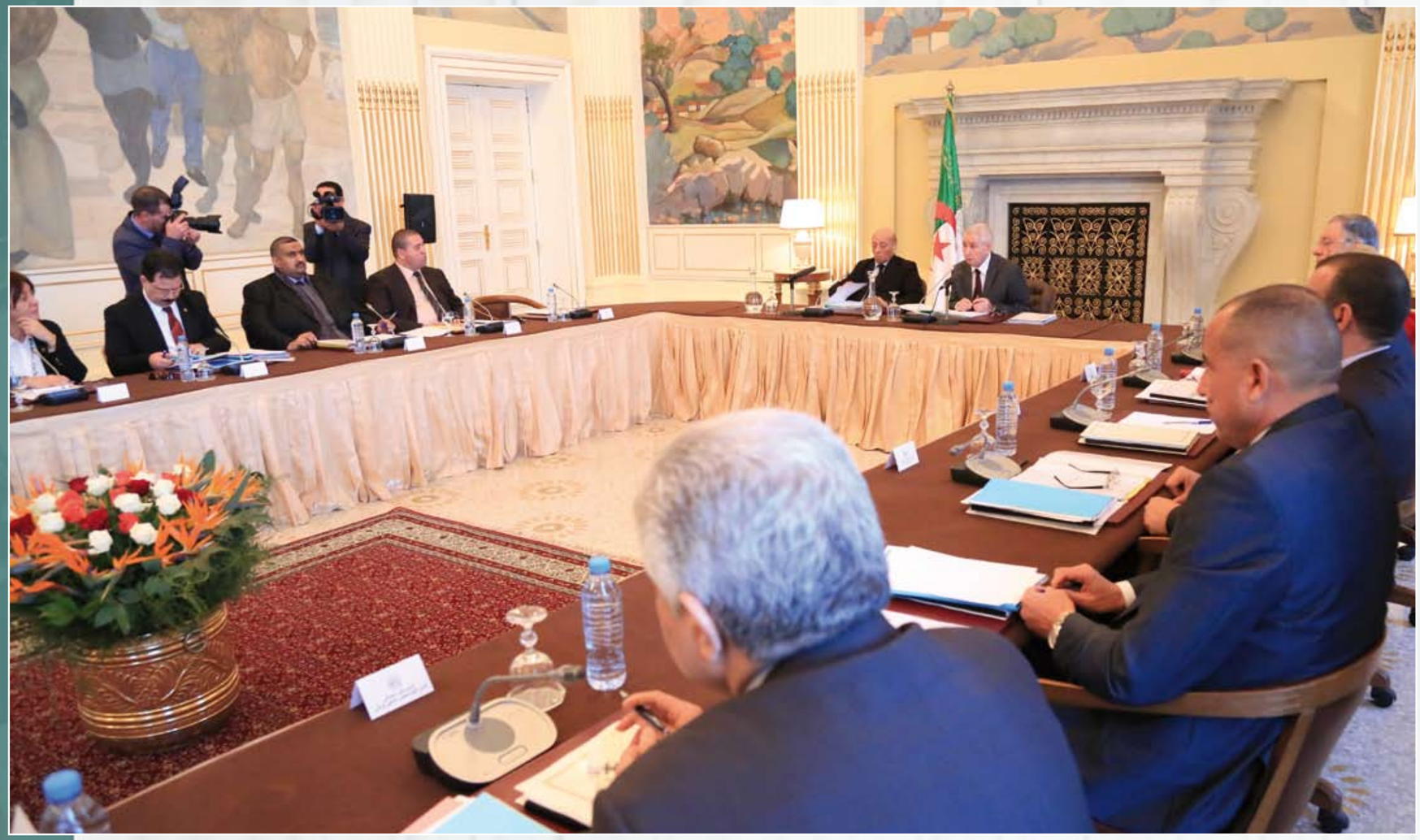

رئيس البرلمان يشرف على تنصيب اللجنة المشتركة بين غرفتي البرلمان المكلفة بالتحضير للتصويت على مشروع القانون المتعلق بالدستور

أشرف السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة بصفته رئيسًا للبرلمان طبقا للمادة 90 للقانون العضوي 90 – 02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يوم الثلاثاء 02 فيفري 2016، على تنصيب اللجنة المشتركة المكوّنة من مكتبي مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، والتي تكفلت بإعداد القانون الداخلي للدورة الاستثنائية للبرلمان المنعقدة يوم الأحد 07 فيفري 2016، وأعدت التقرير الذي سيعرض على الجلسة العامة للبرلمان والخاص بمشروع القانون المتعلق بالدستور والتصويت عليه.

اللجنة المشتركة المشكلة من مكتبي الغرفتين توسعت إلى أعضاء آخرين من كلتا الغرفتين قصد تمكين أكبر عدد ممكن من أعضاء البرلمان من المشاركة في إعداد التقرير .

المصادقة على التعديل الدستوري

تقديم السيد الوزير الأول لمشروع تعديل الدستور أمام البرلمان المجتمع بغرفتيه

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس البرلمان،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني

السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

لقد كلفني فخامة السيد رئيس الجمهورية ومنحي شرف تقديم مشروع التعديل الدستوري الذي بادر به على ممثلي الأمة، أعضاء البرلمان المجتمع بغرفتيه طبقا لأحكام المادة 176 من الدستور.

جاء هذا المشروع وفاءا لالتزام الذي تعهد به فخامته أمام الشعب في الذهاب بالإصلاحات السياسية إلى غايتها، وذلك استجابة لتطلعات شعبنا والتحولات الجارية في العالم.

وهنا أود التذكير أن رئيس الجمهورية، وحرصا منه على أن يمنح هذا المشروع طابعا توافقيا واسعا، قد اختار كما تعلمون مقاربة شاملة، اساسها الاستشارة الواسعة دون إقصاء، وإشراك مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين وأيضا قانونين ذوي كفاءات عالية.

فقد عرضت نتائج تلك الاستشارات على رئيس الدولة لإبداء رأيه السامي في مضمونها ومدى ملاءمتها مع الثوابت الوطنية والمبادئ والقيم المؤسسة لمجتمعنا، والتي تجسد تاريخه وحضارته العريقة، ورؤيته المستقبلية القائمة على مبادئ وقيم متقاسمة بين مجموع المواطنين الجزائريين.

علما أن هذه المبادئ والقيم غير قابلة للتغيير ولا للتعديل.

وفي هذا الإطار يطيب لي أن أعرض على مجلسكم الموقر فلسفة هذا التعديل الدستوري الذي يرمي أساسا إلى دعم وحماية هوية شعبنا ووحدته وتوسيع الفضاء الدستوري لحقوق و حريات الإنسان والمواطن وتعميق الديمقراطية وتوطيد دعائم دولة القانون وتعميق استقلالية القضاء ووظيفة المراقب في بلادنا.

يتعلق هذا المشروع بالديباجة والأبواب الأربعة التي تهيكل دستورنا الحالي:

أولا: فيما يخص ديباجة الدستور

ترمي التعديلات المقترحة أساسا إلى إدراج الديباجة في الدستور لتصبح مرجعا دستوريا معتبرا يوجه عمل السلطات العمومية ، لا سيما المجلس الدستوري.

أما التعديلات الأخرى في الديباجة فتهدف بالخصوص إلى :

• تدعيم المبادئ والقيم خاصة منها المكونات الأساسية: الإسلام والعروبة والأمازيغية التي تشكل الركن الأساسي لهويتنا و وحدتنا الوطنية، والتي تم إثراؤها وترقية وتطوير كل واحدة منها، والتي من شأنها تجديد الروابط المتينة لشعبنا مع تاريخه وثقافته.

• إثراء دور جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني في استرجاع السيادة الوطنية، و الاستشهاد بالمأساة الوطنية، كمعلم ثابت لشعبنا ضد النسيان، من خلال ترسيخ فضائل الحوار والسلم والمصالحة الوطنية.

• التأكيد مجددا على تمسك شعبنا بسيادته واستقلاله، وبالطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.

• تكريس مبادئ الفصل بين السلطات واستقلالية العدالة بصفتها أسس الدولة.

• دسترة التداول الديمقراطي بواسطة انتخابات حرة ومنتظمة وترجمة هذا المبدأ في نص الدستور بتحديد عدد العهدات الرئاسية في المادة 74 وكذا إدراجها ضمن المادة 178 من بين المواد التي لا يمكن لأي تعديل دستوري المساس بها.

• التأكيد على ترقية العدالة الاجتماعية، وبناء اقتصاد منتج متنوع، قادر على التنافس في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة .

• إدراج الشباب في النص الدستوري كقوة حية في بناء البلاد مؤهلة لرفع التحديات ، ليكون المستفيد الأساسي من ثمار التنمية إلى جانب الأجيال القادمة

• تكريس المهام الدستورية للجيش الوطني الشعبي النابع من أعماق شعبنا، الذي يعترف ويعبر له عن امتنان لما قدمه ولا يزال من تضحيات غالية من أجل المصالح العليا للوطن، وكذا دفاعه عن السيادة والوحدة الوطنيتين، وحماية البلاد من المخاطر الخارجية، وحماية الأشخاص والممتلكات من آفة الإرهاب.

وذلك بالإضافة إلى تكريس تكفل الدولة بالسهر على احترافية وتحديث الجيش ومنحه القدرات المطلوبة.

• إعادة تأكيد المبادئ التي تؤسس عمل الدبلوماسية الجزائرية طبقا للخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية، ودورها في انتصار مبادئ الحرية واحترام إرادة الشعوب وتدعيم جهودها على الساحة الدولية.

ثانيا: فيما يتعلق بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري

تهدف التعديلات المقترحة في الفصول الخاصة بـ «الجزائر، الشعب، الدولة» على التوالي إلى:

• دعم الوضع الحالي للغة العربية التي تبقى دوما اللغة الرسمية للدولة، والتي هي مؤهلة للإشعاع، وتعميم استعمالها في المجالات العلمية والتكنولوجية، من خلال العمل الذي سيقوم به المجلس الأعلى للغة العربية، الذي تم إنشاؤه لهذا الغرض.

• دسترة اللغة الأمازيغية مستقبلا، بصفتها مكونا أساسيا لهويتنا الوطنية إلى وضع لغة رسمية، وكذا استحداث مجمع مكون من خبراء مهمتهم توفير شروط ترقيتها إلى هذا الوضع الرسمي

• دسترة الوقاية من الفساد ومكافحته، وإحداث آليات وأدوات ستساعد على أخلقة الحياة العامة، وإضفاء المزيد من الشفافية على تسيير الممتلكات والأموال العمومية و التقليص من انتشار هذه الآفة وتدعيم الحكامة في بلادنا.

• تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية

• دسترة ضمان الدولة للاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة ، وكذا حماية الأراضي الفلاحية والأملاك العمومية للمياه.

• دسترة حماية حقوق ومصالح المواطنين القاطنين بالخارج وكذا حماية هويتهم.

فيما يتعلق بحقوق وحريات المواطن تهدف التعديلات المعتمدة إلى :

• دسترة المناصفة بين الرجال والنساء في سوق العمل وتشجيع الدولة على ترقية تولي المرأة للمسؤوليات في الهيئات والإدارات العمومية وكذا على مستوى المؤسسات.

• دعم احترام الكرامة الإنسانية بمعاقبة المعاملة القاسية اللاإنسانية أو المهنية.

• دسترة حرية ممارسة المعتقد وضمانه في ظل إحترام القانون، وهذا أمر مهم لأنه يهدف إلى تعميق ثقافة التسامح، كمبدأ إسلامي أصيل، وتعزيز روح التعايش السلمي الأخوي بين مختلف الديانات، وبعث الحركية الحضارية في حوار الثقافات.

• تكريس الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي في إطار القانون، وكذا ترقية وتثمين البحث العلمي في خدمة التنمية المستدامة.

• دسترة حرية التظاهر سلميا في إطار القانون

المصادقة على التعديل الدستوري

• دسترة حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، في ظل احترام كرامة وحرية الغير وحقوقهم والامتناع عن أي شكل من أشكال الرقابة المسبقة، وكذا حرية نشر المعلومات والأفكار والآراء ، في ظل احترام الثوابت والقيم الدينية والثقافية للأمة.

فمن اليوم لا تعاقب جنحة الصحافة بعقوبة سالبة للحرية.

دسترة الحق في الحصول على المعلومات والمعطيات وضمان نقلها مع احترام الحياة الخاصة وحقوق الغير، والمصالح المشروعة للمؤسسات ومقتضيات الأمن الوطني.

• الاعتراف الدستوري بحقوق وحريات الأحزاب المعتمدة ، دون تمييز.

• دسترة الضمانات الضرورية لمحاكمة منصفة، ووجوب إعلام الشخص الموقوف لنظر بحقه في الاتصال بمحام، واستثنائية الحبس المؤقت، ومعاقبة وقائع وأفعال الحبس التعسفي.

كل هذه الحقوق وضمانات دستورية من شأنها تقوية حقوق الدفاع ودعم دولة القانون.

• دسترة حقوق في فائدة فئات اجتماعية محرومة وضعيفة أو ذات احتياجات خاصة، بما يوافق قيم مجتمعنا في التضامن والمساواة.

حيث جاء تكريسها لتأكيد الطابع الاجتماعي للدولة وتفعيل الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

• إحداث إلزامية الجنسية الحصرية لتولي المسؤوليات السامية في الدولة والوظائف السياسية وذلك بالنظر لخصوصية وحساسية تلك المناصب التي سوف يحددها القانون.

فيما يتعلق بالواجبات، من المهم إبراز وجوب التزام المواطن الدفاع عن وحدة شعبه وحمايتها.

ترمي كل هذه الحقوق والواجبات إلى دعم أسس الديمقراطية وروح التضامن، وتقاليد التعاون والتكافل وذلك طبقا للتعاليم الإسلامية والاتفاقيات التي صادقت عليها بلادنا.

ثالثا: فيما يتعلق بتنظيم السلطات

ترمي التعديلات في هذا الإطار مع الاحترام التام للتوازنات الأساسية للسلطات والمؤسسات، إلى جعل نظامنا السياسي أكبر انسجاما ووضوحا، من خلال إعادة ترتيب العلاقات بين السلطة التنفيذية والتشريعية لضمان توازن أفضل ونجاعة أكبر لأعمال كل واحدة، وفي الأخير عبر توسيع السلطة القضائية في المجلس الدستوري، وكذا توطيد استقلالية القضاء.

فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية، تهدف التعديلات المعتمدة إلى:

• دعم وضع رئيس الجمهورية بصفته حامي الدستور وإحداث شروط جديدة للترشح إلى رئاسة الجمهورية . حيث تأخذ هذه التعديلات في الحسبان الطابع الحساس للوظيفة الرئاسية وأهميتها في الحفاظ على الجمهورية ومؤسستها.

• تحديد إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة

• إرساء استشارة الأغلبية من قبل رئيس الجمهورية، قبل تعيين الوزير الأول

• دعم صلاحيات الوزير الأول، لا سيما بالتوقيع على المراسيم التنفيذية وترؤس اجتماعات الحكومة، وكذلك من خلال السلطة التي منحت له بإخطار المجلس الدستوري

• منح الحكومة إعداد مخطط عملها

• إلزام الحكومة عرض إعلان السياسة العامة أمام المجلس الشعبي الوطني سنويا.

فيما يتعلق بالسلطة التشريعية تهدف التعديلات المقترحة على الخصوص، إلى تعميق مبدأ الفصل بين السلطات والتعاون ودعم دور البرلمان ومنح السياسة وضعا دستوريا

وفي هذا الإطار يقترح :

• دعم وظيفة مراقبة البرلمان على عمل الحكومة بالسماح لكل لجنة دائمة في البرلمان بتشكيل مهمة إستعلام مؤقتة حول مواضيع محددة.

• منح المعارضة البرلمانية حقوقا تسمح لها بالمشاركة فعليا في العمل التشريعي، ومراقبة عمل الحكومة، وممارسة الدبلوماسية البرلمانية ، وحق الاعتراض أمام المجلس الدستوري على دستورية القوانين التي صادق عليها الأغلبية

تكرس هذه التعديلات الوجود الدستوري للمعارضة وتؤسس عملها كما تعطي دفعا قويا للحياة السياسية وتدعيم الديمقراطية التعددية في بلادنا.

• تدعيم مصداقية وشرعية البرلمان من خلال إلزامية الحضور الفعلي في الأشغال، ومنع كل منتخب في البرلمان من تغيير انتمائه السياسي أثناء عهدته، وذلك باحترام الطابع الوطني للعهدة واحترام العقد المعنوي الذي يربط المنتخب بناخبيه.

• إحداث دورة عادية واحدة للبرلمان وتحديد التشريع بالأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني، وخلال العطل البرلمانية حول مسائل عاجلة . وذلك لتعزيز وظيفة التشريع في البرلمان، والتأكيد ديمومة عمله.

• . منح مجلس الأمة حق المبادرة وتعديل القوانين في مجالات محددة وخضوع المصادقة عليها لنفس الأغلبيات المطلوبة في المجلس الشعبي الوطني. بالاضافة إلى تحديد كيفيات تسوية الخلاف بين غرفتي البرلمان وتحديد الآجال لاجتماع اللجنة المتساوية الأعضاء ، وكذا آجال إجابة أعضاء الحكومة على أسئلة البرلمانيين الشفوية والكتابية. كل ذلك من شأنه إحداث توازن أفضل بين غرفتي البرلمان ، وإضفاء وتيرة أسرع على النشاط البرلماني والحكومي.

• تحويل مواد خاضعة لمجال القوانين العادية إلى مجال القوانين العضوية ، نظرا لأهميتها وتأثيرها في الحياة السياسية. وهنا أذكر على سبيل المثال القانون المتعلق بالجمعيات.

• وأخيرا ، توسيع الموافقة الصريحة لغرفتي البرلمان على المعاهدات والاتفاقيات قبل مصادقة رئيس الجمهورية ، إلى الاتفاقيات المتعلقة بمناطق التبادل الحر وبالمجمعات والاندماجات الاقتصادية.

• فيما يتعلق بالسلطة القضائية ، تهدف التعديلات المقترحة خاصة إلى :

• منح رئيس الجمهورية صفة حامي استقلالية السلطة القضائية.

• إحداث مبدأ التقاضي على درجتين في المجال الجزائي طبقا للمعايير العالمية والاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر.

• إدراج إلزامية تعليل الأوامر القضائية لإضفاء الشفافية على العمل القضائي.

• ضمان تنفيذ الأحكام القضائية وتعزيز حماية القاضي والمحامي ومنح المجلس الأعلى للقضاء الاستقلالية الإدارية والمالية.

كل هذه التعديلات ، سيدي الرئيس ، سيداتي وسادتي ، من شأنها تدعيم حماية القاضي وحقوق الدفاع وتعزيز أسس المحاكمة وتعميق استقلالية القضاء ، وبالتالي توطيد أسس دولة القانون في بلادنا.

رابعا. فيما يتعلق بالرقابة ومراقبة الانتخابات والمؤسسات الاستشارية

بعنوان المراقبة ، تهدف التعديلات أساسا إلى عصرنة المجلس الدستوري وتدعيم صلاحيات مجلس المحاسبة. حيث يقترح بخصوص المجلس الدستوري :

• تقوية الوظيفة القضائية للمجلس الدستوري في المجال الانتخابي ، فعليه النظر في جوهر الطعون المتعلقة بالنتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

• ضمان تمثيل متوازن للسلطات الثلاث في تشكيلته وتدعيم صفة أعضائه.

• تعميق استقلالية المجلس الدستوري بمنحه الاستقلالية الإدارية والمالية وبتعزيز حماية أعضائه بمنحهم الحصانة القضائية في المجال الجزائي أثناء عهدتهم وتوسيع

الإخطار إلى الوزير الأول والأقلية البرلمانية، وكذلك إلى المواطن عن طريق الدفع بعدم الدستورية.

فمن شأن هذه التعديلات أن تبعث حركية جديدة في المجلس الدستوري وتعزز مكانته وتدعم موقعه في الصرح المؤسساتي ، وكذا دوره في مسار بناء دولة القانون، وتعميق الديمقراطية التعددية، وحماية حقوق وحريات المواطن.

فيما يتعلق بمجلس المحاسبة ، يمنح مشروع التعديل الاستقلالية لهذه الهيئة ، ويوسع مهام مراقبة رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة والمساهمة في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية.

كما يعد المجلس تقريرا سنويا يسلم إلى كل رئيس غرفة في البرلمان وإلى الوزير الأول.

أما عن مراقبة الانتخابات ، يدخل المشروع آلية جديدة هامة وهي هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، مكونة من قضاة وكفاءات مستقلة تسهر على شفافية ونزاهة الانتخابات والاستفتاءات، من استدعاء الهيئة الناخبة إلى إعلان النتائج المؤقتة.

إن هذه الهيئة مدعوة ، بالنظر إلى المهام الموكلة لها، ومكانة واستقلالية أعضائها، إلى إضفاء مصداقية أكبر على هذه الانتخابات، وتعزيز الشرعية الديمقراطية لمنتخبي الشعب.

وفيما يخص المؤسسات الاستشارية ، تتعلق التعديلات بإحداث مجالس استشارية جديدة مثل المجلس الأعلى للشباب والمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتمنح هذه التعديلات وضعا دستوريا لهيئات قائمة مثل الهيئة المستقلة للوقاية من الفساد ومكافحته والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الانسان.

خامسا وأخيرا ، فيما يخص الباب المتعلق بالتعديل الدستوري

يتعلق الأمر فقط ، بإدراج مبدأ إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة ، ضمن المبادئ التي لا يمكن المساس بها والمحددة في المادة 178 من الدستور، ويضفي ذلك على هذا المبدأ ضمان ديمومته والحفاظ عليه.

تلك هي أيها السادة والسيدات الفلسفة العامة لمشروع التعديل الدستوري.

مشروع طموح وواعد لشعبنا يتميز بتنوع الموضوعات الدستورية التي تناولها وكثافة الأحكام الوجيهة التي يقترحها . وهو معروض في هذا اليوم التاريخي لمصادقة برلمانكم الموقر.

سيداتي وسادتي،

أود في الختام أن أذكر أن هذا المشروع هو نتاج المساهمات الوجيهة التي قدمتها التشكيلات السياسية التي تنتمون إليها، ومواقفكم الشخصية وآراء المجتمع المدني، على السواء. و قد تميزت هذه المساهمات بالعدد الوفير للموضوعات وتنوعها وثرائها، وأثرها على حقوق وحريات المواطن ، وعلى تدعيم استقلالية العدالة، وتفعيل الحياة السياسية في بلادنا .

كما تميزت بتعميق مبدأ الفصل بين السلطات ، ومنح كل واحدة من مؤسساتنا الوطنية المكانة والدور المحددين لها .

كما تميزت بتعميق مبدأ الفصل بين السلطات ، ومنح كل واحدة من مؤسساتنا الوطنية المكانة والدور المحددين لها .

فمن المهام الموكلة لكم من قبل الدستور الجديد، من تفرض نفسها بنجاعتها وستكتسي أهمية متزايدة في مناقشاتكم وحواراتكم.

وأذكر على الخصوص وظيفة الرقابة، وتحديث المجلس الدستوري، والوضع الجديد للأقلية البرلمانية، ومساهمة الدبلوماسية البرلمانية.

ويسجل تطور ديمقراطي آخر في منح المعارضة وضعا دستوريا يؤسس لوجودها ويحدد عملها ، وكذا حقها في إخطار المجلس الدستوري حول القوانين المصادق عليها من قبل الأغلبية.

إن عملا كبيرا ينتظركم إذا نال هذا المشروع موافقتكم ، وهو ما لا أشك فيه ، لأنكم مطالبون بتجسيد مختلف أحكامه وترجمتها إلى قوانين باسم الشعب الذي منحكم الثقة الغالية.

إن التعبير عن إرادة الشعب هي مهمتكم الأصيلة والمشروع المعروض عليكم يشكل وثبة ديمقراطية معتبرة ، كما يمثل في نفس الوقت ، حصنا منيعا ضد التقلبات السياسية والأخطار التي تهدد أمننا الوطني.

بمصادقتكم على المشروع الرئاسي للتعديل الدستوري الذي سيطبع الصرح الدستوري في بلادنا ، فإن التاريخ سيسجل لكم، أنكم ساهمتم بكل حرية ، استجابة لنداء الضمير، في إحداث التجديد الجمهوري الذي تطمح له الجزائر.

فهذا المشروع يسمح لنا أن نسجل على دفاتر التاريخ مشاركتنا في إرساء ملامح جزائر القرن الواحد والعشرين.

كما أن الروح التي تكتنف مجلسكم الموقر هي نفسها التي تسكن الضمائر الحية المؤمنة عندما يدعوها الواجب إلى أداء الشهادة.

وقد قال الله تعالى : «وأقيموا الشهادة لله»

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المصادقة على التعديل الدستوري

تقرير عن مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري

الجزائر - قصر الأمم : 7 فبراير 2016

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس البرلمان،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني ،
السيد معالي الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مكتبي الغرفتين،
السيدات والسادة أعضاء البرلمان المنعقد بغرفتيه،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام.
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...

يشرفني أن أتلو على مسامعكم تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة حول مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور.

• بناء على الدستور، لاسيما المادة 176 منه.

• بناء على القانون العضوي رقم 99 – 02 المؤرخ في 20 ذي القعدة، عام 1419 الموافق لـ 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، لاسيما المواد 98، 99 و100.

• بناء على رأي المجلس الدستوري رقم 16/01/ر. ت. د/م. د المؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1437 هـ الموافق 28 يناير 2016 المتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري.

• بناء على المرسوم الرئاسي رقم 46/16 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1437 هـ الموافق 30 يناير 2016 المتضمن استدعاء البرلمان للإنعقاد بغرفتيه.

• بناء على إيداع مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور من قبل السيد الوزير الأول.

• بناء على استدعاء السيد عبد القادر بن صالح رئيس البرلمان للجنة البرلمانية المشتركة التي تتكون من السيدات والسادة أعضاء مكتبي غرفتي البرلمان، وهم:

عن مجلس الأمـــــــــــة:

– جمال ولد عباس – فوزية بن باديس – عبد المجيد طقيش – عبد القادر زوبيري – يوسف بوتخيل

عن المجلس الشعـــــــبي الوطني:

– سعيد لخضاري – سليم شنوفي – بهاء الدين طليبة – برابح زبار

– غنية الدالية – محمد العيد بيبي – صلاح الدين دخيلي – نوال بوعياد آغا – رامي مرزاق

• وبعد تنصيب اللجنة من قبل رئيس البرلمان السيد عبد القادر بن صالح وبحضور السيد محمد العربي ولد خليفة رئيس المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 02 فبراير 2016، عادت رئاسة هذه اللجنة إلى السيد جمال ولد عباس، أكبر الأعضاء سنا طبقا للمادة 100 من القانون العضوي 99 / 02 المذكور أعلاه، والسيدة الدالية غنية مقررة لها.

وقد تم الاتفاق على توسيع اللجنة إلى أعضاء من لجنتي الشؤون القانونية لمجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني وأعضاء آخرين من الغرفتين وذلك بهدف تمكين مختلف التشكيلات السياسية من إبداء رأيها في مشروع التعديل.

وتتكون هذه اللجنة من السيدات والسادة:

عن مجلس الأمة:

• جمال ولد عباس • فوزية بن باديس • الهاشمي جيار • زهرة قراب • بن علي بن زاغو • محمد زكرياء • عبد الكريم قريشي • صالح قوجيل • محمد الطيب العسكري • عمر رمضان • عبد القادر زوبيري • عبد المجيد طقيش • محمد زوبيري • الأمين شريط • محمد السعيد سعداني • عبد الباهي مرسلي • بلقاسم قارة • محمد خثير • حاجي العيد • محمد ماني • يوسف بوتخيل • عبد المجيد بوزريبة • أوسهلة محمد رضا • جرباع علي • موخلوة عبد القادر • عمار مخلوفي • طاهر كليل • حسني سعيدي • محمد عامر • نور الدين بالأطرش

× عن المجلس الشعبي الوطني:

• سعيد لخضاري • سليم شنوفي • بهاء الدين طليبة • برابح زبار • غنية الدالية • محمد العيد بيبي • نوال ليلى بوعياد آغا • صالح الدين دخيلي • رامي مرزاق • عمار جيلاني • عبد الرحمان دريس • خليل أوكبدان • إلياس سعدي • جمال ماضي • محمد بوخلخال • حيزية بورنان • محمد حادي • جمال بوراس • أحمد لطيفي • إبراهيم طواهرية • رتيبة عياد • عمر بويلفان • هدى طلحة • بلقاسم بن سالم • زينب شويحة • رمضان تعزيبت • محمود الساسي • عمر عليلات

باشرت اللجنة المشتركة الموسعة عملها في اليوم الموالي بإعداد نظامها الداخلي والمصادقة عليه، ثم شرعت في تحضير مشروع النظام الداخلي لجلسة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا الذي تمت المصادقة عليه في بداية أشغالنا.

وبتاريخ 4 فبراير 2016 استمعت اللجنة إلى عرض معالي السيد عبد المالك سلال، الوزير الأول حول مشروع التعديل الدستوري بحضور أعضاء من الحكومة، وهم السادة:

• الطيب لوح، وزير العدل حافظ الأختام،
• عبد السلام بوشوارب، وزير الصناعة والمناجم،
• الطاهر خاوة، وزير العلاقات مع البرلمان،
• مصطفى كريم رحيال، وزير، مدير ديوان الوزير الأول.

حيث أبرز السيد الوزير الأول في عرضه أن هذه المراجعة الدستورية تأتي تتويجا لمسار الإصلاحات السياسية التي أرادها فخامة رئيس الجمهورية، والتزم بها أمام الشعب والتي تهدف إلى توسيع حقوق وحريات الإنسان والمواطن ولترسيخ الديمقراطية التعددية وتوطيد أسس دولة الحق والقانون، إلى جانب تعميق استقلالية العدالة ببلادنا، ثم استعرض مختلف محاور مشروع التعديل الدستوري.

بعد ذلك، فتح رئيس اللجنة المجال للنقاش والذي دار بين أعضاء اللجنة والسيد معالي الوزير الأول الذي أجاب عن اهتماماتهم وانشغالاتهم.

واستأنفت اللجنة أشغالها بتاريخ 5 فبراير 2016 لإثراء تقريرها حول مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري والمصادقة عليه.

بعد اطلاع اللجنة على:

• الدستور.

• القانون العضوي رقم 99 – 02 الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة.

• رأي المجلس الدستوري السالف الذكر.

• مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري.

• وبعد تأكّد اللجنة من استيفاء النص المقترح لمختلف الشروط القانونية واستيفاء الإجراءات المحددة في الدستور والقانون العضوي رقم 99 – 02 السالف الذكر.

• فإنها ترى ما يلي:

• إن مشروع التعديل قد مس 112 مادة من مواد الدستور، منها 38 مادة جديدة، الأمر الذي يبين الأهمية البالغة لهذا التعديل وعمقه الذي تناول في ديباجته ومختلف أبوابه وفصوله. وبالنظر إلى هذا الحجم الهام، فإن اللجنة تلخص أهم المحاور فيما يلي:

المصادقة على التعديل الدستوري

1 - التعديلات المتعلقة بالديباجة:

تمثل التعديل في التأكيد على أن تاريخ الشعب الجزائري تمتد جذوره عبر آلاف السنين، وأسفر عن تلاحم مكونات هويته الوطنية وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية. لذلك أكد التعديل الجديد على التزام الدولة دوما على ترقية وتطوير كل واحدة منها، بما يضمن وحدة وتضامن وانسجام المجتمع الجزائري.

وقد جاء في التعديل التأكيد على دور كل من جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في قيادة الشعب الجزائري إلى الانتصار في ثورة نوفمبر 1954 المجيدة، والتي مكنته من استعادة سيادته الوطنية بفضل تضحيات الشهداء الأبرار والمجاهدين الأبطال.

• تضمّن تعديل الديباجة أيضا تصميم الشعب الجزائري على التمسك بسياسة السلم والمصالحة الوطنية والسهر على قيم المصالحة والحوار لنبذ الفتنة والعنف في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية وكذلك تأكيد الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة وتكريس مبدأ التداول الديمقراطي على السلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة وكفالة الدستور لمبدإ الفصل بين السلطات ومبدأ استقلالية العدالة.

لقد أضاف التعديل فقرة جديدة للديباجة مفادها تمسك الشعب الجزائري بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، والعمل على بناء اقتصاد منتج في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. كما أبرز أن الشباب في صلب الإلتزام الوطني برفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشباب اليوم إلى جانب الأجيال القادمة هم المستفيدون أساسا من هذا الالتزام.

2 - التعديلات المتعلقة بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري:

• مست هذه التعديلات المادة 3 بتأكيد على أن اللغة العربية تظل اللغة الرسمية للدولة ودسترة المجلس الأعلى للغة العربية الذي يتكفل بالعمل على ازدهارها وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية.

• تم ترقية الأمازيغية إلى لغة رسمية مع إنشاء أكاديمية مكلّفة بترقيتها في جميع المجالات حتى تصبح لغة رسمية (المادة 3 مكرر).

• أضيفت إلى المادة 8 فقرات جديدة تتعلق بترقية العدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت الجهوي في التنمية وتشجيع بناء اقتصاد متنوع يثمن قدرات البلاد كلها مع حمايته من كل أشكال التلاعب والاختلاس أو الرشوة أو التجارة غير المشروعة وكذا كل أشكال التعسف.

• أما المادة 14 فقد تضمنت تعديلا مفاده تشجيع الدولة للديمقراطية التساهمية على مستوى الجماعات المحلية، وهي مسألة في غاية الأهمية.

• تم إضافة مادة جديدة هي المادة 24 مكرر التي نصت على أن الدولة تعمل على حماية حقوق المواطنين في الخارج ومصالحهم وتسهر على تعزيز روابطهم مع الأمة.

3 - التعديلات المتعلقة بحقوق الإنسان:

جاء هذا المشروع بتعديلات ثرية جدّا بحيث أن أكثر من نصف المواد المعدلة سواء القديمة أو الجديدة تتعلق بحقوق الإنسان وضماناتها.

ومن أهم هذه التعديلات:

• ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق العمل وترقية تولي المرأة لمناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات والمؤسسات العمومية (المادة 31 مكرر 2).

• تكريس حق ممارسة العبادة (الشعائر الدينية) وضمانه (المادة 36).

• تكريس الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي (المادة 38).

• تكريس الحق في الثقافة وضمانه وحماية الدولة للتراث الثقافي الوطني المادي وغير المادي (المادة 38 مكرر).

• تكريس حرية التظاهر وضمانها للمواطن (المادة 41 مكرر).

• تكريس حرية الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية وعلى الشبكات الإعلامية ومنع تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية مع التأكيد أن جنحة الصحافة لا يمكن أن تخضع لعقوبة سالبة للحرية (المادة 41 مكرر2).

• كما تم تكريس الحق في الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها للمواطن في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية وبالتالي تكريس الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات (المادة 41 مكرر 3).

• بالنسبة للأحزاب السياسية المعتمدة أضيفت مادة جديدة وهي 42 مكرر تضمنت إقرار حقها في الاستفادة من عدة حقوق وحريات هي:

– حرية الرأي والتعبير والاجتماع.

– حق الاستفادة من الإعلام العمومي.

– حق الاستفادة من تمويل عمومي بالنسبة للأحزاب الممثلة وطنيا.

– المشاركة في ممارسة السلطة محليا ووطنيا في إطار التداول الديمقراطي.

فهذه الحقوق والحريات التي تستفيد منها كل الأحزاب المعتمدة، تمنح لأحزاب المعارضة بالخصوص، مركزاً دستوريا متميّزاً أكدته أحكام المادة 99 مكرر بالنسبة للمعارضة البرلمانية، التي تستفيد بالإضافة إلى ما سبق ذكره من الحق في المشاركة في الأعمال التشريعية وفي رقابة الحكومة والتمثيل في أجهزة الغرفتين والمشاركة في الدبلوماسية البرلمانية ومن الحق في إخطار المجلس الدستوري طبقا للمادة 166 من هذا التعديل.

تضمن هذا التعديل أيضا دسترة جملة من الحقوق في المجال الجزائي منها الحق في محاكمة عادلة تؤمن الضمانات اللازمة للدفاع أمام الجهات القضائية (المادة 45)، وكذلك حق الأشخاص المعوزين في المساعدة القضائية (المادة 45 مكرر)، وتقييد الحبس المؤقت والمعاقبة على الاعتقال التعسفي (المادة 47)، والحق في الاتصال بمحام عند التوقيف للنظر والفحص

الإجباري بالنسبة للقصر (المادة 48)، وكل هذه التعديلات تشكل ضمانات جديدة لصون حرية وحقوق الأفراد في الأمن والسلامة الجسدية والمعنوية.

• أما بالنسبة للمادة 51 من الدستور التي تنص على أنه «يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون، فقد أضيفت إليها فقرتان تضمنتا أن «التمتع بالجنسية الجزائرية دون سواها شرط لتولي المسؤوليات العليا في الدولة والوظائف السياسية».

و»يحدد القانون قائمة المسؤوليات العليا والوظائف السياسية».

• ومن ضمن التعديلات الهامة التي تضمنها المشروع، تسجل اللجنة البرلمانية تكريس حق المواطن في بيئة سليمة وتكفل الدولة بالعمل على الحفاظ على البيئة (المادة 54 مكرر 2) والتنصيص على حماية حقوق الطفل وقمع العنف ضد الأطفال وحماية الأشخاص المسنين (المادة 58).

يتضح من هذه التعديلات حرص الجزائر على مواكبة النصوص الدولية التي صادقت عليها والاستجابة لانشغالات كبيرة عبّر عنها المجتمع الجزائري بخصوص البيئة والأطفال والمسنين.

4 - التعديلات المتعلقة بالسلطة التنفيذية:

• أما المادة 73 فقد تضمنت تعديلات جديدة تتمثل في:

• اشتراط أن المترشّح لانتخابات رئاسة الجمهورية لم يسبق له أن تجنس بجنسية أجنبية وأن يثبت الجنسية الجزائرية الأصلية للأب والأم والجنسية الأصلية فقط للزوج، وأن يثبت إقامة دائمة بالجزائر دون سواها لمدة 10 سنوات على الأقل قبل الترشّح.

وواضح أن هذه التعديلات تهدف إلى حماية الجزائر من تأثيرات المصالح والارتباطات الأجنبية وإلى إثبات الروابط العميقة بين المترشّح والمجتمع الجزائري.

• أما المادة 74، فجاءت بتعديل مهم جداً وهو أن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية يكون مرة واحدة فقط وهذا تماشياً مع ما جاء في ديباجة الدستور وهو تكريس التداول الديمقراطي على السلطة والتوجه الديمقراطي القوي والفعلي المعبر عنه من خلال عدة أحكام في الدستور.

• في إطار السلطات التي يمارسها رئيس الجمهورية، فإن المادة 77 تضمنت في فقرتها 5 تعديلا مهما فحواه أن رئيس الجمهورية «يعين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية».

هذه إضافة مهمة تنُمُّ عن إمكانية التنسيق بين برنامج رئيس الجمهورية وبرنامج الأغلبية البرلمانية في حال اختلافهما. وفي هذا تحسين كبير لإطار العمل الحكومي وحسن سير شؤون البلاد.

• أما التعديلات التي تضمنتها المواد 79 إلى 85 فقد أوضحت أن مخطط تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية قد أصبح مهمة تتكفل بها الحكومة ككل وليس فقط الوزير الأول مثلما كان الأمر سابقا، سواء في وضع المخطط أو في تنفيذه.

5 - التعديلات المتعلقة بالسلطة التشريعية:

• حظيت السلطة التشريعية باهتمام كبير في التعديلات، كان أولها إعطاء المعارضة البرلمانية مركزاً دستوريا بتكريس حقوقها في المادة 99 مكرر التي سبقت الإشارة إليها والتي جاء فيها أيضاً أن كل غرفة من غرفتي البرلمان تخصص جلسة شهرية لمناقشة جدول أعمال تقدمه مجموعة أو مجموعات برلمانية من المعارضة.

أما التعديلات الأخرى فتتمثل فيما يلي:

1 – وجوب تفرغ أعضاء البرلمان لممارسة مهام العهدة كليا بالمشاركة الفعلية تحت طائلة العقاب بسبب التغيب (المادة 100).

2 – منع تغيير الانتماء الحزبي الذي تم الانتخاب على أساسه تحت طائلة التجريد من العهدة (المادة 100 مكرر 2).

3 – حق كل لجنة دائمة من لجان الغرفتين في تشكيل بعثات إعلامية مؤقتة (المادة 117).

4 – اجتماع البرلمان في دورة عادية واحدة كل سنة مدتها 10 أشهر تبدأ من 2 سبتمبر (المادة 118).

5 – حق أعضاء مجلس الأمة في المبادرة بالقوانين في مجالات التنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي (المادتان 119 و 119 مكرر).

6 – تقييد آجال اجتماع اللجنة المتساوية الأعضاء وتفصيل عملية حل الخلافات بين الغرفتين (المادة 120).

7 – تقييد التشريع بأوامر، حيث لا يكون مستقبلا إلا في المسائل العاجلة بعد أخذ رأي مجلس الدولة (المادة 124).

8 – تحديد آجال الإجابة عن الأسئلة الكتابية والشفوية بـ 30 يوما (المادة 134).

6 – التعديلات المتعلقة بالسلطة القضائية:

تمثلت هذه التعديلات فيما يلي:

● 1 – التأكيد على ضمانة أساسية من ضمانات استقلالية العدالة وهي أن رئيس الجمهورية هو ضامن استقلال السلطة القضائية (المادة 138).

● 2 – تكريس مبدأ التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية وهي إضافة جديدة قد تسمح باستئناف أحكام محاكم الجنايات، وهذا يشكل ضمانة جديدة في المجال الجزائي.

● 3 – إفادة القضاء بضمانة جديدة هامة وأساسية وهي عدم قابلية قاضي الحكم للنقل (المادة 148).

● 4 – تحصين حقوق الدفاع دستورياً بضمانها وحماية المحامي من كافة أشكال الضغوط (المادة 151 مكرر).

7 – التعديلات المتعلقة بالرقابة والمؤسسات الاستشارية:

* تناولت هذه التعديلات المجلس الدستوري برفع عدد أعضائه إلى 12 عضواً بحيث يعين رئيس الجمهورية 4 أعضاء من بينهم رئيس المجلس ونائبه وانتخاب عضوين (2) من مجلس الأمة وعضوين (2) من المجلس الشعبي الوطني وعضوين (2) من المحكمة العليا وعضوين (2) من مجلس الدولة. وعلى ذلك تكون كل سلطة عليا ممثلة بـ 4 أعضاء.

* كما تم تمديد مدة العضوية فيه إلى 8 سنوات مع تجديد نصفي كل 4 سنوات (المادة 164).

* إلى جانب ذلك جاء مشروع التعديل بشروط جديدة للعضوية تتمثل في بلوغ 40 سنة عند التعيين أو الانتخاب والتمتع بخبرة مهنية مدتها 15 سنة على الأقل في ميادين القانون سواء التعليم العالي أو القضاء أو المحاماة أو الوظائف العليا في الدولة (المادة 164 مكرر).

* تضمنت التعديلات أيضا توسيع الإخطار إلى الوزير الأول وإلى 50 نائبا بالمجلس الشعبي الوطني وإلى 30 عضوا من مجلس الأمة (المادة 166).

*إرساء حق المتقاضين في الرقابة عن طريق الدفع بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة (المادة 166 مكرر).

هذه التعديلات ذات أهمية بالغة ترتقي بالمجلس الدستوري إلى مصاف المحاكم والمجالس الدستورية في العالم وتعمق الطابع القضائي للرقابة على دستورية القوانين في الجزائر وقد كانت محل طلبات ملحة من طرف المختصين والمجتمع ككل.

* إلى جانب ذلك جاء تعديل بالغ الأهمية يتعلق بمنح مجلس المحاسبة الاستقلالية وتوسيع مهامه وتنويع علاقاته بهياكل الدولة الأخرى المكلفة بالرقابة والتفتيش.

كما جاء مشروع التعديل بإحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، تترأسها شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب، ولها لجنة دائمة تتكون من قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء، وكفاءات مستقلة تختار من المجتمع المدني وتتكفل هذه الهيئة الدستورية المستقلة بالسهر على شفافية الانتخابات منذ استدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية إعلان نتائجها.

تشكل هذه الهيئة مظهراً من مظاهر الطابع التوفيقي لمشروع التعديل إذ كانت محل طلب ملح من طرف المعارضة وكذلك المختصين في ميدان الانتخابات من سياسيين وقانونيين وغيرهم.

مما يميّز مشروع التعديل المعروض علينا، أنه تضمن في المادة 1-173 إلى 173 – 10 جملة من المؤسسات الاستشارية الهامة تتمثل في:

1 – مجلس وطني لحقوق الإنسان.

2 – مجلس أعلى للشباب.

3 – هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وهي سلطة إدارية مستقلة.

4 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

5 – مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيا.

هذه الهيئات والمجالس توضع تحت سلطة رئيس الجمهورية وتتمتع بالاستقلالية في أداء مهامها وتمنح مختلف الضمانات لهذا الغرض، ومن المعلوم أن هذه الهيئات والمجالس تستجيب لطلبات المجتمع المدني وحاجيات المجتمع في القطاعات التي تنشط فيها والبعض منها تستوجبه اتفاقيات والتزامات دولية وقد أصبحت تزخر بها الدساتير الحديثة وهي تشكل في الوقت ذاته مظهراً من مظاهر عصرنة منظومتنا المؤسساتية والدستورية.

لكل هذه الاعتبارات وغيرها، فإن اللجنة البرلمانية المشتركة ترى بأن ما جاء في هذا التعديل الدستوري يترجم حقا إرادة رئيس الجمهورية في إحداث إصلاحات عميقة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منذ مجيئه إلى الحكم في سنة 1999، والتي كانت تتطلب توفير بيئة مناسبة لذلك بحكم ما عانته البلاد من ويلات الإرهاب واللاّ أمن حيث عمل على استرجاع الأمن واستعادة مكانة الجزائر على الساحة الدولية وإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية حين كانت المديونية الخارجية تشكل أهم عائق لأي مجهود تنموي آنذاك.

ولقد ساهمت سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية اللتين باشرهما فخامة رئيس الجمهورية في توفير الظروف المواتية لانطلاقة اقتصادية واعدة مكنته من تجسيد برامج تنموية طموحة مسّت جميع مناحي الحياة اليومية للمواطن.

علاوة عن تلك الورشات الهامة التي مست العدالة والمنظومة التربوية ومؤسسات الدولة، فقد بادر رئيس الجمهورية بإصلاحات جوهرية خصّت مجالات الإعلام وترقية المشاركة السياسية للمرأة ونظام الانتخابات والجمعيات والتنائي مع العهدة البرلمانية والأحزاب السياسية والبلدية والولاية.

وتتويجا لمسار هذه الإصلاحات، يأتي اليوم مشروع التعديل الدستوري الهام والعميق الذي بادر به رئيس الجمهورية، بعد مشاورات مع مختلف الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، لتعزيز الوحدة الوطنية وتعميق الديمقراطية وتدعيم ركائز دولة الحق والقانون.

وعليه، فإن اللجنة البرلمانية المشتركة، إذ تثمّن عاليا كل ما قام به رئيس الجمهورية، تدعو السيدات والسادة أعضاء البرلمان بغرفتيه إلى المصادقة على مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري من أجل جزائر قوية، رائدة وآمنة.

للإشارة، سوف تدرج تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية في التقرير الختامي الذي سينشر في الجريدة الرسمية للمداولات لكل من الغرفتين.

شكرا،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية

السيد محمود ساسي نيابة عن السيد حسان بوزداد رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار بالمجلس الشعبي الوطني

السيد جلول جودي رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمال بالمجلس الشعبي الوطني

السيد عبد المجيد بوزريبة رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة

السيد زوبيري محمد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة

السيد الهاشمي جيار رئيس المجموعة البرلمانيـة للثلث الرئاســي

السيد محمد قيجي رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديموقراطي بالمجلس الشعبي الوطني

السيد محمد جميعي رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بالمجلس الشعبي الوطني

المصادقة على التعديل الدستوري

محمود ساسي

- بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام عل أشرف المرسلين
- السيد رئيس البرلمان المحترم
- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم
- السيد الوزير الاول المحترم
- السيدات و السادة أعضاء الحكومة المحترمون
- السيدات و السادة النواب الأفاضل
- السيدات و السادة أسرة الإعلام
- السيدات و السادة الضيوف

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

إن الحدث التاريخي الهام الذي التأم فيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة جنبا إلى جنب أكيد سيترك أثرا في سير مؤسستنا فهو يبرز بجلاء .

إن المؤسسات والقوانين التي تزودت بها بلادنا قادرة على الإتيان بالأجوبة المواتية على المسائل الجوهرية المطروحة.

و إن السير العادي لمؤسساتنا بات مرسخا وممارستها لمهامها النبيلة متسمة بالاستقرار والرصانة فهي تتوفر على كل الظروف التي تمكنها من الاضطلاع بالتمام والكمال بمسؤولياتها ومن الاستجابة وحق الاستجابة لتطلعات مواطنينا .

سيدى الرئيس الموقر :

إن للجزائر علينا حق لتستمد قوتها من وحدة صفوفنا وجمع شمل أبنائنا حول أهداف وطنية حاسمة ومشاركة كل المواطنين في تسيير الشؤون العامة والتضامن الفعال للقوى السياسية باختلاف آرائها وتنوعها وترقية الكفاءات واستثمار الطاقات والإمكانيات التي تزخر بها بلادنا في إطار منسق وفقا لمقاربة متروية بعيدا عن كل أنواع المغالاة والديماغوجية .

سيدى الرئيس :

إننا اليوم أمام خيار تخطي الاعتبارات السياسية والحزبية لنضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار تجسيدا للهدف العظيم الذي هو في صميم التآمنا هذا في جلسة تاريخية جلية الطابع للمصادقة على مشروع تعديل الدستور فهو قانون الأساس ومصدر كل القوانين الأخرى والمرجع الأسمى لتعزيز دولة الحق والقانون بعد التحولات التي شهدتها بلادنا بكل ما فيها من خلل وقصور بإنجازاتها الكثيرة والمتنوعة في بناء الدولة الوطنية على أنقاض الظلم والظلال .

ومن هذا لا يفوتنا أن نستشهد بكلمة فخامة رئيس الجمهورية حول تعديل الدستور حيث قال « إن الدساتير ليست نصوصا مقدسة ، ولا هي عقد اجتماعي مرهون بمدة زمنية محددة مسبقا، إنما هي نتاج جهد بشري قابل للتطور والتحسن وهو تعبير عن إرادة الشعب في مرحلة معينة من تاريخه، تجسيدا لفلسفته ورؤيته الحضارية للمجتمع الذي ينشده ، فلكل دستور إذن ظروفه وأسبابه وأبعاده التي يرمي إليها من تأسيس وتنظيم المجتمع والدولة وكافة العلاقات والآليات الدستورية المتعلقة بتنظيم الحكم وممارسة وتكريس الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطن « انتهت الكلمة.

سيدى الرئيس :

إن اختلاف التوظيف والتشخيص لأداء مؤسسات الدولة والتعبير الحر عن وجهات النظر ظاهرة صحية ودليل على أن المواطنين والمجتمع المدني وشرائح واسعة من الرأي العام ووسائط الإعلام بالشأن العام وهو أيضا مؤشر على حرية التعبير وانتشار ثقافة الديمقراطية غير أننا لا ندافع عن أي قطاع ولا نتهم أي جهة إذ قلنا بان النقد والتقييم الصريح والصارم يختلف عن نشر الكارثية وتضخيم النقائص وزرع اليأس وتغذية الشعور بالخيبة بل أن التحديات والرهانات التي تنتظر بلدنا تقتضي منا تعميق الحوار بين كل الفضائل السياسية مع دعوة أهل الرأي وتجربة الساسيين والمفكرين والمبدعين ومنظمات المجتمع المدني بدون تميز إلى الإسهام والتشخيص واقتراح الحلول للقضايا الحقيقية التي تواجه مجتمعنا لنتكمن من الإقلاع على جميع الأصعدة لبناء دولة قوية مزدهرة .

سيدى الرئيس:

تعيش بلادنا مرحلة تاريخية هامة وستعرف عهدا جديدا وتحديدا جمهوريا قويا .

وإن هذه المراجعة الدستورية تأتي تتويجا لمسار الإصلاحات السياسية التي أرادها فخامة رئيس الجمهورية والتي التزم بها امام الشعب وإن هذه المراجعة الدستورية تهدف إلى توسيع حقوق وحريات المواطن مع تعميق الديمقراطية التعددية وتوطيد أسس دولة الحق والقانون إلى جانب استقلالية العدالة وبشان التعديلات المدرجة في الديباجة فإنها ترمي إلى تعزيز المبادئ والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية التي من شأنها تقوية الروابط الراسخة للجزائريين مع تاريخهم وثقافتهم لصون الصلة بين جيل اليوم وجيل الغد ونحافظ على القيم الجوهرية التي تكفل استمرار مجتمعنا مع دعم حوافز تلاحمه وتماسكه .

سيدى الرئيس :

إن اسهامات المجموعة البرلمانية للأحرار بالأمس في تعديل الدستور بتاريخ 24 جوان بقصر الشعب والتي نذكر منها

- الفصل بين السلطات وتشكيل الحكومة من الأغلبية البرلمانية .
- حماية الاستقلال الوطني والحفاظ على الهوية الوطنية .
- دعم الحريات الفردية والجماعية والتداول الديمقراطي السلمي على السلطة .
- الحرص على استقلالية القضاء .
- إعطاء فرصة للشباب من أجل الإسهام في بناء دولة مدنية وعصرية .

وها هي اليوم وبكل قناعة وعزيمة تؤكد تزكيتها تجسيدا لمجمل الإصلاحات التي جاء بها السيد فخامة رئيس الجمهورية مع المصادقة دون تحفظ على مشروع قانون الدستور مع العمل دون هوادة في مرافقة تنفيذ وتجسيد مواد الدستور على أرض الواقع لبناء دولة مزدهرة ، قوية بمؤسساتها .

والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار وعاشت الجزائر حرة ومستقلة

جلول جودي

السيد رئيس البرلمان،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الحضور،

لا يمكننا التطرق إلى تعديل الدستور قبل أن نشير إلى الوضع السياسي الدولي والإقليمي والوطني الذي جاء فيه هذا التعديل الدستوري.

وحضورنا لهذه الجلسة الاستثنائية أملتها علينا الظروف السياسية المشحونة بالمخاطر سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي والتي تهدد الأمم والشعوب علاقة بالأزمة العالمية.

كما يأتي هذا التعديل الدستوري في وضع داخلي، تميزه إسقاطات الأزمة العالمية والاقتصادية التي أنجبت حرب على سعر البرميل وأنجبت الإرهاب والدعوشة وتوترات مست عدد مهول من البلدان التي تشبه بلادنا.

يأتي أيضا هذا التعديل الدستوري في وضع سياسي داخلي يتميز بتصدع مؤسسات الدولة، وتزايد الشهوات الخارجية للنهب واستلاء على كل مقومات اقتصادنا.

بالنسبة لحزب العمال يُشكل وجود الدولة الشرط الأساسي لاستمرارية الأمة لأن دون وجود دولة لا يمكن أن ندافع عن الاستقلالية السياسة والاقتصادية وحتى العسكرية للبلاد.

حزب العمال حزب وطني est un parti patriotique متمسك بالنظام الجمهوري للدولة وبطابعها الاجتماعي ولهذا نعتبر أن لا شيء يسمو عن تكامل الدولة وسيادتها ولا يمكن لأي وطني (un Patriote) أن يبقى ساكتا أمام المخاطر المحدقة على كيان الدولة المهدد من طرف المال السياسي الذي أصبح واقعا لا يمكن لأي أحد تجاهله.

السيد الرئيس،

يمكن لدولة أن تعيش بدون دستور، لكن العكس غير صحيح، حيث لا جدوى ولا معنى لأحسن دستور بدون دولة، وعلى سبيل المثال وليس الحصر بريطانيا العظمى أين أنشأ أول برلمان في العالم، دولة متينة لا تحتكم لدستور، كما عاشت الجزائر في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين رحمه الله بدون دستور، ورغم النقائص والتناقضات كانت لدينا دولة لها كل مقومات السيادة داخل الوطن وخارجه.

السيد الرئيس،

السيدات، السادة الحضور،

قررت اللجنة المركزية المنعقدة في دورة استثنائية يوم 05 فيفري وبالإجماع المشاركة في هذه الجلسة المخصصة للتصويت على تعديل الدستور رغم تحفظنا الكبير حول الشكل الذي تم اعتماده للمصادقة عليه.

في الواقع كنا نطمح لصلاح دستوري عميق، بإرجاع الكلمة للشعب بواسطة مسار تأسيسي يكتسي

بمصداقية ومشروعية وغير قابل للطعن، كما صرح بها رئيس الجمهورية في سنة 2006 وكررها سنة 2011 و2014 بمناسبة تأديته اليمين الدستورية.

بالنسبة لحزب العمال استشارة وإشراك الشعب الجزائري في النقاش هي الوسيلة الديمقراطية التي تمنح المصداقية والمشروعية التي تمنح للشعب الإمكانية لاختيار، شكل ومضمون المؤسسات التي يحتاج إليها.

لأن حزب العمال حزب وطني وشرعوي يبحث دائما عن الحلول وبدون أي روح الهيمنة، شاركنا في المشاورات التي سبقت صدور هذه المسودة الخاصة بتعديل الدستور وقدمنا اقتراحاتنا في جميع الميادين.

لكن الأحزاب السياسية مجتمعة لا يمكنها أن تحل محل الشعب الجزائري، الذي لم تمنح له الفرصة للمشاركة في النقاش وإبداء رأيه حول تعديل الدستور الذي مس 112 مادة وبند بين جديدة ومعدلة.

ولهذه الأسباب عبر حزب العمال عن أهمية وأولية الشكل على المضمون.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

يصدر حزب العمال، أحكامه دوما انطلاقا من مصالح الأمة، فأغلبية الشعب.

لا ننكر أن في التعديل الدستوري المقترح ، توجد إيجابيات وتحسينات، وتقدم في بعض ميادين، البعض منها جزءا من نضالاتنا، ونذكر على سبيل المثال، الخطوة الإيجابية المتمثلة في ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية كون أن هذا الإجراء يعزز الوحدة الوطنية ووحدة الشعب الجزائري، وهو بمثابة تصحيح تاريخي لهويتنا وفي نفس الوقت حق طبيعي تجاهلته كل الدساتير منذ الاستقلال إنه مكسب هام رغم التردد والتناقضات التي رافقت هذا الإجراء الإيجابي.

كما نسجل دسترة محاربة الانتجاع السياسي داخل المجالس المنتخبة الذي يدخل في إطار مكافحة التلوث السياسي واغتصاب ضمائر الناخبين وللأسف هنا أيضا تم إدراج بند يسمح لمن يحول العهدة أن يبقى داخل المجلس بدون.

صحيح أن هناك إجراءات إيجابية أدرجت في ميدان الحقوق والحريات مثلما سجلنا في الميدان الاقتصادي الحفاظ على المادة 17 التي تحمي القطاعات الاستراتيجية وتكرس الملكية الجماعية والتي تم توسيعها إلى الأراضي الفلاحية والموارد المائية، لكن وللأسف الجميع يعلم أن المشكل الأساسي يكمن في عدم احترام تسلسل القوانين حيث تم في الماضي المصادقة على قوانين غير دستورية، كما يوجد فرق شاسع بين المبادئ المنصوص عليها دستوريا والممارسات وهذا في عدة ميادين.

فمثلا في الميدان الديمقراطي هناك الحديث في التعديل الدستوري عن توطيد التعددية الحزبية.

هل هذا يعني أن تطبيق هذا الدستور سوف يضع حد للانحرافات السياسية الدنيئة والهجمات الإجرامية على التعددية الحزبية التي تشهدها الساحة؟ لأن ضرب التعددية الحزبية يعد خطر على الدولة وفي نفس الوقت ضرب الأمن القومي للأمة.

وجود الأحزاب السياسية شرطا أساسيا للديمقراطية وتمثل درع للحفاظ على كيان الدولة، مثلما شكلت الأحزاب السياسية أثناء المأساة الوطنية متاريس في الحفاظ على الدولة، أيضا يعتبر تشكيل الأحزاب السياسية في عشرينات القرن الماضي العنصر الأساسي في بلورة فكرة الاستقلال الوطني الذي تحقق سنة 1962.

السيد الرئيس،

إن الصدمة التي انجرت بعد المصادقة على قانون المالية لسنة 2016 في طريقة تمريره، ومضمونه، اللاوطني واللاقتصادي واللاجتماعي، لا تزال في أذهان المواطنين، لأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تولد دائما أزمات سياسية وهو الحال في بلادنا.

وفي اعتقادنا إعداد قانون مالية تكميلي لسنة 2016 ضرورة قصوى لتصحيح الإجراءات التي تشكل خطر على التوازنات الكبرى التي ظل رئيس الجمهورية حريصا عليها ولإرجاع الثقة بين المواطن ودولته وخلق مناخ تسود فيه السكينة.

كما سجلنا الحفاظ على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض أي تدخل في شؤوننا الداخلية وعدم استدراج جيوشنا لأي مستنقع حرب تحت أي ذريعة.

السيد الرئيس،

بالنسبة لحزب العمال هذا التعديل الدستوري لا يمكن أن يرتقي إلى إصلاح سياسي حقيقي ويمهد للتحول الديمقراطي والتجدد الذي تطمح إليه الأغلبية، كما أن التحسينات التي أدرجت على قطاع العدالة لا يمكن اعتبارها عنصر في تحقيق استقلالية العدالة التي تبقى تحت سلطة الجهاز التنفيذي الذي يهيمن على كل الهيئات التي لها صلة مع العدالة.

السيد الرئيس،

بالمقابل لهذه الإيجابيات المذكورة، يسجل حزب العمال، زيادة على التناقضات في الدستور المقترح علينا، إدراج مفاهيم جديدة ليس مجالها الدستور، لأن صفة ديمومة الدستور تمنع تغيره مع التحولات السياسية والأنظمة.

فمثلا نعتبر إدراج مفاهيم لا توجد حتى في الدول الرأسمالية مثل "تحسين مناخ الأعمال ومنع التمييز بين المؤسسات الوطنية والأجنبية المقيمة ومنع الاحتكار بما فيها العمومي" بمثابة فتح الباب لتراجعات خطيرة مثل إلغاء كل القوانين التي تم سنها انطلاقا من مبدأ الأفضلية الوطنية (51/49).

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

لضمان ديمومة الأمة يجب الحفاظ على الدولة ومناعتها وتحصين سيادتها بالحفاظ على السلم المستعاد بحل جزائري وطني وسيادي.

زيادة على طعننا في الشكل الذي تم اعتماده لتمرير هذا الدستور وللاعتبارات التي ذكرتها سالفا قررت اللجنة المركزية أنه لا يمكن للكتلة البرلمانية أن تصوت بلا على الدستور لأنه يتضمن تحسينات وإيجابيات التي لا طالما ناضل من أجلها الحزب، ولا يمكن التصويت بنعم لأن الدستور المقترح يتضمن مواد وإجراءات متناقضة وأخرى قد تفتح الباب للتراجع عن مكاسب اقتصادية واجتماعية هامة وبصفة عامة لا يكرس التعديل الدستوري المقترح دمقرطة نظام الحكم.

لهذه الاعتبارات سوف تمتنع الكتلة البرلمانية لحزب العمال أثناء التصويت على التعديل الدستوري وأرجو إن شاء الله أن هذه المراجعة تمر بردا وسلاما على الجزائر لتنتقل لبرّ الأمان.

عبد المجيد بوزريبة

بسم الله الرحمان الرحيم
السيد رئيس البرلمان المحترم،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد معالي الوزير الأول،
السادة معالي الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مكتبي البرلمان،
زميلاتي زملائي أعضاء البرلمان بغرفتيه،
أسرة الإعلام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخل الجزائر اليوم عهدا جديدا في تاريخها النضالي الطويل لبناء دولتها المعاصرة، وهذه المرة من خلال المصادقة على النسخة المعدلة للقانون الأسمى للأمة ألا وهو الدستور، وما أثاره من نقاش وطني بين جميع القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وشكل هذا الموعد سانحة لجميع الفعاليات الحية في البلاد التي تطمح إلى مستقبل واعد ومكانة مرموقة بين الأمم المتحضرة، للتعاطي ايجابيا مع مشروع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة المعدلة، خاصة وأن كل المؤشرات جاءت بضمانات مطمئنة للرأي العام وبددت المخاوف التي دأبت أبواق إعلامية وسياسية على الترويج لها كلما جاء الحديث عن تعديل الدستور.

ولن يتم ذلك إلا عبر تطليق النقاش السياسي والايديولوجي العقيم، وإحداث قطيعة حقيقية مع نظرية المعارضة من أجل المعارضة ودون تقديم بديل جاد، فالذين لم يتخلصوا بعد من الترسبات ومازالوا أسرى الماضي لا مكان لهم في خارطة المستقبل.

فالجزائر اليوم بدستورها الجديد تسجل قفزة نوعية للجزائريات والجزائريين وستواصل إبحارها دون مكبر صوت، إلى غاية مرفأ الأمان وهو بناء دولة الحق والقانون التي تضمن الحريات العامة.

إن البصيرة التي تمكنت بفضلها البلاد طيلة السنوات الماضية من إحباط سلسلة المؤامرات الداخلية ابتداء من افتعال أزمة القبائل مرورا بأزمة الزيت والسكر إلى أزمة غرداية، وحافظت على أمن واستقرار البلاد أمام الإرهاب القادم من دول الجوار وغزو المخدرات، قادرة اليوم على وضع دستور عصري مرن يتلاءم مع تنوع الأمة الجزائرية ويحترم نضال شعبها الذي لم ينقطع يوما ويعطي الأمل لشبابها في غد واعد.

وما دام أن الغاية النهائية هي أن يصبح الشعب هو الحكم الأوحد وصاحب القول الفصل في التداول على السلطة، فإن قوى الحكم والمعارضة مدعوة على حد سواء الى التصالح مع الذات والالتحاق بالركب، وما المصالحة الوطنية اليوم إلا مرجعية لنا جميعا نعود إليها في كيفية التعاطي مع المواعيد التاريخية الكبرى للأمة، فالذي تضيق به السبل ولا يدري إلى أين يتجه عند مفترق الطرق، ما عليه إلا أن يعرف من أين جاء وأين كان، وبالمختصر المفيد أن يجري عملية مقارنة بسيطة بين سنوات الدم والجمر في التسعينات وسنوات الألفين، أين أصبح البلد آمنا بفضل سياسة المصالحة الوطنية حيث اسقط الجزائريون من قاموسهم السياسي مغامرة رفع السلاح في وجه الدولة من أجل الوصول إلى السلطة.

وما ذلك بالأمر الصعب على الجزائري المتشبع بالوطنية إذ سجل تراجع الخطر الإرهابي، وعودة الاستقرار والأمن إلى ربوع البلاد، وبناء آلاف المؤسسات التربوية والثقافية والصحية وإعادة تنشيط المؤسسات الصناعية الكبرى وبفضل هذه السياسة الاجتماعية، تمكن الشاب البطال أن يجد منصب عمل ويحصل على سكن.

سيدي الرئيس،

في الوقت الذي تبشر فيه قوى سياسية وإعلامية داخل البلاد بحدوث الأسوأ في قادم الأيام، بناء على تخمينات وتأويلات لانعكاسات إنهيار أسعار البترول فإن عواصم القرار الدولي تتابع باهتمام بالغ، التطورات التي جاءت بها التعديلات، خاصة في مجال تعزيز الحريات وتكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان وهي مؤشرات أساسية تعتمدها الدول الغربية في بناء مواقفها الخارجية تجاه تطور المنحى الديمقراطي في دول العالم الثالث، حيث عادة ما تربطها بالمساعدات الاقتصادية والصفقات التجارية.

لقد أعلنت دول عظمى عريقة في الديمقراطية تباعا، وعلى لسان مسؤولين سامين، عن اهتمامها بالأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر، وأكدت أنه يهمها استقرارها باعتبارها حليفا استراتيجيا لا يمكن تجاوزه ليس فقط في محاربة ظاهرة الإرهاب التي أصبحت عالمية بمفهومها السياسي والجغرافي، ولكن أيضا شريكا عن طريق مقاربة سياسية، هذه الدول العظمى التي سبقتنا بعقود في تجارب ديمقراطية أثنت على ملاح الدستور الجديد الذي تمت صياغته بمعايير عالمية، وبنفس المعايير المعتمدة في الدساتير المعاصرة.

وبالعودة إلى مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، فإنه تحصل على مدار المحطات والأشواط التي قطعها على الصلاحية من مؤسسات الدولة، وحاز على تزكية أغلبية واسعة من الطبقة السياسية والجمعيات الوطنية والمجتمع المدني، وها هو اليوم في محطته الأخيرة يعبر بسلام وأمان.

إن مشروع تعديل الدستور الذي عرض علينا، نعتبره بمثابة دستور جديد للبلاد، نظرا للنسبة الكبيرة من التعديلات التي مست جميع فصول وأبواب الدستور المعمول به حاليا فضلا عن الكم الهائل للمواد الجديدة التي تم إدراجها في المشروع الجديد.

أما من حيث المضمون فنسجل في كتلة التجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة بارتياح كبير بأن المشروع الجديد للدستور قد أدرجت فيه تعديلات «غاية في الأهمية» حول «الكرامة الانسانية والعدالة والحريات والحقوق وتعزيز سلطة الشعب في اختيار ممثليه في جميع المؤسسات المنتخبة انطلاقا من المجالس المحلية وصولا إلى مؤسسة الرئاسة وبطريقة شفافة، ما يجعل الوثيقة تمثل «قفزة نوعية إلى ما يسمى بالجيل

الرابع في الحقوق لتضمنه على وجه الخصوص «الحق في الثقافة والحق في العيش في بيئة سليمة إلى جانب الحقوق الاجتماعية الأخرى على غرار الحق في التعليم وفي الطب المجاني والضمان الاجتماعي والحق في السكن، علاوة عن الحق في الإعلام والحق في الوصول إلى المعلومة، فضلا عن حرية التجارة والاستثمار.

سيدي الرئيس،

لقد حمل مشروع التعديل الدستوري إجابات شافية للطبقة السياسية، سواء الحاكمة أو المعارضة، لما أعطى ضمانات جديدة لنزاهة العملية الانتخابية وإدارتها بطريقة شفافة ومستقلة من قبل هيئة عليا، كما منح صلاحيات جديدة لصالح المعارضة وهي ضمان إخطار المجلس الدستوري من قبل الأقلية، عندما ترى أن الأغلبية استأثرت بحزمة القوانين.

واستجاب المشروع إلى مطلب غلق العهدات الانتخابية وتحديدها باثنتينَ فقط، بعد اللغط الذي أثير حولها بعد فتحها في 2008 استجابة لمطلب شعب تجاه رئيس ذو ميزات تاريخية ونتائج معتبرة جعلته في مكانة خاصة لدى أغلبية الجزائريين والجزائريات.

سيدي الرئيس،

لقد أجاب مشروع قانون تعديل الدستور، على جموع الشعب الجزائري العريض الذي حاول معارضون مفلسون وإعلاميون مأجورون أن يصموه، في ظل النقص في توصيل المعلومة الصحيحة وفي الوقت المناسب، حيث أكد على ضمان الطابع الاجتماعي للدولة وأن تبقى المؤسسات الاستراتيجية ملكا للمجموعة الوطنية، كما كرس الدستور الجديد الحق في التوازن الجهوي ومنع عقوبة الحبس في حق الصحفيين، واللافت في التعديلات الجديدة للدستور كونها، مكنت المعارضة من الحصول على مكاسب غير مسبوقة حيث أصبح لها وجود واضح داخل البرلمان كالحق في التمثيل داخل هياكله والحق في الوصول إلى وسائل الإعلام العمومية، كما أحدثت تعديلات المشروع الجديد توازنا بين غرفتي البرلمان وأنشطة العمل البرلماني، من خلال منح صلاحيات التشريع لمجلس الأمة سيما ما يتعلق منها بالشؤون الخاصة بالنشاطات المحلية للمنتخبين وتهيئة الإقليم، أما أولئك الذين لا يعجبهم العجاب، فما عليهم إلا إعادة قراءة الأحداث والتطورات ويتمعنوا جيدا في التعديل الدستوري.

سيدي الرئيس،

إن المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة تشيد بمبادرة رئيس الجمهورية لطرح مشروع تعديل الدستور بهذا الشكل. هذا التعديل الذي سيسجله تاريخ الجزائر المعاصرة بأحرف من ذهب.

كما نبارك ونثمن كل ما جاء في هذه الوثيقة كونها تؤسس بحق لدولة المؤسسات دولة الحق والقانون ونعلن تأييدنا المطلق للحكومة وللدولة الجزائرية، وندعو الزميلات والزملاء أعضاء البرلمان بالغرفتين بالتصويت لصالح المشروع، ضمانا للتماسك الاجتماعي والاستقرار الوطني واستكمالا لبناء المؤسسات وترقية الديمقراطية ووفاء للشهداء.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

زوبيري محمد

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

- **السيد رئيس البرلمان المحترم.**
- **السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم.**
- **السيد معالي الوزير الأول المحترم.**
- **السيدات والسادة الوزراء.**
- **زميلاتي زملائي النواب بغرفتي البرلمان.**
- **أسرة الإعلام.**
- **الحضور الكرام.**

أود في بداية مداخلتي التي أطمع أن تحظى بكرم إصغائكم، أن أغتنم هذه السانحة المتميزة بإسم الكتلة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني لمجلس الأمة في مسيرة النماء المتزايد، والتقدم المطرد الذي سجلته بلادنا على إمتداد ما يقارب أربع خماسيات منذ 1999، ثلاث منها إنقضت بثمارها اليانعة وإنجازاتها الواعدة، ورابعها هاهي بشائره هلت منذ فترة وجيزة من الزمن وكسابقيه هاهي إنجازاته وإنتصاراته متواصلة، رغم الضائقة المتأتية من تدني أسعار المحروقات تنتصب يوميا في ربوع وجهات وطن الشهداء شواهد حية تروي لأجيال الحاضر والمستقبل، معاني الوفاء بالعهد، والصدق في الوعد.

من لدن قائد استحق منا جميعا في هذا اليوم المشهود، أسمي أيات العرفان والتقدير، وأثيل الشكر والإمتنان على صنيع فعله وجزيل عطائه للجزائر التي عرفته جبالها، شابا مجاهدا، من أجل تحريرها من نير العبودية والإستدمار، وإستقبلته عواصم العالم وزيرا ورئيسا، مدافعا عن سيادتها، ومكانتها المستحقة بين الدول والشعوب، وخبرته المنابر خطيبا منافحا عن قيم الحق والعدل في كل مكان وزمان، ناصرا للمظلومين،منحازا للمحتاجين والمستضعفين من أبناء شعبه

وأمته وقارته، لا يخشى في ذلك لومة لائم ولا قولة حاقد أو مكابر.

إنه صاحب المبادرة والفضل في إلتئام جمعنا في هذا اليوم المشهود،فخامة الرئيس المجاهد والمناضل عبد العزيز بوتفليقة.

السيد الرئيس،
الحظور الكرام

لاشك أنكم تتذكرون معي تلك الصيحة المدوية ذات يوم من أفريل 1999 «ألا في حـــب الجـــزائر فليتنافس المتنافسون»

و تستحضرون ركائـــزها الثلاث:

- إطفاء نـــار الفتنة
- إنعاش الاقتصاد الوطـــني
- إستعاد هيبة الجـــزائر ومكانتها الدولية.

ولاشك أيضا أنكم تتذكرون حالة العزلة والحصار غير المعلن التي كانت تعانيها بلادنا بفضل أوساط معادية كانت تسعى جاهدة إلى تشويه الشعب الجزائري ودولته وجيشه الوطني الشعبي، ومختلف أسلاك الأمن وكل القوى الحية لبلادنا.

إن تلك الرهنات والمراهنات التي كادت أن تحجب عنا أفق المستقبل الواعد قد صارت بفضل المنجزات البارزة والمسجلة على أكثر من صعيد تحسب على الماضي وسنواته العجاف.

إن الجزائر التي خاضت معركة محاربة الإرهاب منفردة، واستطاعت بفضل وعي شعبها، وحنكة قائد مسيرتها، وإنخراط كافة أبناءها المخلصين في رسم معالم المستقبل الأفضل أن تنتصر وتستعيد عافيتها بفضل سياسة الوئام والمصالحة، التي أعادت للمواطن الأمن والأمان، وللوطن الإزدهار والإستقرار، هي اليوم أقوى مناعة، وأصلب عزيمة، وأكثر تصميم على تعزيز مسيرة التحصين والتأصيل لمبادئ الديمقراطية الحقة والتعددية الصادقة.

السيد الرئيس،
الحظور الكرام

إن الخطوة الجديدة التي يدشنها التعديل الدستوري المقترح علينا اليوم تعد تتويجا لمسار طويل من المشاورات التي شارك فيها العديد من الأحزاب، والتنظيمات، والجمعيات والشخصيات الوطنية، بغية الوصول إلى توافق يحصن البلاد ضد كافة الأخطار ويحميها من كل الإنزلاقات، وهاهي تلك الجهود الصادقة التي شارك فيها حزبنا بإرادة المنفتح علي كل الآراء، والإقتراحات تصل إلى محطتها النهائية،و بذلك تكون الجزائر قد، دخلت القرن الواحد والعشرون بأدوات وآليات دستورية تسمح لها بالتفاعل الإيجابي مع معطيات العصر وتغيراته المتسارعة.

لقد راهن الكثير من المناوئين والمشككين والمرتهنين إلى الأفكار والنظريات المعادية للجزائر والجزائريين على عدم الوصول بمسار الإصلاحات الشاملة التي أعلن عنها فخامة رئيس الجمهورية، إلي مبتغاها، وحاولو بكل الطرق والأساليب بث القلق في نفوس المواطنين ،لكن إنخراط الأغلبية في الدفاع عن غاياتها وأبعادها النبيلة جعل كل من آمنا حقا بالجزائر القوية والمستقرة يساهم بفعالية في إنجاحها، وهاهي ثمار المسعى تتجسد اليوم حقائق ملموسة فهنيئا للشعب الجزائري بهذا الإنتصار الجديد.

السيد الرئيس،
الحظور الكرام

إن الواجب الذي نضطلع به اليوم من أجل تمكين أجيال الحاضر والمستقبل من دولة مدنية تختفي منها المظالم وتتحقق في كنفها المساواة، وتصان فيها الحقوق، هي بالنسبة لماضلي ومناضلات حزب جبهة التحرير الوطني مهام متجددة، وأهداف راسخة،و ذلك ما ترجم بصدق ومصداقية منذ مدة في تصريحات ومواقف الأخ الأمين العام للحزب السيد عمار سعداني.

ومن هذا المنطلق فإننا نثمن عاليا ما تم التكفل به من إقتراحات حزبنا في هذا التعديل الدستوري الذي يأتي في قناعتنا خطوة جديدة لتعميق الممارسة الديمقراطية ببلادنا، وتكريسا لدولة الحق والعدل والقانون كما أنه الضمانة الأكيدة لتعزيز الحريات والحقوق الجماعية والفردية للمواطنين، وكذا حرية الرأي والتعبير،إننا نعلن تأييدنا ومساندتنا لكل مواده وفصوله لا يفوتني أن أؤكد من على هذه المنصة على أن الدستور المعدل والذي يصادق عليه جاء في مرحلة من المراحل التي تتطلب المزيد من التماسك الوطني لمواجهة كل التحديات التي قد تفرض علينا لمواجهتها، جاء بهذه الأمة قانونا يمكن إرساء ثوابت تشكل رابطا قويا بين أبناء هذه الأمة حيث ما كانوا وأينما تواجدوا، وهي الحقيقة التي أكد عليها الأمين العام للحزب ، التي تشكل على الدوام خطا واضحا في خطابه السياسي.

في الختام أهنئ الشعب الجزائري بكل فئاته وأطيافه السياسية ومشاربه الإيديولوجية على هذا الإنتصار الجديد، على طريق الإستمرارية للنهج والوفاء للعهد والأمل في الغد.

شكرا على كرم الاصغاء
تحياالجزائر
المجد والخلود للشهداء
والسلام عليكم

الهاشمي جيار

- **دولـــة رئيس البرلمـــان الموقـــر**
- **دولة رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،**
- **سيادة الوزير الأول المحتـــرم،**
- **معالـــي الوزراء،**
- **زميلاتـــي زملائي الأفاضـــل،**
- **الحضور الكـــرام ،**

سلام اللـــه عليـــكم.

إنّ المشروع الذي يجمعنا اليوم يعلى بكثير على التحزب، ويعيدنا، بشكل ما، إلى منبع النهضة الجزائرية الحديثة، الذي انبثق في نوفمبر 1954 ، وتدفقت طاقاته الكامنة، كقوة دافعة، لوحدة الصف وتضافر الجهود والسعي إلى إقامة دولة وطنية ديمقراطية واجتماعية مبنية على المؤسسات.

إنـــه مشروع يتضمن بوضوح جميع العناصر المكونة للديمقراطية الحديثة وتعتبر هذه العناصر كلها أهدافا ضحى من أجلها وباشـــر في تحقيقها جيل الثورة وهاهو اليوم هذا الجيل الفذ يتركها كأمانة لأجيال الاستقلال بغية مواصلة الجهد والعطاء نحو بلوغها.

- قد لا يشاطرنا البعض في الرأي، و هذا أمر طبيعي لأن يكون نص من حجم متين كهذا محل جدل و أن يثير تضارب في الآراء معبرا عن مواقف أو قناعات أو حسابات تدل كلها على ما وصلت إليه بلادنا أثناء العقد المنصرم من أسلوب جديد يعتمد على التعبير الحر والمنافسة السياسية السلمية، عوض اللجوء إلى المجابهة الدمويـــة.

وهذا يدل على بروز جو مناسب لتحرير الفكر تدريجيا من التضييق الذي كان ربما يؤثر عليه أثناء الأربعينية الأولى للاستقلال.

والجدير بالذكر أن المشروع المعروض أمامنا اليوم لم يأت أبدا كمشروع ضرفي نتيجة لما يسمى بالربيع العربي، بل يشكل محورا هاما من محاور إستراتيجية التقويم الوطني التي أعلن عنها المرشح للرئاسيات السيد عبد العزيز بوتفليقة في شهر فبراير 1999 بهدف القيام، وعلى مراحل، بإخماد نار الفتنة والقضاء على مخلفات الحرب الأهلية التي أدمت وخضبت البلاد خلال عقد كامل من الزمن، وكذا تجديد الصلة بالأهداف السياسية لبيان 01 نوفمبر1954.

وبالفعل، كلنا نتذكر خطاب 2004، على وجه الخصوص الذي عبر من خلاله رئيس الجمهورية عن إرادته في العمل على المرور بعزم من الشرعية

الثورية إلى الشرعية الشعبية لنظام الحكم.

وهكذا، وبعد مرحلة المشاورات، والدراسة، والإعداد، والتحكيم السياسي ها نحن اليوم ندخل في مرحلة الإنجاز الفعلي بهذا المشروع الذي سوف يفتح بالتأكيد آفاقا واسعة لبناء نظام جديد أين يصبح المواطن المنبع الوحيد للشرعية السياسية. وهو مشروع يرمي كذلك إلى تطوير التنظيم الخاص بالقانون العمومي في بلادنا في الاتجاه السليم المتمثل في تقوية المؤسسات، وفقا للمعايير المعمول بها في الأنظمة الديمقراطية القائمة في البلدان المتقدمة علما بأن الإنجاز الفعلي سوف يتم على مراحل لكي لا يبقي الدستور الذي بادر به رئيس الدولة بكل جلاء وصبر ورشاد، مجرد حبر على ورق.

وبطبيعة الحال ومع احترامنا للجميع هناك من يشكّك في هذا المسعى بحجة إن الدستور الجديد جاء متأخرا نظرا لما يصفونه بالخطيئة الأصلية التي ارتكبت حسب رأيهم من خلال تكريس نظام الحزب الواحد في دستور 1963، عوض الدخول مباشرة غداة الاستقلال في التعددية الحزبية، وهم يتناسون في ذلك أن جزائر 1962 كانت على حرف الهاوية من جراء الحرمان المطلق السائد آنذاك، ولما خلفته الحرب من خراب كامل ومئات الآلاف من أرامل الشهداء واليتامى والمعطوبين واللاجئين، والعائدين من السجون، ناهيك عن الأمية والمجاعة والبطالة والشلل الذي أضر بالإدارة وبالاقتصاد وبالمدارس وكذا تحطيم الآلات الفلاحية من طرف المستعمرين قبل هروبهم و كذا ندرة المرافق الصحية وندرة الطرقات ولجامعات ومراكز التكوين والإنارة وشبكة المياه وغيرها.

وفي تلك الحالة الكارثية التي كان يبحث فيها الشعب عن البقاء فقط، أفيعقل الحديث عن التعددية والتحزب ؟ ومن ذا الذي كان مستعدا يا ترى للإصغاء لحديث طوباوي كهذا؟

وهنالك من يشكك أيضا في جدية مسعى تعديل الدستور، بحجة أن مجمل المؤسسات القائمة اليوم غير شرعية و ينبغي إذا بادئ ذي بدء حسب رأيهم استبدالها من القمة إلى القاعدة قبل الشروع في تطوير الدستور وهم متناسون في ذلك أن كل التجارب الإنسانية القديمة والحديثة تبين أن موضوع الديمقراطية والتعددية الحزبية والشرعية الشعبية أمر خطير لا يكف تناوله بالشعارات والتصريحات والتصورات النظرية والأمنيات مهما كانت نزاهتها، وأن الديمقراطية ليست كيانا ثابتا قابلا للاستعمال المباشر فورا، وعلى المراد، كما أنها ليست نموذجا كاملا وصالحا لكل مكان وزمان، بل هي نظام مربوط بواقع كل مجتمع وأوضاعه الثقافية والاقتصادية والذهنية.

- كما إنها مسار طويل المدى مبني على تحصيل ورسملة الممارسات والمحاولات وهو مملوء بالمكائد والمخاطر كما تبينه بوضوح تجربة دستور 1989 في الجزائر على سبيل المثال لا للحصر.

ومهما يكن، فإن رئيس الدولة قد استوعب كلية هذه المعطيات بحكم تجربته الطويلة.

الأمر الذي يفسر بكل وضوح الأسلوب التّدرجي الذي تمّ اعتماده بفطنة فيما يخص الإصلاحات السياسية في بلادنا و بخطوات ثابتة و أكيدة منذ سنة 2002 والتي تفضي اليوم إلى دستور تعتبر مبادئه امتدادا لتلك التي جاءت في بيان أول نوفمبر وأرضية الصومام.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إننـــا على يقين بأن هذا الدستور سوف يفتح الباب على مصرعيه لعصرنة العمل السياسي في الجزائر و توسيعه لمختلف فئات المجتمع وبخاصة الشباب والمرأة وتكوين «الفرد- المواطن»، ونشر الثقافة السياسية والقضاء على الممارسات السلبية، علما بأن الكيفية التي وصل بها إلينا كانت معقولة و منطقية، سواء تعلق الأمر بالشكل، أو بالمضمون-

أمـــا من حيث الشكل فالأمور واضحة لأنه يحق لرئيس الجمهورية أن يبادر بتعديل الدستور كما هو معمول به في الكثير من الدول لا سيما وأن هذه الطريقة تضمن النجاعة في العمل، والانسجام في المضمون وتجنب النزاعات حول موضوع يفوق بكثير كل الاعتبارات الحزبية والفئوية الضيقة في ظرف يميزه وللأسف الشديد، الانشقاق وعدم القدرة على التعاون المستمر بين الفاعلين السياسيين في بلادنا حتى ولو تعلق الأمر بالمسائل الجوهرية التي تهم الوطن ككل.

ومن حيث المضمون فإن التعديلات والإضافات وما تحمله من أسباب وأهداف جد إيجابية ولم نرى فيها صراحة ما قد يزعج أو يضايق كل من يجعل من الصالح العام ومصلحة الوطن شغله الشاغل.

وفي الختـام، أود أصالة عن نفسي ونيابة عن مجموعة الثلث الرئاسي في مجلس الأمة التي يشرفني تمثيلها أن أقول بصوت عال أن ما تقدم به رئيس الجمهورية لهذا المؤتمر الموقر، وما سيحضى به من تأييد قوي، سوف يسجله التاريخ بحروف ذهبية، نظرا لما يفتحه من آفاق واعدة و ورشات جديدة في مجال التعايش والنهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة على أسس صلبة وواضحة وفي ضل الوحدة والتماسك والتضامن والعدالة الاجتماعية.

واللـــه ولي التوفيـــق

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاتـــه

المصادقة على التعديل الدستوري

محمد قيجي

السيد رئيس البرلمان،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
معالي الوزير الأول،
السيدات و السادة أعضاء الحكومة،
أخواتي إخواني النواب،
أيها الحضور الكريم، السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

في تاريخ الشعوب أحداث تترك بصماتها عميقا في نسيجها الحضاري، وسيبقى لقاؤنا اليوم حدثا منقوشا بماء الذهب وصفحة لامعة في تاريخ جزائرنا المستقلة.

بالفعل، يمثل مُقترح التعديل الدستوري قيد المصادقة ثورة حقيقية أحدثتها الجزائر اليوم، فإنها تحمل في طياتها قفزة نوعية في مسار الجزائر، قفزة مرفوقة بالتشبث بقيمنا والوفاء لمرجعيتنا التاريخية، ألا وهي رسالة نوفمبر الخالدة.

نعم، ألا تعتبر ترقية الأمازيغية إلى لغة وطنية ورسمية بمثابة ثورة تصبّ في صالح هويتنا ووحدتنا الوطنية؟

ألا تشكل دسترة المساواة بين الرجال والنساء في سوق العمل ثورة جاءت لتؤكد مكانة المرأة في الجزائر انطلاقا من مساهمتها في الكفاح التحرري وصولا إلى تبوئها 30% من المقاعد في المجالس المنتخبة؟

ألا يعتبر منح المعارضة السياسية حقوقا من بينها حق إخطار المجلس الدستوري ثورة ومكسبا في خدمة ترسيخ التعددية السياسية في بلادنا؟

ألا يشكل فتح المجال للاستئناف في الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية ثورة لصالح المتقاضين خاصة إذا علمنا أنّ هذا البند لا يزال نادرا جدا في الدول التي تنتهج نفس نظامنا القضائي؟

إنّ هذه الأمثلة، أيها الحضور الكريم، لهي دلالة واضحة على القفزة النوعية التي جاء بها مشروع التعديل الدستوري، وهو ما يدفعنا في التجمع الوطني الديموقراطي لتقديم وافر الشكر وعظيم الامتنان لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي اقترح هذا التعديل.

فالتجمع الوطني الديموقراطي يثني على رئيس الجمهورية باسم الفلاحين من أجل حماية الأراضي الفلاحية وباسم العمال على ضمان الحق في الحماية الاجتماعية.

إنّ التجمع الوطني الديموقراطي ينوه برئيس الجمهورية باسم الشباب الذين اكتسبوا مكانة في الدستور كقوة حيّة للأمة و الذي يضمن لهم مجلس أعلى للشباب لبلورة انشغالاتهم.

إنّ التجمع الوطني الديموقراطي يعرب أيضا، عن عرفانه لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة باسم المتعاملين الاقتصاديين الذين يمنح لهم نص الدستور ضمانات تدعم الاقتصاد المنتج والتنافسي وتشدّد على آليات مكافحة الغش والفساد والاختلاس.

نعم، السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، إنّ التجمع الوطني الديموقراطي يثني جزيل الثناء على رئيس الجمهورية باسم عالم الثقافة وكذا باسم الباحثين، وهم شرائح نبيلة من مجتمعنا كرّس لهم هذا التعديل مكانتهم ودورهم في مجتمعنا.

وإذ يثني التجمع الوطني الديموقراطي جزيل الثناء على رئيس الجمهورية باسم الجالية الوطنية في الخارج، حيث أنّ هذا التعديل الدستوري يضمن لهم اضطلاع الدولة بالمزيد من الواجبات تجاههم، وتعزيز حمايتهم والحفاظ على هويتهم الإسلامية في ديار الغربة وكذا تعزيز روابطهم مع الأمة، وهو ما كان يتمنّاه ملايين الجزائريين والجزائريات، الذين وعلى الرغم من كون البعض منهم حاملي جنسية البلد المضيف إلا أنّهم يرغبون بل ويطالبون فقط بوقوف الجزائر إلى جانبهم.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة،

إنّ المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديموقراطي بالمجلس الشعبي الوطني، تحيي تعزيز الرقابة البرلمانية للنواب على عمل الحكومة من خلال العديد من الأحكام.

كما تثني المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديموقراطي بالمجلس الشعبي الوطني على مختلف الأحكام التي وردت في هذا المشروع والتي ستضع حدّا لما بات يعرف «بالتجوال السياسي» وكذا تغيّب البرلمانيين، وهي تدابير جديدة ستعزز بلا ريب مكانة البرلمان وتلميع صورته لدى المجتمع.

وعلى النحو ذاته، تنوّه المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديموقراطي بالمجلس الشعبي الوطني بتعزيز استقلالية العدالة وتعزيز سلطتها وذلك من خلال الحماية الممنوحة للقاضي والمحامي وكذا من خلال إنزال عقوبات على كل من يحاول عرقلة تنفيذ الأحكام القضائية.

و ككل المنتخبين على المستويين الوطني و المحلي، تهنئ المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديموقراطي بالمجلس الشعبي الوطني نفسها بإحداث آلية جديدة ودائمة لمراقبة الانتخابات والتي ستعزز من مصداقية التحكيم السياسي لصناديق الاقتراع.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة،

إننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديموقراطي بالمجلس الشعبي الوطني، نتأسف لغياب المعارضة البرلمانية في هذه الجلسة التاريخية.

بالفعل، وإذ نحترم حرية خيار هؤلاء، فإننا نقول لهم أن المواطنين سيسجلون غيابهم عند إقرار دسترة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية وهي القضية التي ناضل من أجلها البعض منهم عبر عقود من الزمن، كما سيسجل مجتمعنا غياب المعارضة البرلمانية هذه عند التصويت على تعديل دستوري يضمن لها حقوقا سياسية جديدة.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة،

الجميع يعلم علم اليقين أنّ التجمع الوطني الديموقراطي يساند مشروع التعديل الدستوري وسيصوت لصالحه. وثمة ما أضيفه في هذه اللحظة التاريخية، هو التزام مسبق لجميع نواب حزبنا بالدعم الكامل لمشاريع القوانين التي ستعرض على المجلس الشعبي الوطني في إطار تجسيد محتوى التعديل الدستوري.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،

الشكر الجزيل مرة أخرى لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

تحيا الجزائر،

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

المصادقة على التعديل الدستوري

محمد جميعي

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
– السيد رئيس مجلس الأمة،
– السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
• السيد الوزير الأول،
– السيدات والسادة الوزراء،
– السيدات والسادة النواب،
• أسرة الإعلام،
• الحضور الكرام
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد الرئيس المحترم،

في مثل هاته المناسبات التاريخية المصيرية، يقتضي الحال أن نقلب في صفحات تاريخ هاته الأمة العظيمة لنطلع الغير عن خصائص و مآثر حضارات ازدهرت ثم اندثرت على جغرافية هاته الأرض الطيبة، فمراحل الأزمنة الطويلة تبين تطور هذا المجتمع عبر معالم العصور المتوالية، فمن نوميديا ثم الرومان إلى الوندال، واكتمال هذه الحقبات بعهد الفتح الاسلامي كلها تزخر بدلائل عن خصائص شعب تميز بالعراقة و الأصالة، متحصن بقيمه الروحية الراسخة المحافظة على تقاليده و مبادئه، شعب واثق في قدراته مصمما دوما على البقاء حرا، متمسكا بالعدالة الاجتماعية وفضائل التضامن و الاتحاد، يرفض الذوبان وبشدة في بواتق الانعتاق، ويأبى الانحلال والانفصال والانفصام عن وحدته واتحاده وتمسكه بمعتقداته ولسانه وثقافته وتاريخه، مدافعا عن أرضه و عرضه و شرفه ببسالة وتضحية، وذلك ما أثبتته المقاومات المتعددة إبان التواجد الاستعماري على مدى قرن وثلاثون سنة، والتي كللت بثورة نوفمبر العظيمة تلك الثورة التي رسمت أجمل لوحة في المخيلات ونظمت أروع قصيدة في الاذهان، فأضحت لؤلؤة تتوهج في قلب كل جزائري ببراءة وصدق وعزة وافتخار، فأصبح هو الثورة في صوته ونبراته وكبريائه وطبيعته و عنفوانه، وافتك من بين مخالب غاصب غاشم مستبد حرية ووطن وأصالة وألفة ومحبة.

السيد الرئيس،

في حياة كل الأمم علامات فارقة تكون هي نقاط التحول، و جزائر التاريخ كانت دوما وأبدا استثناءا تاريخيا في صياغة الحاضر من جذور ماض مشرف كان هو الثورة والشهداء، ويتجدد العهد لبيان نوفمبر دخلت مرحلة البناء والتشييد على مدى ثلاث عقود صنع فيها رجالاتها مثالا رائعا في التحدي والنهوض، وإقامة ركائز الدولة الفتية بإرادة مستمدة من روح الرسالة النوفمبرية المجيدة، وكان لأبناء جبهة التحرير الوطني البررة، دور البطولة في الاضطلاع بالواجب الوطني، وخدمة البلاد وأهلها.

السيدات السادة،

وتشاء الأقدار أن تدخل الجزائر في نفق مظلم سنوات التسعينات بسبب المارد الإرهابي، الذي استغل في مسعاه الشيطاني ديننا الحنيف وقيمه السمحاء، كذبا و افتراءا في التضليل والتغليط بهدف ضرب وحدة الشعب وهويته، ونشر الرعب وهمجية القتل والتخويف والتخوين والتكفير،فكادت رياح الفتنة أن تعصف بأبنائه وبناته، وترهنهم في سياسات الضغائن و الأحقاد و توقعهم في براثن الفتنة و التخلف.

السيد الرئيس،

ولأنّ الإله رحيم بعباده بزغ فجر جديد يحمل في طياته بشائر الأمل والتطلع حين اعتلى صهوة الجزائر ابنها البار، المجاهد رفيق الشهداء، كان عهده الأول اصلاح ذات البين، رسول محبة وسلام آمن به الشعب فأعلى كعبه ووثق في فكره وبصيرته وحكمته ... فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فهندس للبنات الأولى لسياسة الوئام المدني، التي عبدت نتائجها الطرق لمعالم المصالحة الوطنية لضمان عودة السلم والاستقرار، فهبت الامة و احتضنتها و تناست جراحها وكضمت غيظها وتجاوزت عن المسيئين بالضيم والألم، لكسب رهانات استمرارية الجمهورية غير متنكرة بل مشيدة و مفتخرة لكل روح طاهرة سقطت قربانا للحمة هذا الوطن المفدى، وخاصة تلك التضحيات الباسلة لرجالات الجيش الوطني الشعبي ومختلف اسلاك الامن الاشاوس الذين آثروه بأنفسهم و جعلوا حياتهم في موتهم، وموتهم في تاريخهم.

السيد الرئيس،

إنّ نجاح التجربة الجزائرية الرائدة في صناعة السلم بالمصالحة، أرست دعائم اصلاحات سياسية كبرى بادر بها رئيس الجمهورية، لأجل الوصول إلى دولة الحق والقانون واحترام الرأي المخالف، في ظل مبادئ الاحكام الديمقراطية جعلت من بلادنا منارة للسلم ومثال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فرغم كيد الكائدين وسراب المشككين، فالمصالحة الوطنية والاصلاحات المنتهجة ضمنت للجزائر مناعتها، وللجزائريين كرامتهم في ظل حركات سياسية وتدخلات أجنبية ومؤامرات عدائية تحطمت في خضمها بلدان وشردت أهاليها فأضحت مجهولة المصير .

السيد الرئيس المحترم،

وفي محطة أخرى جديدة بمثابة القفزة النوعية ،لاستكمال الحلقة الأخيرة في نظم السلسلة الذهبية، الهادفة لحماية الجزائر وتحصينها والحفاظ على شموخها تعزيزا لتوجهات الجمهورية وإعلاء مقامها الرائد في الساحة الدولية، نجتمع في هذه القاعة التي طالما صنع فيها أمجاد الجزائر الكثير من المواقف، لنعلن بداية تجسيد ميلاد الجمهورية الثانية، من خلال التعديلات الدستورية التي طرحها رئيس الجمهورية بعد استفاء مراحل التشاور والتحاور مع كل القوى الحية في البلاد حتى يتكيف هذا القانون الأسمى والمتطلبات التي فرضتها التحولات العميقة في تطور المجتمع الجزائري .

السيد الرئيس،

نحن في جبهة التحرير الوطني، نؤمن أن الاصلاح السياسي هو الركن الأساسي المرسخ للحكم الرشيد، الذي يطمح لسيادة القانون ويستجيب ومتطلبات تغيرات حياة المجتمع و كنا في كثير من المناسبات مساندين مؤيدين و مطالبين بضرورة هاته التعديلات، التي جاءت لحماية الحريات الفردية ولتعزيز عناصر الهوية الوطنية و تقوية الروابط الراسخة للجزائريين مع تاريخهم، وكذا تأكيد التواصل الوجداني الجياش للشعب وإيمانه بدور جيش وجبهة التحرير في استرجاع السيادة الوطنية وفضائل الحرية، إن وثيقة الدستور تعد بمثابة البوتقة التي انصهرت فيها الافكار النيرة والمتبصرة لبناء دولة مدنية، دولة معاصرة دولة ديمقراطية ترعى حرية الرأي والرأي الآخر، وتحترم التعبير، دولة قوية بمؤسساتها تسعى بسط العدالة والقانون، دولة متصالحة مع أبناءها، دولة تضمن كرامة مواطنيها في الداخل والخارج، دولة ترعى شباباها وتحافظ على حقوق نسائها، إننا في جبهة التحرير الوطني، نبارك هذا المكسب النهضوي، وننوه في الوقت نفسه بخصال رئيس الجمهورية على الوفاء بعهده وصدقه مع شعبه بعدما صدق معه، ونفتخر بجرأة مناضل ورئيس جبهة التحرير الوطني ونشيد بتضحياته في سبيل الأمة وبصبره وبصيرته التي دحضت الأكاذيب والمغالطات المروجة لسياسات الياس والإحباط والمسوقة للمزايدات والمغالاة.

إنّنا في جبهة التحرير الوطني، باعتبارنا الأغلبية البرلمانية المستمدة من الشرعية الشعبية، نصوت ايجابا وننوه بهاته التعديلات الدستورية التاريخية.

السيد الرئيس،

إننا في جبهة التحرير الوطني، نؤمن أننا ننتمي لأمة تستمد مقوماتها من ماضيها و حاضرها، وبرقي عقلها وسمو روحها وعلو فكرها، تطمح دائما لنهضة مستقبلية قوية تتجلى فيها طبيعة شخصيتنا وتكشف مجد آبائنا الأولين وعظمتهم، ويقظة الحاضر وأهميته لننير طريق حياة جديدة في ظل العصمة الربانية من الزلل والانحراف، إن تجارب الزمان حافلة بالدلائل على أننا في جبهة التحرير الوطني أشد الناس محافظة على قوميتنا وما زدنا على الزمان فيها تستطيع الظروف في كل مرة أن تلهينا ولكن لا تقهرنا، آمنا بوطننا إيمان المؤمنين الصادقين فلن نتزحزح عن سبيلنا، مهما طفت دعايات قلب الحقائق و دس الدسائس عبثا وبعث الاكاذيب والبهتان زورا، لأننا ننتمي لأمة ستدوم بوعيها عبر أجيالها المتلاحقة المتماسكة، بأربطة ماضيها ومصالح حاضرها وآمال مستقبلها .

السيد الرئيس،

في جبهة التحرير عقدنا العزم و نحن أحفاد أهل العزم، و أقسمنا بالنازلات الماحقات أن نكون حماة سيرورة الجمهورية، في وطن غلفناه بالحب و الود و عاهدناه على أرواح الشهداء، على أن نتداول على مسك مجاديف سفينتنا بسواعد لا تكل تتحدى بشجاعة وثبات كل الأمواج العاتية الهادفة لضرب استقرار وطننا، وتتصدى للمحاولات البائسة اليائسة القاصدة زعزعة وحدته، سنحمل على عواتقنا بالقوة والعزيمة لواء الدفاع عن مكتسبات هاته الأمة العظيمة.

السيدات السادة،

أخيرا و في هاته اللحظة التاريخية التي صنعتها عهود رجال وفوا ما عاهدوا الله عليه وأصبحت أمتنا في زمن الشتات والمؤامرات الأمة الأكثر تلاحما وأخوة وذودا عن مصلحة ومصالحة الوطن، من لا يشكر الناس لا يشكره الله، فشكرا سيادة رئيس الجمهورية رئيس جبهة التحرير الوطني.

شكرا على كرم الاصغاء، والسلام عليكم

رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة تصويت البرلمان على تعديل الدســـتور

بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
السيد رئيس البرلمان،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

تسجل بلادنا اليوم صفحة جديدة من تاريخها السياسي والدستوري، وتفتح بذلك عهدا واعدا لشعبنا، عهدا يتميز بتطورات ديمقراطية معتبرة، ومتسمة خاصة بمكاسب لا رجعة فيها، غايتها الحفاظ على الثوابت الوطنية والمبادئ المؤسسة لمجتمعنا.

ويطيب لي في هذا اليوم التاريخي أن أحي روح المسؤولية العالية والوطنية والتبصر التي برهن عليها بكل عزم أعضاء البرلمان من كل الإتجاهات السياسية والتيارات الإيديولوجية المختلفة.

إنكم بمصادقتكم، اليوم، بأغلبية واسعة على مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، الذي تم عرضه على مجلسكم الموقر، قد عبرتم بصفتكم ممثلي الأمة، عن مساندتكم للتصورات الديمقراطية التي يطمح هذا النص الجديد إلى تحقيقها.

وإذا كانت هناك معاينة تفرض نفسها، فهي بالتأكيد الدليل على حيوية ديمقراطيتنا الفتية والحركية المتواصلة التي تبعث النشاط والحياة. في الواقع، إذا كان هناك عدد من البرلمانيين قد صوت ضد المشروع، وعدد آخر قد فضل الإمتناع، فذلك يكشف عن برلمان يعمل بإيقاع ديمقراطية تعددية، برلمان تم اختياره بحرية من قبل الشعب للتعبير عن إرادته، يعكس تنوع تيارات الأفكار والآراء التي تسود مجتمعنا.

لقد عاد السلم إلى القلوب والأذهان بعد سنوات طوال من إرهاب همجي كان هدفه الأساس تحطيم أسس الدولة، وإنكار حق الجزائريين في الإختلاف، بل حتى حقهم في الحياة.

إن صورة الجزائر التي كانت مشوهة بفظائع هذه الظاهرة التي تعود إلى عصر آخر بائد، قد تغيرت كليا اليوم، لتفسح المكان لجزائر هادئة ومتصالحة مع نفسها، جزائر متوجهة بعزم نحو المستقبل في كنف الحداثة.

سيداتي وسادتي،
عندما اتخذت قرار المضي بمسار الإصلاحات إلى نهايتها، في جانبها السياسي، كان هدفي قبل كل شيء، الإستجابة للتطلعات المشروعة لشعبنا، انسجاما مع المتغيرات التي يشهدها العالم، وتعميق الديمقراطية ودعم أركان دولة القانون، وكذا توطيد الضمانات الدستورية لترقية وحماية الحقوق وحريات الإنسان والمواطن في بلادنا.

وكما تعلمون، فإن قرار الشروع في إصلاحات سياسية، قد تم بعد تلك التي شرعت فيها قبل بضعة سنين حول الوئام المدني والمصالحة الوطنية بهدف أصبح ذا أولوية عالية، وهو استعادة السلم وأمن الأشخاص والممتلكات في بلادنا، كما التزمت بذلك عام 1999.

لقد عاد السلم إلى القلوب والأذهان بعد سنوات طوال من إرهاب همجي كان هدفه الأساس تحطيم أسس الدولة، وإنكار حق الجزائريين في الإختلاف، بل حتى حقهم في الحياة.

إن صورة الجزائر التي كانت مشوهة بفظائع هذه الظاهرة التي تعود إلى عصر آخر بائد، قد تغيرت كليا اليوم، لتفسح المكان لجزائر هادئة ومتصالحة مع نفسها، جزائر متوجهة بعزم نحو المستقبل في كنف الحداثة.

وفي هذا الشأن، فإنه من الإنصاف ولا شئ آخر غير الإنصاف أن نعرب مجددا وعلانية عن بالغ التقدير والإكبار لشعبنا الأبي، لما قدمه من تضحيات جسام، وأن نحيي مرة أخرى الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش

التحرير الوطني بكل جدارة، في بطولته وشجاعته. كما نحيي مختلف أسلاك الأمن في تفانيها وعزمها الرائع، دون أن ننسى بالطبع كل النساء والرجال الذين رفعوا صوت الجزائر عاليا، بالقلم والصورة والكلمة، في الوقت الذي وجدت نفسها وحيدة في مواجهة المحنة، وفضلا عن ذلك خاضعة لحصار تعسفي شبه كامل على مدى أعوام طويلة.

إن المعركة ضد الإرهاب لم تفرض على بلادنا تجميد مؤسساته، ولم توقف مسار تعميق الديمقراطية التعددية، ولا أن تتجاهل جهود التنمية الوطنية. بل بالعكس، فقد عززت هذه المعركة في آن واحد، من إصرار شعبنا على رفع التحديات وتعبئة الطاقات لتحقيق المزيد من المكاسب الديمقراطية ومواصلة وتيرة البناء الوطني.

إذا كان فعلا أن الآثار الإقتصادية المترتبة عن انخفاض أسعار المحروقات، على غرار بلدان أخرى، بإمكانها أن تؤثر حاليا على إعادة تقويم وتيرة الأولويات الوطنية، فإنها لن تؤثر على إرادتنا في حماية الجانب الإجتماعي.

أبدا، لم يساور شعبنا أدنى شك في قدرته على تجاوز المصاعب، كلما وضعه القدر في مواجهة أخطار تهدده، فقد عرف كيف يتحصن بتبصر، ويبرهن على ثباته ومثابرته وصرامته، دون أن يضطرب أو يتزعزع، رافضا كل شكل من أشكال الإنهزامية والإستسلام للأمر الواقع المفروض. شعب وفي لذاته، واثق في قوة شبابه، شباب اليوم الغد، إذ ليس من الصدفة أن يأتي هذا التعديل بتكريس ضمان الدولة للموارد الطبيعية، وكذا الحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة.

أنا من الذين يعتقدون أن كل مجتمع انساني قادر على الاختراع، قادر على أن يصنع بكل سيادة، وفق إيقاع تاريخه السياسي الخاص وطموحات شعبه، نظاما سياسيا، هو ذاته نتاج ذلك التاريخ، ومستوحي من جهة أخرى، من القيم والمبادئ العالمية، تلك هي قناعتي، وذلك هو الطموح العميق لشعبنا.

سيداتي وسادتي،
إن الإصلاحات التي باشرناها ليست بالطبع غاية في حد ذاتها، فهي تسمح لمجتمعنا بالإنتقال من مرحلة سياسية ودستورية معينة إلى مرحلة أخرى، أفضل نوعيا، تتجلى عبر الزمن في بناء مجتمع مؤسس على القيم الجمهورية ومبادئ الديمقراطية.

يندرج هذا التعديل في سياق هذه الإصلاحات الواعدة بالتجدد الديمقراطي. وكما تعلمون، فقد كانت مسبوقة بإصلاح جزء من الترسانة التشريعية وبصياغة نصوص جديدة، كنتم فيها، في آن واحد، فاعلين وشهودا، والتي سيتم في الوقت المناسب، إعادة النظر فيها وتعديلها من قبل البرلمان، وذلك على ضوء التعديل الدستوري الذي صادقتم عليه.

إن لهذا المسعى فضلا، ولعله ليس الوحيد، في تعزيز استقرار مؤسساتنا وحماية وطننا من أية مغامرة خطيرة. كما سمح هذا المسعى أيضا بالشروع في رصانة ومناخ هادئ في إصلاحات سياسية معتبرة لصالح شعبنا، بالرغم من محيط أمني عدائي مثقل بالتهديدات، في زمن وجدت فيه بلدان أخرى نفسها، للأسف الشديد، بالرغم من رفض شعوبها مستهدفة بأعمال عنف مبيتة لنشر الرعب والفوضى، والذي نتج عنهما، فضلا عن ضخامة الخسائر في الارواح والممتلكات، استمرار شبح اللاإستقرار السياسي وتأجيل عودة السلم، الذي هو شرط أساس لكل تنمية.

وفي هذا الشأن، أود أن أعرب، باسم الأخوة والقيم الإنسانية التي تحيي وتوحد القلوب في مواجهة محنة الآلام، وما عشناه في وطننا من هول الفظائع والجرائم الشنيعة المرتكبة خلال عدة سنوات، أود أن أعرب هنا، مرة أخرى، لهذه الشعوب الشقيقة عن تضامننا الفاعل وصداقتنا الثابتة.

سيداتي وسادتي،
إنه من الواضح جليا والمعترف به عالميا، أن الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان يشكلون ثالوثا ينبني بصبر ومثابرة، ويتم إنجازه حجرا حجرا من قبل الشعب والمؤسسات التي ينشئها لنفسه في مرحلة معينة من تاريخه، إنجاز يتحقق على مدى الزمن. فلا ينبغي بالتأكيد أن نستورد أو نستنسخ مؤسسات ومفاهيم طبق الأصل، هي نتاج تاريخ خاص بأمم أخرى.

كما لا يجب أيضا أن نتبنى نتائج خطابات ونقاشات، حتى ولو كانت صائبة، بتجاهل تاريخها وخصوصيات مجتمعها، لأن التبني الآلي لهذه التصورات الآتية من جهات أخرى، والتي لعلها استطاعت أن تحقق نتائج مفيدة في المجتمعات التي ولدت فيها، ينتج عنه، ليس فقط، الإبتعاد الخطير عن واقعنا الوطني، بل أيضا وخاصة، المجازفة بالتماثل مع هذه البلدان، والتوهم بالإرتقاء إلى مستوى مجتمعات قد تشبعت بممارسة الديمقراطية منذ قرون، إن الديمقراطية بصفتها مبدأ، وبصفتها قيمة، وبصفتها ثقافة وبالنظر إلى عمقها التاريخي والأهداف التي تبتغيها، هي فعلا صرح غير مستكمل دائما، لكنه صرح لا يتوقف عن التجديد.

أنا من الذين يعتقدون أن كل مجتمع انساني قادر على الإختراع، قادر على أن يصنع بكل سيادة، وفق إيقاع تاريخه

السياسي الخاص وطموحات شعبه، نظاما سياسيا، هو ذاته نتاج ذلك التاريخ، ومستوحي من جهة أخرى، من القيم والمبادئ العالمية، تلك هي قناعتي، وذلك هو الطموح العميق لشعبنا.

سيداتي وسادتي،

إن التعديل الدستوري الحالي الذي صادقتم عليه، هو ثمرة مسعى شامل ومفتوح باستمرار على مختلف الفاعلين السياسيين والإجتماعيين، مهما تكن اتجاهاتهم الإيديولوجية، وقد ارتكز على مشاورات موسعة قدر الإمكان (الأحزاب السياسية، المنظمات الوطنية، الجمعيات، النقابات، أعضاء البرلمان، شخصيات وطنية إلخ)، ومساهمات خبراء القانون الدستوري، والتي تابعت مجرياتها شخصيا بعناية فائقة.

وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى أهمية القضايا المطروحة وخاصة تلك التي تتعلق بالتحديدات المعتبرة المتضمنة في مشروع التعديل الدستوري، فقد أفرزت ضرورة الحصول على أوسع توافق ممكن بغية إيجاد الأجوبة المناسبة لمختلف الإنتظارت.

لقد أدمج الدستور المعدل الديباجة ضمن النص الدستوري، وبذلك تكتسب قيمة دستورية بنفس مستوى أحكام القانون الأساسي الأخرى، وأصبحت تشكل مصدر إلهام وعمل بالنسبة للمؤسسات المعنية.

إن هذا التكريس الدستوري المتعلق بالمكونات الأساسية لهويتنا، وهي: الإسلام، العروبة، الأمازيغية، ينص على أن الدولة تعمل منذ الآن فصاعدا وباستمرار على ترقية وتطوير كل واحدة من هذه المكونات، مؤكدة حرصها على حفظ العمق والخصوصية التي تميزها.

فإذا كان الإسلام مكرسا في المادة الثانية من الدستور، دين الدولة، فإن العربية بحكم المادة الثالثة من الدستور، اللغة الوطنية والرسمية، تبقى دوما بحكم المادة نفسها اللغة الرسمية للدولة. كما أن إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية يمنحه بشكل مناسب مهمة الإضطلاع بتطويرها وإشعاعها، خاصة بالنظر إلى الحاجة الماسة إليها، وبقدرة امتلاك وسائل استخدامها في العلوم والتكنولوجيا الحديثة، بلا أي تأخر.

وفي نفس السياق، فإن أحد الإنشغالات الملحة التي أفرزتها المشاورات تتعلق باللغة الأمازيغية، التي تمت ترقيتها هنا كلغة وطنية عام 2002 من قبل برلمانكم الموقر، وهي مرشحة بحكم التعديل الدستوري للإرتقاء مستقبلا إلى وضع اللغة الرسمية.

وبصفتها إرثا عريقا تداولته الأجيال عبر قرون من تاريخ شعبنا، فإن الأمازيغية تستعيد بهذا التعديل مكانتها الطبيعية إلى جانب الإسلام والعروبة، بصفتها هوية وطنية ضمن التراث الذي يتقاسمه مجموع الجزائريات والجزائريين.

وإنه يتعين على الخبراء، اليوم القيام بهذه المهمة على أفضل وجه، بكل جهد وشغف في إطار الأكاديمية التي أنشئت لذلك، لتجسيد هذا التطور الدستوري التاريخي.

وقد كان لهذا التعديل أيضا غاية، هي الوصول إلى توافق واسع بشأن تكريس وتعميق مبدأ أساسي، يتعلق بالفصل والتعاون بين السلطات، الذي يمثل العمود الفقري للديمقراطية، وأيضا دعم صلاحيات مجلس الأمة بمنحه حق المبادرة والتعديل في المجال التشريعي، وكذلك منح المعارضة السياسية وضعا دستوريا، مما يساهم حتما في بعث حركية جديدة في المؤسسات الدستورية، وتوسيع فضاء الحقوق وحريات المواطن، وتعزيز دولة القانون خاصة من خلال تحديث وظيفة المراقبة من قبل البرلمان على عمل الحكومة، وكذا عبر صلاحيات المجلس الدستوري. وأخيرا تعميق استقلالية القضاء.

وفيما يتعلق بالإنتخابات، فإن التجديد المعتبر في النص الدستوري الذي صادقتم عليه يعني خاصة إنشاء هيئة عليا مستقلة لمراقبة الإستشارات السياسية الوطنية والمحلية، هيئة مكلفة بالحرص على شفافية هذه الإستشارات ونزاهتها، وذلك بدءا من استدعاء الهيئة الناخبة حتى إعلان النتائج المؤقتة للإقتراع. مع الإشارة إلى أن هذه الهيئة مستقلة في تركيبتها.

وبالنظر إلى المهام الموكلة إليها من قبل الدستور المعدل، والتي ستسهر على تطبيقها انطلاقا من الإنتخابات المقبلة، مما سيضفي على الإنتخابات المصداقية المرجوة، ويعزز أكثر الشرعية الديمقراطية لممثلي الشعب.

أنتم الذين تمرستم على الحياة البرلمانية، على الأقل بالنسبة لعدد كبير منكم، تشاطروننى الرأي، أنه على غرار اللغة الأمازيغية وإخطار المجلس الدستوري من قبل المواطن، فإن بعض الأحكام الجديدة الأخرى لن تفرز نتائجها المنشودة كليا إلا في مراحل مستقبلية. وأذكر على سبيل المثال، ترقية الحقوق السياسية للمرأة.

سيداتي وسادتي،

أنتم الذين تمرستم على الحياة البرلمانية، على الأقل بالنسبة لعدد كبير منكم، تشاطروننى الرأي، أنه على غرار اللغة الأمازيغية وإخطار المجلس الدستوري من قبل المواطن، فإن بعض الأحكام الجديدة الأخرى لن تفرز نتائجها المنشودة كليا إلا في مراحل مستقبلية. وأذكر على سبيل المثال، ترقية الحقوق السياسية للمرأة.

فكما تعلمون، أن التعديل الدستوري لعام 2008 قد كرس مضاعفة حظوظ المرأة في التمثيل في المجالس المنتخبة، ونتيجة لذلك ارتفع بشكل معتبر عدد النساء النواب، وهو عدد لم يتم بلوغه أبدا منذ استرجاع الإستقلال الوطني، ومن النادر بلوغه حتى في المجتمعات المتقدمة.

وفي هذا المجال، فإن التعديل الدستوري الحالي قد سجل تطورا يستحق الإشادة، وهو تكريس مبدأ المناصفة بين الرجل والمرأة في سوق العمل، وتشجيع المرأة على تولي المسؤوليات في المؤسسات والإدارات العمومية، وكذا

المصادقة على التعديل الدستوري

في الشركات، بغية تجسيد المبدأ الدستوري في المساواة بين الرجل والمرأة.

فمن البديهي، أن المناصفة، برمزيتها القوية، ستؤدي إلى حركية حقيقية داخل المجتمع، وتشكل تطورا إيجابيا للذهنيات نحو تفتح والتزام ديمقراطي أكبر، وعندما توفر المرأة لنفسها العوامل الثقافية والمهنية والنزاهة الأخلاقية التي تمتلكها، حينئذ ستدخل المنافسة الإنتخابية بثقة في النفس لتنتزع بجدارة انتصارات جديدة.

ومعنى ذلك، أن ما هو مخطط له اليوم لن يتحقق بفعالية إلا بمرور الزمن الذي يساهم على المدى البعيد في التغيير الإيجابي للذهنيات. وفي نفس السياق، يمكن إبراز تجديدات أخرى، مثلما هو الشأن بالنسبة للاستخدام الأفضل لإخطار المجلس الدستوري من قبل الأقلية البرلمانية، وكذا من قبل المواطن بطريقة غير مباشرة، وكلاهما ضمان للممارسة نظيفة للديمقراطية التعددية.

إن هذه الممارسة تمثل فعلا أداة شرعية في أيدي المعارضة، تسمح لها بالتعبير الحر في نقاش هادئ رصين، وبالتالي تساهم في تهدئة العلاقات بين الأغلبية والمعارضة. علما أنه في نهاية المطاف، فإن الدستور يعترف لها بحق اللجوء إلى تحكيم المجلس الدستوري بدلا من التعبير عن الغضب بالتجاوز اللفظي أو استعمال العنف.

أما بالنسبة لاستخدام الإخطار من قبل المواطن، فإنه يمنح وضع الفاعل في مسار بناء دولة القانون، لأنه عندما يدخل هذا الحكم حيز التنفيذ، سيسمح له، بفضل اللجوء إلى المجلس الدستوري، باسترجاع حقوقه المضمونة دستوريا، والتي تكون قد أعتد عليها القانون.

أما بالنسبة لاستخدام الإخطار من قبل المواطن، فإنه يمنح المواطن وضع الفاعل في مسار بناء دولة القانون، لأنه عندما يدخل هذا الحكم حيز التنفيذ، سيسمح له، بفضل اللجوء إلى المجلس الدستوري، باسترجاع حقوقه المضمونة دستوريا، والتي تكون قد أعتد عليها القانون.

ومثل ذلك، أحكام أخرى تهدف إلى تعزيز استقلالية القضاء، وسيعود إلى مجلسكم الموقر في الوقت المناسب، دراسة والمصادقة على مشاريع القوانين ذات الصلة.

سيداتي وسادتي،

إن الصرح الدستوري الذي التزمنا بتجديده معا، تلبية لمتطلبات مجتمعنا والقيم العالمية، والذي ناديت به عدة مرات في مناسبات مختلفة، يجب أن يكون في مستوى طموحات أمتنا، أمة عتيدة مهيبة، وفية لأصولها ومتفتحة على الحداثة. لذلك، وبالنظر إلى أهمية الأحكام الجديدة المدرجة في هذا التعديل، لاسيما تلك التي سيتم تنفيذها في مراحل مستقبلية، فقد قررت بصفتي حامي الدستور استحداث خلية متابعة لدى رئيس الجمهورية، تكون مهمتها الأساسية السهر بعناية على التجسيد الشامل والدقيق لهذه الأحكام في الآجال المحددة، وإبلاغي بذلك بشكل منتظم.

سيداتي وسادتي،

تجري المتغيرات العالمية بإيقاع متسارع في مطلع هذه الألفية الثالثة. وبما أن بلادنا لم تبق على هامش هذه المتغيرات التي لا رجعة عنها، فقد واصلت جهودها من أجل استكمال المسار الديمقراطي الذي باشرته منذ سنوات. ولذلك يستوجب على وطننا الإنخراط بقوة وعزم في اتجاه مجرى التاريخ.

وهنا، ينبغي العمل، ليس فقط على تلبية متطلبات الساعة، بل أيضا لكي يعكس ذلك الطموحات المشروعة لشعبنا، والإستجابة بالأولوية ودون تأخر، لانتظارات شباب واعد لنفسه وللوطن وللمبادئ الجمهورية.

ليست جزائر اليوم تلك التي كانت في التسعينيات. لدى جيلنا قناعة أنه أدى ما يجب عليه، في الوقت الذي ينبغي، وبالوسائل المتاحة له. وقد يكون لجيل أخر رؤية مختلفة عن رؤيتنا، سيواصل بأفكار أخرى ووسائل أخرى وطرق أخرى ما أنجزه أسلافه.

وسيورث هذا الجيل بدوره، في الوقت المناسب الإنجاز الذي حققه إلى الجيل اللاحق. وهكذا فكل جيل من الأجيال يكون قد ساهم في البناء المتأني للصرح الدستوري، بخصوصية مسعاه وبصماته المتميزة.

هكذا تنبني عبر الزمن بخطى ثابتة مع الإستمرارية والتنوع، أسس الأمم القوية بالإرادة الصلبة لشعوبها.

وختاما، اسمحوا لي في هذا اليوم المخلد من تاريخ وطننا العزيز، أن أتوق إلى طموح المواطنة المشروعة، طموح متقاسم مع ممثلي الشعب ومتناغم مع مجموع الجزائريات والجزائريين، الطموح في أن ندشن مرحلة تاريخية جديدة، حاملة لتطورات ديمقراطية غير قابلة لأي تراجع لصالح شعبنا، مرحلة حافلة بالوعود الكبيرة لأمتنا.

المصادقة على التعديل الدستوري

بمناسبة المصادقة على مشروع تعديل الدستور

كلمة رئيس البرلمان السيد عبد القادر بن صالح

بعد المصادقة على مشروع القانون المتعلّق بمراجعة الدستور، قرأ السيد رئيس البرلمان على مسامع الحضور نص رسالة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، التي وجهها بالمناسبة إلى أعضاء البرلمان.
وقبل اختتام أشغال دورة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معًا بعد استنفاد جدول الأعمال، وذلك بتلاوة سورة الفاتحة وعزف النشيد الوطني، ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان، كلمة ختامية لأشغال دورة البرلمان هذا نصها:

– السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
– السيد الوزير الأول،
– السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
– السيدات والسادة أعضاء البرلمان بغرفتيه،
– السيدات والسادة أسرة الصحافة والإعلام،
– السيدات والسادة الضيوف،

شكرًا للجميع في هذا اليوم التاريخي المشهود، وهنيئًا للجزائر العريقة والشامخة على هذه النقلة النوعية في مسار تجذير الممارسة الديمقراطية.

وهنيئا على هذه التزكية الواسعة والنصر الكبير الذي تحقق لصالح الشعب الجزائري المجيد.

وهنيئا لنا في البرلمان على هذا الإنجاز الكبير والهام الذي معًا حققناه قبل قليل.

والآن إسمحوا لي، زميلاتي زملائي، أعضاء البرلمان، أن أعبر باسمكم عن أرقى عرفاننا وأسمى تقديرنا لفخامة رئيس الجمهورية، على دعوته البرلمان بغرفتيه للانعقاد للبت في موضوع تعديل الدستور. ونشكره خاصة على العناية التي ما فتئ يوليها للبرلمان بغرفتيه ولتكريس الممارسة الديمقراطية وتثبيت قواعد دولة الحق والقانون وترسيخ أركان دولة المؤسسات، ونعبّر له عن كبير امتناننا خاصة على رسالته الأخيرة الموجهة إلى البرلمان والتي قبل قليل قرأت عليكم مضمونها... وهي الرسالة التي ستكون لنا بمثابة برنامج عمل نهتدي به في المستقبل.

أيتها السيدات، أيها السادة،

الآن وقد تمت المصادقة على الدستور...

فها هي مرحلة جديدة تُفتتح في وجه أمتنا المجيدة. إنه إنجاز ضخم يتحقق، إنجاز لا يكتفي بتنظيم السلطات لكنه يرسم معالم مستقبل البلاد، إنه إنجاز عظيم يجسد تطلعات الفئات العريضة من أبناء شعبنا نحو مستقبل واعد... إنها وثيقة ترسم أسلوب عيش مجتمع وتضبط كيفيات تنظيم حياته الجماعية وصولاً به إلى غد أفضل...

يأتي التعديل الدستوري، الذي صادقنا عليه اليوم، كخطوة أخرى طموحة تتوّج بموجبها البلاد سياسة الإصلاحات التي مع بداية العشرية الأخيرة لنهاية القرن الماضي قد انطلقت...

الحقيقة التي يجب التذكير بها هي أن الدستور أتى بالواقع لتأكيد هويتنا الوطنية كونه عزز من مكانة اللغة العربية وجعل من الأمازيغية لغة وطنية ورسمية. وهو في بنوده عزز أيضا من مكانة القانون وأعطى العدالة استقلاليتها، وضمن المساواة بين الجنسين وحمى الشباب وفتح الآفاق عريضة أمامهم... وهو وسّع خاصة من دائرة الحريات الفردية والجماعية... إلخ.

ولعل تأكيد الدستور على الحريات ومنح المعارضة مجالاً أوسع للنشاط كل ذلك في ظل توسيع سلطة البرلمان ومراقبته لعمل الحكومة، علاوة على اعتماده إجراءات جديدة من شأنها تدعيم مصداقية الانتخابات ودولة القانون.

ويتم ذلك في إطار توسيع دائرة الحقوق والحريات الفردية والجماعية، مع إدراجه مسألة الحوكمة الاقتصادية وتأطير التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، لهي كلها عوامل تقوم على أساسها جزائر الحاضر والمستقبل كما يرسمها الدستور الجديد...

إن الوثيقة التي صادقنا عليها قبل قليل هي إنجاز من حقنا (كبرلمانيين) الافتخار به كوننا ساهمنا في تحقيقها، واعتزازنا سيزداد عندما نعلم أن الدستور الجديد سيساعد البلاد على الانخراط في ديناميكية تحديثية واعدة ويساعدها على مواصلة مسارها التنموي الطموح الرامي إلى بلوغ مكانة مرموقة بين الشعوب والأمم.

إن مثل هذا العمل يستحق حقًا بل يستوجب فعلاً الشكر والتنويه لمن بادر به، إنه عمل كان الفضل الأكبر فيه إلى المجاهد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الذي كان بالواقع المبادر والمتابع والموجه طيلة مدة الحوار الذي دام سنوات وعلى مختلف المراحل التي عرفها مع الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية وممثلي الفعاليات الجمعوية...

إن مثل هذا العمل يستحق بل يستوجب منا توجيه الشكر والتنويه لصانعه... وأعتقد، زميلاتي زملائي، أن مصادقتنا اليوم على الدستور كانت أحسن رد جميل لصاحب المبادرة وأبلغ رسالة شكر وعرفان يوجهها البرلمان للسيد رئيس الجمهورية على ما قدمه للجزائر.

سيداتي، ساداتي،

ونحن على وشك اختتام أشغال دورة البرلمان هذه، أود باسمكم جميعا، أن أقدم خالص التهاني لكافة مكونات شعبنا على هذا الإنجاز المؤسسي الهام الذي يضاف إلى سلسلة الانجازات العديدة التي حققتها الجزائر.

بودي أن أهنئ أيضا بالمناسبة كافة أعضاء البرلمان بغرفتيه على اختلاف توجهاتهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية على الموقف الذي عبروا عنه اليوم من خلال هذه المصادقة التاريخية على القانون الأول للبلاد.

ومن المؤكد أن التاريخ سيسجل هذه المساهمة النوعية للبرلمان بغرفتيه في مسار تعزيز وتكريس الممارسة الديمقراطية في الجزائر.

كما لا يفوتني أيضا تهنئة الحكومة بمناسبة هذا الحدث البارز في تاريخ البلاد.

شكرًا لكل من ساهم في دعم المسعى وجعل المبادرة تنجح وتصبح اليوم واقعًا ملموسًا...

وأخص هنا بالشكر السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، الذي ساهم وإيانا في هذا الحدث الوطني المميز وقدم إسهامات كبيرة لإنجاح العملية.

بودي أيضا أن أتوجه بالشكر إلى السيد الوزير الأول ولأعضاء الحكومة على كل ما قاموا به وما بذلوه من جهد واضح كان له الأثر الكبير في إنجاح هذا الاجتماع الهام بل التاريخي.

الشكر موصول كذلك لأعضاء اللجنة المشتركة الموسّعة الذين سهروا على إعداد التقارير التي ساعدتنا على بلورة الموقف.

وشكرا لإطارات وعمال الهيئتين التشريعيتين على كل ما بذلوه من عمل وجهد مخلصين.

شكرا لأعضاء أسرة الصحافة والإعلام الوطنية والأجنبية على حضورهم ومتابعتهم أشغالنا.

وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال دورة البرلمان وأنهينا أشغال دورتنا هذه.

السلطة التشريعية

المادة 98 : يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه.

المادة 99 : يراقب البرلمان عمل الحكومة وفقا للشروط المحددة في المواد 80 و 84 و 133 و 134 من الدستور.

يمارس المجلس الشعبي الوطني الرقابة المنصوص عليها في المواد من 135 إلى 137 من الدستور.

المادة 99 مكرر : تتمتع المعارضة البرلمانية بحقوق تمكنها من المشاركة الفعلية في الأشغال البرلمانية وفي الحياة السياسية، لا سيما منها :

1- حرية الرأي والتعبير والاجتماع،

2- الاستفادة من الإعانات المالية الممنوحة للمنتخبين في البرلمان،

3- المشاركة الفعلية في الأشغال التشريعية،

4- المشاركة الفعلية في مراقبة عمل الحكومة،

5- تمثيل مناسب في أجهزة غرفتي البرلمان،

6- إخطار المجلس الدستوري، طبقا لأحكام المادة 166 (الفقرتان 2 و 3) من الدستور، بخصوص القوانين التي صوت عليها البرلمان،

7- المشاركة في الدبلوماسية البرلمانية.

تخصص كل غرفة من غرفتي البرلمان جلسة شهرية لمناقشة جدول أعمال تقدمه مجموعة أو مجموعات برلمانية من المعارضة.

يوضّح النظام الداخلي لكل غرفة من غرفتي البرلمان كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة 100 : واجب البرلمان، في إطار اختصاصاته الدستورية، أن يبقى وفيا لثقة الشعب، ويظل يتحسس تطلعاته.

المادة 100 مكرر : يتفرغ النائب أو عضو مجلس الأمة كليا لممارسة عهدته.

ينبغي أن ينص النظامان الداخليان للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على أحكام تتعلق بوجوب المشاركة الفعلية لأعضائهما في أشغال اللجان وفي الجلسات العامة، تحت طائلة العقوبات المطبقة في حالة الغياب.

المادة 100 مكرر 2 : يجرد المنتخب في المجلس الشعبي الوطني أو في مجلس الأمة، المنتمي إلى حزب سياسي، الذي يغير طوع الانتماء الذي انتخب على أساسه، من عهدته الانتخابية بقوة القانون. يعلن المجلس الدستوري شغور المقعد بعد إخطاره من رئيس الغرفة المعنية ويحدد القانون كيفيات استخلافه. يحتفظ النائب الذي استقال من حزبه أو أُبعد منه بعهدته بصفة نائب غير مُنتم.

المادة 101 : يُنتخَب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري.

يُنتخَب ثلثا (3 / 2) أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري، بمقعدين عن كل ولاية، من بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية وأعضاء المجالس الشعبية الولائية. ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من أعضاء مجلس الأمة من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية.

المادة 102 : يُنتخَب المجلس الشعبي الوطني لمدة خمس (5) سنوات. تحدد مهمة مجلس الأمة بمدة ست (6) سنوات. تجدد تشكيلة مجلس الأمة بالنصف كل ثلاث (3) سنوات.

لا يمكن تمديد مهمة البرلمان إلا في ظروف خطيرة جدا لا تسمح بإجراء انتخابات عادية. ويُثبت البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا هذه الحالة بقرار، بناء على اقتراح رئيس الجمهورية واستشارة المجلس الدستوري.

المادة 103 : تحدد كيفيات انتخاب النواب وكيفيات انتخاب أعضاء مجلس الأمة أو تعيينهم، وشروط قابليتهم للانتخاب، ونظام عدم قابليتهم للانتخاب، وحالات التنافي، ونظام التعويضات البرلمانية، بموجب قانون عضوي.

المادة 104 : إثبات عضوية النواب وأعضاء مجلس الأمة من اختصاص كل من الغرفتين على حدة.

المادة 105 : مهمة النائب وعضو مجلس الأمة وطنية، قابلة للتجديد، ولا يمكن الجمع بينها وبين مهام أو وظائف أخرى.

المادة 106 : كل نائب أو عضو مجلس الأمة لا يستوفي شروط قابلية انتخابه أو يفقدها، يتعرض لسقوط مهمته البرلمانية.

ويقرر المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة، حسب الحالة، هذا السقوط بأغلبية أعضائه.

المادة 107 : النائب أو عضو مجلس الأمة مسؤول أمام زملائه الذين يمكنهم تجريده من مهمته النيابية إن إقترف فعلا يُخلّ بشرف مهمته.

يحدد النظام الداخلي لكل واحدة من الغرفتين، الشروط التي يتعرض فيها أي نائب أو عضو مجلس الأمة للإقصاء.

ويقرر هذا الإقصاء حسب الحالة، المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة بأغلبية أعضائه، دون المساس

المادة 98 : يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه.

بجميع المتابعات الأخرى الواردة في القانون.

المادة 108 : يحدد قانون عضوي الحالات التي يقبل فيها البرلمان استقالة أحد أعضائه.

المادة 109 : الحصانة البرلمانية مُعترَف بها للنواب ولأعضاء مجلس الأمة مدة نيابتهم ومهمتهم البرلمانية. ولا يمكن أن يتابعوا أو يوقفوا. وعلى العموم لا يمكن أن ترفع عليهم أية دعوى مدنية أو جزائية أو يسلط عليهم أي ضغط بسبب ما عبروا عنه من آراء أو ما تلفظوا به من كلام، أو بسبب تصويتهم خلال ممارسة مهامهم البرلمانية.

المادة 110 : لا يجوز الشروع في متابعة أي نائب أو عضو مجلس الأمة بسبب جناية أو جنحة إلا بتنازل صريح منه، أو بإذن، حسب الحالة، من المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة الذي يقرر رفع الحصانة عنه بأغلبية أعضائه.

المادة 111 : في حالة تلبس أحد النواب أو أحد أعضاء مجلس الأمة بجنحة أو جناية، يمكن توقيفه. ويخطر بذلك مكتب المجلس الشعبي الوطني، أو مكتب مجلس الأمة، حسب الحالة، فورًا.

يمكن المكتب المخطر أن يطلب إيقاف المتابعة واطلاق سراح النائب أو عضو مجلس الأمة، على أن يعمل فيما بعد بأحكام المادة 110 أعلاه.

المادة 112 : يحدد قانون عضوي شروط استخلاف النائب أو عضو مجلس الأمة في حالة شغور مقعده.

المادة 113 : تبتدئ الفترة التشريعية، وجوبا، في اليوم الخامس عشر (15) الذي يلي تاريخ إعلان المجلس الدستوري النتائج، تحت رئاسة أكبر النواب سنا وبمساعدة أصغر نائبين منهم.

ينتخب المجلس الشعبي الوطني مكتبه ويشكل لجانه.

تطبق الأحكام السابقة الذكر على مجلس الأمة.

المادة 114 : ينتخب رئيس المجلس الشعبي الوطني للفترة التشريعية.

ينتخب رئيس مجلس الأمة بعد كل تجديد جزئي لتشكيلة المجلس.

المادة 115 : يحدد قانون عضوي تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يحدد القانون ميزانية الغرفتين.

يعد المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة نظامهما الداخلي ويصادقان عليهما.

المادة 116 : جلسات البرلمان علانية.

وتدون مداولاته في محاضر تنشر طبقا للشروط التي يحددها القانون العضوي.

يجوز للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة أن يعقدا جلسات مغلقة بطلب من رئيسيهما، أو من أغلبية أعضائهما الحاضرين، أو بطلب من الوزير الأول.

المادة 117 : يشكل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة لجانهما الدائمة في إطار نظامهما الداخلي.

يمكن كل لجنة دائمة من لجان الغرفتين تشكيل بعثة إعلامية مؤقتة حول موضوع محدد أو وضع معين.

يحدد النظام الداخلي لكل غرفة من الغرفتين الأحكام التي تخضع لها البعثة الإعلامية.

المادة 118 : يجتمع البرلمان في دورة عادية واحدة كل سنة، مدتها عشرة (10) أشهر على الأقل، وتبتدئ في اليوم الثاني من أيام العمل في شهر سبتمبر.

يمكن الوزير الأول طلب تمديد الدورة العادية لأيام معدودة لغرض الانتهاء من دراسة نقطة في جدول الأعمال.

يمكن أن يجتمع البرلمان في دورة غير عادية بمبادرة من رئيس الجمهورية.

ويمكن كذلك أن يجتمع باستدعاء من رئيس الجمهورية بطلب من الوزير الأول، أو بطلب من ثلثي (3 / 2) أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

تُختَتَم الدورة غير العادية بمجرد ما يستنفد البرلمان جدول الأعمال الذي استدعي من أجله.

المادة 119 : لكل من الوزير الأول والنواب وأعضاء مجلس الأمة حق المبادرة بالقوانين.

تكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة، إذا قدمها عشرون (20) نائبا أو عشرون (20) عضوا في مجلس الأمة في المسائل المنصوص عليها في المادة 119 مكرر.

تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء، بعد الأخذ برأي مجلس الدولة، ثم يودعها الوزير الأول، حسب الحالة، مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مكتب مجلس الأمة.

المادة 119 مكرر : تودع مشاريع القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي مكتب مجلس الأمة.

وباستثناء الحالات المبينة في الفقرة أعلاه، تودع كل

مشاريع القوانين الأخرى مكتب المجلس الشعبي الوطني.

المادة 120 : مع مراعاة الحالة المذكورة في أحكام الفقرة الأولى من المادة 119 مكرر أعلاه، يجب أن يكون كل مشروع أو اقتراح قانون موضوع مناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، على التوالي، حتى تتم المصادقة عليه.

تتصّ بمناقشة مشاريع القوانين من طرف المجلس الشعبي الوطني على النص الذي يعرضه عليه الوزير الأول أو على النص الذي صادق عليه مجلس الأمة في المسائل المنصوص عليها في المادة 119 مكرر.

تعرض الحكومة على إحدى الغرفتين النص الذي صوّتت عليه الغرفة الأخرى. وتناقش كل غرفة النص الذي صوّتت عليه الغرفة الأخرى وتصادق عليه.

وفي كل الحالات، يصادق مجلس الأمة على النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني بأغلبية أعضائه الحاضرين بالنسبة لمشاريع القوانين العادية أو بالأغلبية المطلقة بالنسبة لمشاريع القوانين العضوية.

وفي حالة حدوث خلاف بين الغرفتين، يطلب الوزير الأول اجتماع لجنة متساوية الأعضاء تتكون من أعضاء في كلتا الغرفتين، في أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما، لاقتراح نص يتعلق بالأحكام محل الخلاف. وتنهي اللجنة نقاشاتها في أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما.

تعرض الحكومة هذا النص على الغرفتين للمصادقة عليه، ولا يمكن إدخال أي تعديل عليه إلا بموافقة الحكومة.

وفي حالة استمرار الخلاف بين الغرفتين، يمكن الحكومة أن تطلب من المجلس الشعبي الوطني الفصل نهائيا. وفي هذه الحالة يأخذ المجلس الشعبي الوطني بالنص الذي أعدته اللجنة المتساوية الأعضاء أو، إذا تعذر ذلك، بالنص الأخير الذي صوت عليه. ويُسحب النص إذا لم تخطر الحكومة المجلس الشعبي الوطني طبقا للفقرة السابقة.

يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة وسبعون يوما (75) من تاريخ إيداعه، طبقا للفقرات السابقة. وفي حالة عدم المصادقة عليه في الأجل المحدد سابقا، يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر.

تحدد الإجراءات الأخرى بموجب القانون العضوي المذكور في المادة 115 من الدستور.

المادة 121 : لا يُقبَل اقتراح أي قانون، مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة، أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها.

المادة 122 : يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور، وكذلك في المجالات الآتية :

1 حقوق الأشخاص وواجباتهم الأساسية، لا سيما نظام الحريات العمومية، وحماية الحريات الفردية، وواجبات المواطنين،

2 القواعد العامة المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية، وحق الأسرة، لا سيما الزواج، والطلاق، والبنوة، والأهلية، والتركات،

3 شروط استقرار الأشخاص،

4 التشريع الأساسي المتعلق بالجنسية،

5 القواعد العامة المتعلقة بوضعية الأجانب،

6 القواعد المتعلقة بإنشاء الهيئات القضائية،

7 القواعد العامة لقانون العقوبات، والإجراءات الجزائية، لا سيما تحديد الجنايات والجنح، والعقوبات المختلفة المطابقة لها، والعفو الشامل، وتسليم المجرمين، ونظام السجون،

8 القواعد العامة للإجراءات المدنية والإدارية وطرق التنفيذ،

9 نظام الالتزامات المدنية والتجارية، ونظام الملكية،

10 التقسيم الإقليمي للبلاد،

11 التصويت على ميزانية الدولة،

12 إحداث الضرائب والجبايات والرسوم والحقوق المختلفة، وتحديد أساسها ونسبها،

13 النظام الجمركي،

14 نظام إصدار النقود، ونظام البنوك والقرض والتأمينات،

15 القواعد العامة المتعلقة بالتعليم، والبحث العلمي،

16 القواعد العامة المتعلقة بالصحة العمومية والسكان،

17 القواعد العامة المتعلقة بقانون العمل والضمان الاجتماعي، وممارسة الحق النقابي،

18 القواعد العامة المتعلقة بالبيئة وإطار المعيشة، والتهيئة العمرانية،

19 القواعد العامة المتعلقة بحماية الثروة الحيوانية والنباتية،

20 حماية التراث الثقافي والتاريخي، والمحافظة عليه،

21 النظام العام للغابات والأراضي الرعوية،

22 النظام العام للمياه،

23 النظام العام للمناجم والمحروقات،

24 النظام العقاري،

25 الضمانات الأساسية للموظفين، والقانون الأساسي العام للوظيف العمومي،

26 القواعد العامة المتعلقة بالدفاع الوطني واستعمال السلطات المدنية القوات المسلحة،

27 قواعد نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص،

28 إنشاء فئات المؤسسات،

29 إنشاء أوسمة الدولة ونياشينها وألقابها التشريفية.

المادة 123 : إضافة إلى المجالات المخصصة للقوانين

المصادقة على التعديل الدستوري

العضوية بموجب الدستور، يشرع البرلمان بقوانين عضوية في المجالات الآتية :

تنظيم السلطات العمومية، وعملها،

نظام الانتخابات،

القانون المتعلق بالأحزاب السياسية،

القانون المتعلق بالإعلام،

القانون الأساسي للقضاء، والتنظيم القضائي،

القانون المتعلق بقوانين المالية.

تتم المصادقة على القانون العضوي بالأغلبية المطلقة للنواب ولأعضاء مجلس الأمة.

يخضع القانون العضوي لمراقبة مطابقة النص مع الدستور من طرف المجلس الدستوري قبل صدوره.

المادة 124 : لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في مسائل عاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال العطل البرلمانية، بعد الأخذ برأي مجلس الدولة. ويعرض رئيس الجمهورية النصوص التي اتخذها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له لتوافق عليها. تُعَدّ لاغية الأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان.

يمكن رئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في الحالة الاستثنائية المذكورة في المادة 93 من الدستور.

تتخذ الأوامر في مجلس الوزراء

المادة 125 : يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون. يندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول.

المادة 126 : يُصدر رئيس الجمهورية القانون في أجل ثلاثين (30) يوما، ابتداء من تاريخ تسلمه إياه. غير أنه إذا أخطرت سلطة من السلطات المنصوص عليها في المادة 166 الآتية، المجلس الدستوري، قبل صدور القانون، يوقف هذا الأجل حتى يفصل في ذلك المجلس الدستوري وفق الشروط التي تحددها المادة 167 الآتية.

المادة 127 : يمكن رئيس الجمهورية أن يطلب إجراء مداولة ثانية في قانون تم التصويت عليه في غضون الثلاثين (30) يوما الموالية لتاريخ إقرار.

وفي هذه الحالة لا يتم إقرار القانون إلا بأغلبية ثلثي (3 / 2) أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة.

المادة 128 : يمكن رئيس الجمهورية أن يوجه خطابا إلى البرلمان.

المادة 129 : يمكن رئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني، أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها، بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس مجلس الأمة، ورئيس المجلس الدستوري، والوزير الأول. وتجري هذه الانتخابات في كلتا الحالتين في أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر.

المادة 130 : يمكن البرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين.

يمكن أن تتوج هذه المناقشة، عند الاقتضاء، بإصدار البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية.

المادة 131 : يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة، ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد، والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، والاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر وبالجمعيات وبالتكامل الاقتصادي، بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة.

المادة 132 : المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية، حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور، تسمو على القانون.

المادة 133 : يمكن أعضاء البرلمان استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة. ويكون الجواب خلال أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما.

يمكن لجان البرلمان أن تستمع إلى أعضاء الحكومة.

المادة 134 : يمكن أعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة. ويكون الجواب عن السؤال الكتابي كتابيا خلال أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما. بالنسبة للأسئلة الشفوية، يجب ألاّ يتعدى أجل الجواب ثلاثين (30) يوما.

يعقد كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، بالتداول، جلسة أسبوعية تخصص لأجوبة الحكومة على الأسئلة الشفوية للنواب وأعضاء مجلس الأمة.

إذا رأت أي من الغرفتين أن جواب عضو الحكومة، شفويا كان أو كتابيا، يبرر إجراءات مناقشة، تجري المناقشة حسب الشروط التي ينص عليها النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

تنشر الأسئلة والأجوبة طبقا للشروط التي يخضع لها نشر محاضر مناقشات البرلمان.

المادة 135 : يمكن المجلس الشعبي الوطني لدى مناقشته بيان السياسة العامة، أن يصوت على ملتمس رقابة ينصب على مسؤولية الحكومة. ولا يقبل هذا الملتمس إلا إذا وقعه سُبُع (7 / 1) عدد النواب على الأقل.

المادة 136 : تتم الموافقة على ملتمس الرقابة بتصويت أغلبية ثلثي (3 / 2) النواب. ولا يتم التصويت إلا بعد ثلاثة (3) أيام من تاريخ إيداع ملتمس الرقابة.

المادة 137 : إذا صادق المجلس الشعبي الوطني على ملتمس الرقابة، يقدم الوزير الأول استقالة الحكومة إلى رئيس الجمهورية.

مجلس الأمة ينظم حفلاً رمزيًا على شرف الصحافة التي أشرفت على تغطية الدورة غير العادية للبرلمان المخصصة للتصويت على التعديل الدستوري

نظّم مجلس الأمة ، يوم الأربعاء 17 فيفري 2016 ، حفلاً رمزياً على شرف الصحافة الوطنية والأجنبية المعتمدة، التي أشرفت على تغطية الدورة غير العادية للبرلمان ليوم 07 فيفري 201 ، المخصصة للتصويت على مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور.

وقد شكّل اللقاء فرصة للتواصل بين وسائل الإعلام (العام والخاص) ومصالح المجلس.

مجلس الأمة يختتم دورته الخريفية العادية لسنة 2015

عملا بأحكام المادة 118 (الفقرة الأولى) من الدستور، والمادة 5 من القانون العضوي رقم 99 - 02، الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، اختتم مجلس الأمة دورته الخريفية العادية لسنة 2015.

جرت مراسيم الاختتام في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس صبيحة يوم الثلاثاء 2 فيفري 2016، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، ودُعي إليها السيدات والسادة : رئيس المجلس الشعبي الوطني، الوزير الأول، أعضاء الحكومة، أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، الرئيس الأول للمحكمة العليا، رئيسة مجلس الدولة وجمع من الضيوف.

ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس كلمة بالمناسبة، وتليت بعدها سورة الفاتحة، وعزف النشيد الوطني وأعلن السيد رئيس المجلس، رسميا، عن اختتام دورة الخريف الجارية.

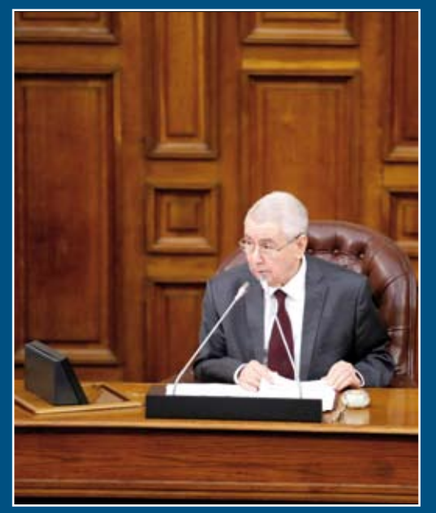

كلمة رئيس مجلس الأمة بمناسبة اختتام دورة الخريف لسنة 2015

رئيس المجلس: أمامنا عمل مكثـــف بعد إقرار الدستور

بودي في البداية أن أرحب باسمكم بكافة الضيوف الذين شرفونا بالحضور في هذه المناسبة الدستورية الهامة... مناسبة الاحتفاء باختتام الدورة الخريفية العادية لسنة 2015 في مجلس الأمة، والتي تتم على وقع أحداث وطنية بارزة ومستجدات عرفتها هيئتنا.

الرئيس توج إصلاحاته..

كما تعلمون فإن أهم حدث وطني ميز هذه الدورة كان قرار فخامة رئيس الجمهورية إحالة مشروع تعديل الدستور على البرلمان بغرفتيه، دستور أتى بعد مشاورات واسعة دامت لفترة ليست بالقصيرة، وعرف محطات حوار عديدة مكنت السيد رئيس الجمهورية من تضمين العديد من مقترحاتها في الوثيقة المقترحة...

هكذا وبإقدامه على طرح مشروع الدستور على المراجعة يكون السيد رئيس الجمهورية قد جسد وتوج إصلاحاته عمليًا بإصدار الدستور... ويكون بهذا الموقف قد بيّن للقريب والبعيد أنه لم يقل كلامًا لتبقى أصداءَهُ في السماء بل هو حقق إنجازًا وجد ترجمته في تلك الوثيقة المرجع التي ستقدم إلى البرلمان والتي أتت بالواقع بعد عمل دؤوب استمر طيلة الفترة الماضية، عمل السيد الرئيس خلالها بصبر وتصميم ومثابرة إلى أن بلغ الهدف، هدف إتمام المراجعة الدستورية، وأدخل بذلك الجزائر في عهد جديد... عهد كانت تنتظره الأغلبية من الجزائريين، عهد يقوم على قواعد بناء أو بالأحرى استكمال بناء الدولة الحديثة الذي سيتيح المجال فيه أمام السلطات العمومية لتدشين ورشات سياسية وقانونية عديدة أين سنكون نحن أعضاء مجلس الأمة مدعوون إلى الإسهام في دراستها وتحديد الموقف منها...

– وهكذا سنكون، زميلاتي زملائي، خلال هذه الدورة والدورات القادمة مطالبين بدراسة وتحديد الموقف من مشاريع قوانين عضوية وعادية حساسة عديدة... بقصد تكييفها مع المبادئ والأحكام الدستورية المستحدثة التي ستحملها الوثيقة القانونية السامية للبلاد.

– ونحن في ذلك مطالبون بدراستها وإثرائها بما يتلائم وطموحات الشعب ويتناغم مع عملية التجديد والإصلاح التي انتهجتها البلاد تحت قيادة السيد الرئيس بحكمة ورزانة، إصلاحات حققها بعيدًا عن كل مغامرة غير محسوبة العواقب كان من شأنها أن تفضي إلى الفوضى أو الانحراف المفكك للوحدة الوطنية وانسجام المجتمع الجزائري لو هي اتبعت.

كما تعلمون فإن أهم حدث وطني ميز هذه الدورة كان قرار فخامة رئيس الجمهورية إحالة مشروع تعديل الدستور على البرلمان بغرفتيه، دستور أتى بعد مشاورات واسعة دامت لفترة ليست بالقصيرة، وعرف محطات حوار عديدة مكنت السيد رئيس الجمهورية من تضمين العديد من مقترحاتها في الوثيقة المقترحة...

التجديد النصفي.. ومواصلة المهمة

أما الحدث الثاني الذي ميز هذه الدورة، فهو انتخابات التجديد النصفي لتركيبة مجلس الأمة، وهو التجديد الذي شكل محطة جديدة في حياة الهيئة في إطار مواصلتها لمهمتها التشريعية والرقابية.

الآن، وقد تم تنصيب أعضاء مجلس الأمة بتشكيلتهم الجديدة، وتم اعتماد هياكله ؛ بودي أن أعرب عن كبير سعادتي بهذه المناسبة وأن أتقدم مرة أخرى بتهانيّ الخالصة للزميلات والزملاء الجدد الذين شرفهم ظراؤهم على مستوى دوائرهم الانتخابية بمنحهم ثقتهم لتمثيلهم في هذه الهيئة الدستورية الحساسة...

ونفس التهاني موصولة للزميلات والزملاء الذين اختارهم السيد رئيس الجمهورية وعينهم ضمن تشكيلة المجلس.

ولن أنهي كلامي في هذا المجال دون تهنئة الزملاء الذين حازوا على ثقة نظرائهم لتقلد مسؤولية المشاركة في تسيير المجلس ضمن مكتبه ولجانه الدائمة.

– الشكر، كل الشكر، أخص به رؤساء المجموعات البرلمانية

الذين عملوا إلى جانبي خلال المدة الأخيرة وساعدوني على التوصل إلى الاتفاق حول توزيع مناصب المسؤولية ضمن هياكل المجلس وتوزيع كل واحد منكم ضمن واحدة من لجان الهيئة.

التشاور.. والتنسيق

كما جرت العادة في نهاية كل دورة، سأغتنم السانحة لأعرض أمامكم حصيلة الجهد الذي بذله المجلس وساهمت في تقديمه الهيئة ضمن الصلاحيات المخولة لها في مجال التشريع وفي إطار العمل البرلماني، ذلك أن تزويد البلاد بتشريع منسجم لتنظيم ومراقبة مختلف جوانب الحياة في كل الميادين، يقتضي عملا مؤسساتيا وإطارا واسعا من التشاور والتنسيق والحوار قصد تجسيد تطلعات وآمال الجزائريات والجزائريين. وهذا ما عمل في إطاره الجميع خلال الدورة...

وهكذا فقد درس المجلس وصادق على عدد من النصوص القانونية التي وإن كانت متواضعة عدديًا إلا أنها كانت في مضمونها جد هامة...

– ويتعلق الأمر هنا بقانون المالية التكميلي لسنة 2015 الذي جاء لتحسين إيرادات الخزينة العمومية، من خلال اعتماد تدابير تمكن من اعتماد تسيير رشيد لموارد الدولة العامة...

– وفي نفس السياق، ناقش أعضاء المجلس وصادقوا على قانون المالية لسنة 2016 الذي جاء في ظل ظرف اقتصادي وطني ودولي تميز بانخفاض كبير في الأسعار الذي عرفته سوق النفط، مما يستلزم تسييرا حذرا وعقلانيا لموارد الدولة.

– من جهة أخرى، صادق مجلس الأمة على قانون العقوبات المعدل والمتمم والمتعلق بحماية المرأة من كل أشكال التعنيف والتهديد والتحرش، وهو النص الذي استقطب نقاشًا واسعًا داخل وخارج الهيئة، بل أقول حتى خارج الوطن، وحُمّل قراءات وتأويلات مختلفة...

– في هذا السياق، بودي اليوم أن أؤكد أن مجلس الأمة لم يسعى إطلاقا إلى تعطيل النص المذكور كما أنه لم يرضخ لأي ضغط من أي طرف كان، بل هو أخذ من الوقت ما يكفيه لإبداء الرأي وتحديد الموقف والاستماع إلى مختلف الآراء والطروحات قبل اتخاذ القرار...

وإنها لسانحة أغتنمها لأرد من على هذا المنبر على الذين أعطوا أحكامًا وتعاليق غير مؤسسة عن طريقة عمل هيئتنا وأقول أن مجلس الأمة لم يمارس يومًا سلطته الدستورية في التشريع تحت الطلب أو الضغط من أي جهة كانت.

مجلس الأمة لم يمارس دوره الدستوري تحت الطلب أو الضغط

ودائما في قطاع العدالة، درس المجلس وصادق على مشروع القانون المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم، والذي جاء في سياق استكمال إصلاح العدالة وحماية حقوق الإنسان لاسيما ما تعلق منها بضمانات حماية حقوق المتهم وكذا حماية مسيري المؤسسات العمومية.

من جهة أخرى، صادق مجلس الأمة على نص القانون المعدل والمتمم للأمر المتعلق بالقانون التجاري الذي اقتضته طبيعة التطور الذي يعرفه عالم الأعمال والشركات ببلادنا والذي يهدف إلى تسهيل إنشاء الشركات التجارية.

فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، صادق مجلس الأمة على مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي سيوفر للجامعة الجزائرية الإطار القانوني الذي يمكن من ترقية البحث العلمي ويعطيه مكانته الحقيقية كباعث لكل تطور وتقدم في المجتمع.

الرقابة من صميم مهامنا

عرفت الدورة كالعادة نشاطًا رقابيًا مألوفًا، حيث نظم المجلس لهذه الغاية عدة جلسات لطرح الأسئلة الشفوية، وتوجيه عددا من الأسئلة الكتابية خاصة ببعض القطاعات الوزارية.

– وبالنسبة لتواصل المجلس وتفاعله مع محيطه، عرف المقر – في إطار الأبواب المفتوحة – زيارات لوفود من أبنائنا التلاميذ تعرفوا من خلالها على مجلس الأمة معلما ومؤسسة، وهو التقليد الذي دأب عليه المجلس منذ إنشائه.

وفي مجال الدبلوماسية البرلمانية، عمل المجلس بالتنسيق مع الهيئات الرسمية المعنية، لاسيما المجلس الشعبي الوطني، على التعريف بمواقف الدولة الجزائرية بشأن العديد من القضايا الإقليمية والدولية سواء من خلال الحضور في المنابر البرلمانية الدولية والجهوية أو لدى استقباله للوفود البرلمانية الشقيقة والصديقة.

سنعمل على الارتقاء بأدائنا

بالنسبة للمستقبل، مستقبل عمل الهيئة بودي القول أننا دخلنا الآن مرحلة جديدة بل حاسمة في حياة المجلس والبرلمان ككل... سواء من حيث الصلاحيات أو من حيث طبيعة العلاقة مع المؤسسات الدستورية الأخرى...

وفي إطار العمل الداخلي لبيتنا، بيت مجلس الأمة، سنعمل بالتعاون مع مختلف العائلات السياسية الممثلة بالهيئة بما من شأنه أن يرتقي بالأداء التشريعي والبرلماني ويحقق النجاعة في العمل ضمن نطاقها.

– بودي أن أؤكد في هذه المناسبة، أن الهيئة سوف توفر أجواء حرية التعبير وتحترم التمثيل السياسي على اختلاف ألوانه، وذلك بقطع النظر عن وزنه العددي.

وسوف نمكن المعارضة من القيام بدورها وفقًا للأحكام التي جاءت بها الوثيقة السامية للبلاد.

– سوف نحرص أيضا على العمل مع الهيئات الدستورية للبلاد ونكثف الجهود مع المجلس الشعبي الوطني ونعطي النجاعة اللازمة للتنسيق البرلماني مع الحكومة من خلال تكثيف وتنظيم العمل التشاوري ما بين الغرفتين وما بينهما وبين الحكومة.

– في مجال الأداء البرلماني ضمن الهيئة سوف نفعّل الدور الرقابي للمجلس على عمل الحكومة ونعمل على توفير مستلزمات القيام بالنشاطات الفكرية والثقافية والأبواب المفتوحة.

– وأنا أتكلم عن التنسيق مع المجلس الشعبي الوطني لن يفوتني التنويه بالعلاقة التي باستمرار نسجناها مع هذه الهيئة ومع مسيريها. ونشكر لهم تجاوبهم وإيانا في كافة القضايا التي كانت تطرح علينا... التنويه والشكر ذاته نخص به الهيئة التنفيذية على تجاوبها المستمر مع مجلسنا...

ولكن ما نطمح إليه مستقبلاً هو بالطبع تحسين طرق هذا التنسيق وجعله أكثر نجاعة.

– تلكم هي بعض الأفكار التي يقوم عليها تفكيرنا في كيفية بناء مستقبل أدائنا البرلماني وتدعونا إلى التأكيد على ضرورة مواصلة العمل في الاتجاه الرامي إلى ترسيخ قواعد نظام برلماني حديث ومتفتح، نظام يتسم بالنجاعة في العمل ويضمن حرية التعبير ويحرص على تعزيز سنّة التشاور والتنسيق مع الهيئات والمؤسسات الدستورية الأخرى للدولة.

جرت العادة في مثل هذه المناسبة أن أسمح لنفسي (بعد أخذ إذنكم) بالتعليق على بعض ما يجري في بلادنا والعالم وهو التقليد الذي أود تكريسه ضمن هيئتنا لما أرى فيه من فائدة باعتبار هيئتنا منبرًا للرأي وفضاء للحوار وإطارًا لتقديم الرأي وسماع الرأي المخالف.

عوامل تجاوز الأزمة متوفرة

جرت العادة في مثل هذه المناسبة أن أسمح لنفسي (بعد أخذ إذنكم) بالتعليق على بعض ما يجري في بلادنا والعالم وهو التقليد الذي أود تكريسه ضمن هيئتنا لما أرى فيه من فائدة باعتبار هيئتنا

منبرًا للرأي وفضاء للحوار وإطارًا لتقديم الرأي وسماع الرأي المخالف.

– يمر الاقتصاد العالمي كما تعلمون بمرحلة جد حرجة، وهذه حقيقة، لكن هذا الأمر لا يعد بالأمر الجديد...

– ما يقال عن الأزمة الاقتصادية يقال أيضا عن تراجع الأسعار في السوق العالمية للنفط وهذا الأمر يعد أيضا حقيقة.

لكن الحقيقة الأخرى التي يجب التذكير بها هي أن بلادنا سبق لها أن عرفت أوضاعًا صعبة مماثلة، وهي تمكنت من اجتيازها... لذا فإننا نعتقد اليوم أننا كما تجاوزنا بالماضي تلك الأوضاع فبمقدورنا اليوم أن نواجهها وتتغلب عليها. خاصة أن الإمكانات التي تزخر بها الجزائر والخبرة المتوفرة لدى أبنائها وإطاراتها والوعي الكبير الذي يتسلح به شعبها... كلها عوامل من شأنها أن تمكن البلاد (ولا شك) من تجاوزها.

إننا منطلقين من هذه النظرة وهذا الفهم للأوضاع لواقعنا الداخلي وللواقع الدولي، فإننا نعتقد أن النهج الذي تتبعه الحكومة الآن والحرص الذي تُبديه من أجل التكفل بأولويات حاجيات المواطن، مضافًا لها الكيفية التي تواجه بها المشاكل وتجد حلولها لهي كلها عوامل تؤكد أن الأوضاع في الجزائر تسير في الاتجاه الصحيح... ومما يدعم هذا التوجه خارجيًا هو أن مواقف العديد من الدول ذات الوزن والتي تتعامل معها الجزائر اقتصاديًا وماليًا وكذا تصريحات المؤسسات المالية الدولية عن واقعنا الاقتصادي لهي كلها مواقف تترجم التوجه العام الخارجي تجاه بلدنا وهو التوجه الذي يبرر من وجهة نظرنا بقاء التعامل مع الجزائر عاديًا وثقتهم في الجزائر وفي واقعها الاقتصادي ثابتًا...

– ما يؤكد هذا الواقع على الصعيد الداخلي هو أنه وعلى الرغم من التراجع المستمر لأسعار النفط، فإن المشاريع الكبرى متواصلة والتحويلات الاجتماعية لفائدة الشرائح الاجتماعية العريضة من الجزائريين لم تُلغَى ولم تتعطل وتيرتها.

– فهذه هي الحقيقة القائمة في الجزائر وليس ثمة حقيقة أخرى غيرها سوى خطاب التهويل والتخويف الذي نسمعه في بعض الخطابات غير المسؤولة التي تصدر عن بعض الأسماء وبعض الجهات المعروف توجهها...

– في باب آخر لاحظنا ولاحظتم ولا شك في الأيام الأخيرة أن تراشقًا كلاميًا كبيرًا قد عَمّ الساحة الوطنية حول السرد التاريخي لبعض الوقائع والذي لا يعدو في الحقيقة أن يكون سوى فتح جرح عميق كنا نعتقد أنه قد اندمل.

وإذا كنا نحرص على عدم الخوض في الدواعي والخلفيات والنوايا... (لأننا نعتبر أنه من حق الجميع إبداء الرأي وتقديم الشهادة على الوقائع التاريخية والأحداث الهامة في مسار الدولة) إلا أننا في الوقت نفسه نرى أن الحكمة في مثل هذه الحالة تقتضي (خاصة في هذه المرحلة تحديدًا)، تقول تقتضي التحلي بواجب التحفظ.

– وإننا منطلقين من هذا الفهم للأمور، نعتبر أن الحقائق التاريخية لا يمكن أن تُتخذ ذريعة للتضخيم أو التقليل من دور أي كان في مرحلة من مراحل التاريخ، لأن هذه الحقائق لا يمكن أن تَطمسها تصريحات وتحاليل ليست مؤكدة صحتها، فهي – أي الحقائق – إن عاجلاً أو آجلاً ستخضع لمقاربات ومقارنات من شأنها أن تضع الأحكام والآراء الذاتية في ميزان الغربلة والتدقيق وصولاً إلى إقرار الحقائق البعيدة عن نزعة الأنا.. والخالية من روح النرجسية المعِيبة.

لكن الحقيقة الأخرى التي يجب التذكير بها هي أن بلادنا سبق لها أن عرفت أوضاعًا صعبة مماثلة، وهي تمكنت من اجتيازها... لذا فإننا نعتقد اليوم أننا كما تجاوزنا بالماضي تلك الأوضاع فبمقدورنا اليوم أن نواجهها ونتغلب عليها. خاصة أن الإمكانات التي تزخر بها الجزائر والخبرة المتوفرة لدى أبنائها وإطاراتها والوعي الكبير الذي يتسلح به شعبها... كلها عوامل من شأنها أن تُمكّن البلاد (ولا شك) من تجاوزها.

– إن الإدلاء بشهادات تاريخية من قبل صانعيها لهو عمل محمود.

أما أن تتحول تلك الشهادات (إلى مزايدات وتصفية حسابات وتراشقات)، بعضها لا يُنْجُو منها حتى الأموات، فذلك (حسب رأينا) أمرًا مرفوضًا، باعتباره شهادات تبعث على الالتباس بين الصياغة الشاذة لأصحابها والتاريخ الصحيح بوصفه حقائق مستقرة عن الماضي.

اليوم نحن نختتم دورة الخريف العادية وغدًا يتم الانطلاق في التحضير لدورة البرلمان بغرفتيه المجتمعتين معًا... وهذه الحركية في العمل السياسي إن دلت على شيء فإنما تدل مدى الحيوية التي تعرفها البلاد تحت قيادة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهي تبرهن كل يوم على أن الجزائر اختارت السير للأمام ولن يوقفها في مسيرتها أحد، وهي ستواصل سيرها بقطع النظر عن ما يقوله هؤلاء أو يدعيه أولئك...

شكرًا على كرم الإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تجديد الهياكل : نواب رئيس مجلس الأمة

عقد مجلس الأمة يوم الأحد 31 جانفي 2016 جلسة علنية عامة، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، تمت فيها المصادقة على القائمة الاسمية لنواب رئيس المجلس (أعضاء مكتب المجلس)، المقترحة من طرف المجموعات البرلمانية، وهم على التوالي السيدة والسادة :

عن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي (المُعيّنين):
– السيد جمال ولد عباس
– السيدة فوزية بن باديس

عن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني:
– السيد عبد المجيد طقيش
– السيد عبد القادر زوبيري

عن المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي:
– السيد يوسف بوتخيل

كلمة رئيس مجلس الأمة بمنـــاسبة تنصيب هياكل المجلس

السيدات والسادة الحضور،

هنيئا لنا بهذه الأجواء التي تنمّ حقًا عن تكريس فعلي لأعراف وتقاليد التداول في المسؤوليات داخل بيت مجلس الأمة.

وهنيئًا لكم، زميلاتي زملائي أعضاء مكتب مجلس الأمة الجدد، على نيلكم ثقة زملائكم في الهيئة لتكونوا إلى جانبي في خدمة الهيئة وخدمة أعضائها...

الزميلات والزملاء الأفاضل،

وقد أنهينا والحمد لله آخر محطات عملنا التنظيمي لشؤون الهيئة،

وأعني به :

توزيع مناصب المسؤولية ضمن أجهزة وهياكل المجلس بحسب التمثيل العددي والنسبي لكل عائلة سياسية، وكذا توزيع السيدات والسادة الأعضاء على اللجان الدائمة التسع (09)، (الذي سيتمّ بعد قليل...)

ومن ثمة مباشرة الشروع في عملية التنصيب الرسمي لها.

أقول (وقد نُصّب جميع أجهزة وهياكل المجلس)... فإن الموقف يحتم عليّ الإشادة بروح المسؤولية التي طبعت بل بصمت عملية توزيع المهام في جميع مراحلها، في كامل الشفافية والديمقراطية...

الواجب يقتضي تثمين المنهج التشاوري الذي تبنته العائلات السياسية كمسلك للتوصل إلى توافق يعزز الانسجام ضمن الهيئة ويعزز روح الفريق الواحد الذي يعد «علامة مسجلة» في رصيد تجربة مجلس الأمة...

زميلاتي، زملائي،

الحقيقة تفرض عليّ أن أقول لكم بأنّ مخاض التوصل إلى هذا التوافق أخذ بعض الوقت... وهذا يعد أمرًا عاديًا في حياة هيئة تكاد تكتمل تركيبتها.

...لكن ما يستوجب تهنئة أنفسنا عليه فيها هو توصل الأطراف المعنية إلى اتفاق تم فيه تغليب المصلحة العليا للدولة والوطن (مما رفع عاليا سقف الالتزام) الذي تحلت به المجموعات البرلمانية خلال كافة مراحل عملية التشاور حول توزيع المهام في أجهزة وهياكل المجلس. وهذه النتيجة تؤدي إلى القول أنّ تعدّد الألوان السياسية في مجلسنا يُعدّ علامة مضيئة في مسيرتنا السياسية والديمقراطية ضمن الهيئة...

كما أن تنوع الألوان السياسية ضمن مجلسنا هو بالواقع رافدا للتعددية وإضاءة مرجوة لتراكمات الممارسة الديمقراطية في بلادنا...

– فلنعمل من أجل أن يكون مجلس الأمة هيئة داعمة للإصلاحات المؤسساتية عبر خارطة طريق من أبرز عناوينها : المبادرة، الانفتاح على المحيط وملامسة تطلعات المواطنات والمواطنين والقبول بآراء بعضنا البعض...

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن مجلس الأمة هذا الفضاء الدستوري الجامع لانشغالات وتطلعات الأمة ينبغي أن يتكرس كفضاء لمأسسة طموحاتنا الكبيرة في الارتقاء بالجزائر إلى غدٍ واعدٍ مشرق...

– إن تغيير الصورة النمطية للعمل البرلماني ككل... ولعمل مجلس الأمة بشكل خاص يجب أن يواكب ما ستثمره تدابير الدستور القادم... ولنكن «بيت الجزائر الكبير» الذي يعكس بكل شفافية حالنا وإصرارنا على المضيّ قدمًا إلى الأمام دعمًا للتنمية في جميع مجالاتها.

زميلاتي، زملائي،

إنكم تحظون في مستهل هذه الفترة التشريعية بشرف تدشين محطة تاريخية هامة في تاريخ بلادنا... وعليه: فلتكن إسهاماتكم وأعمالكم داخل الهيئة أولى مؤشرات الارتقاء بالعمل البرلماني، وليكن التنوع والتعدد الموجود محرك حقيقي للتغيير الذي يفضي إلى النجاعة... وليخرج كل واحدة وواحد منّا من ضيق جلباب الانتماء الحزبي وعباءة الانتماء المناطقي إلى شساعة – البرنوس الجزائري – الذي يملك (بالرغم من تعدد ألوانه) بحسب منطقة حِياكته كلّ المواصفات الجامعة للانتماء للوطن الواحد... الانتماء للجزائر...

وختاما، أخواتي إخواني مسؤولي هياكل المجلس، أجدد لكم أصالة عن نفسي ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء الهيئة الموقرة صادق تهانينا وتمنياتنا لكم بالنجاح في خدمة الهيئة... والتهنئة موصولة أيضا إلى أعضاء مكاتب اللجان الدائمة للمجلس والمراقب البرلماني... وهنا يهمني إعادة التذكير بأن أجهزة وهياكل المجلس هي هيئات لجميع أعضاء المجلس... ومن هذا المنظور أحسب أن عملاً كبيرًا ينتظرنا سواء تعلق الأمر بالدراسة المعمقة والمستفيضة للنصوص القانونية المحالة على المجلس أو من خلال ممارستنا لدورنا الرقابي على عمل الحكومة أو من خلال الاستمرارية في تواصل الهيئة وتفاعلها مع المحيط بنجاعة أكبر من خلال الزيارات الميدانية التي سنبرمجها بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية مستقبلاً.

شكرًا لكم على كرم الإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إثبات عضوية ثمانية (08) أعضاء جدد

عقد مجلس الأمة ، صبيحة يوم الإثنين 1 فيفري 2016 ، جلسة علنية عامة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، خصصت للمصادقة على تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان ، حول إثبات عضوية ثمانية (08) أعضاء جدد، في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي.

أحمد أوراغي

لويزة ايغلحريز

ليلى براهيمي

احمد بوزيان

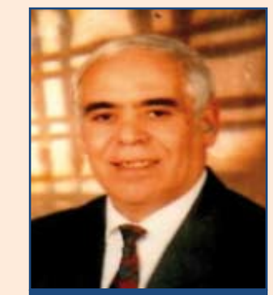
رشيد بوسحابة

محمد الطيب حمارنية

ميلود شرفي

محمد الواد

رؤساء اللجان الدائمة

الأمين شريط

رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان

محمد بن طبة

رئيس لجنة الدفاع الوطني

رشيد بوغربال

رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج

ضياء الدين بلهبري

رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية

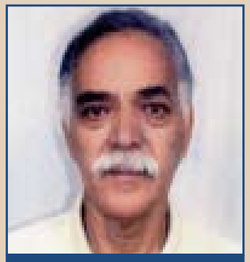
عبد القادر شنيني

رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

عبد الوهاب بن زعيم

رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية

عباس بوعمامة

رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية

لويزة شاشوة

رئس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني

عبد القادر شابني

رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة

محمد رضا أوسهلة

المراقب البرلماني

رئيس مجلس الأمة يستقبل ..

سفير المملكة العربية السعودية

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 04 جانفي 2016، بمقر المجلس، سعادة السيد محمود بن حسين قطان، سفير المملكة العربية السعودية بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة على إثر انتهاء مهامه بالجزائر... وكان اللقاء فرصة لاستعراض العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين وضرورة الرقي بها على المستوى الاقتصادي إلى ما يترجم الارادة السياسية في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية... وفي هذا السياق نوّه الجانبان بما تم الاتفاق عليه في إطار لجنة التشاور السياسي المشتركة مؤخرا على إثر زيارة وزير الخارجية السعودي للجزائر وأبديا ارتياحهما لنتائج هذه الآلية التي من شأنها تفعيل التعاون وترقيته لاسيما وأن البلدين يتمتعان بالقدرات والمؤهلات التي تمكنهما من الدفع بالاستثمار إلى مجالات أرحب تحقق المنافع الاقتصادية المشتركة وتؤدي إلى توطيد

أواصر الأخوة بين البلدين ... كما تم بالمناسبة التطرق إلى التعاون والتنسيق على ضوء السوق النفطية الراهنة والفرص المتاحة للتأثير في قوى السوق العالمية في هذا المجال وأبدى الجانبان حرصهما على مواصلة تبادل الآراء تأكيداً لما يجمع البلدين من علاقات وطيدة على كافة المستويات .. وتطلعًا إلى تقويتها وترسيخها أكثر فأكثر.

سفيرة فنلندا

واستقبل يوم الأربعاء 06 جانفي 2016، بمقر المجلس ، سفيرة فنلندا بالجزائر السيدة تولا سفينهوفود، التي أدّت له زيارة مجاملة تم خلالها التطرق لعلاقات الصداقة بين البلدين وامكانيات التعاون المتاحة التي يسعى الطرفان للاستفادة منها وترقيتها لمصلحة الشعبين الصديقين .. وتناول الحديث بهذه المناسبة الاصلاحات التي تشهدها الجزائر والتي تشكل المراجعة الدستورية أحد أهم مراحلها.

سفير الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

واستقبل يوم الأربعاء 10 فيفري 2016 ، بمقر المجلس ، سعادة سفير الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بالجزائر السيد إبراهيم غالي ، الذي أدّى له زيارة مجاملة بعد انتهاء مهامه ببلادنا... وبهذه المناسبة استعرض الطرفان آخر المستجدات المتعلقة بالقضية الصحراوية وآفاقها و الدور المنوط بالأمم المتحدة في تطبيق الشرعية الدولية المعبر عنها في لوائح الهيئة الأممية باعتبار القضية قضية تصفية استعمار .. كما تم التطرق للزيارة المرتقبة للأمين العام للأمم المتحدة للمنطقة والآمال التي يعلقها عليها الشعب الصحراوي كخطوة هامة في سبيل تحقيق أهدافه المشروعة وفي مقدمتها تقرير المصير المكفول بموجب الشرعية الدولية.

اجتماعات البرلمان العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي ، عضو مجلس الأمة ، عضو البرلمان العربي ، في اجتماعات جلسات دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الرابع للبرلمان العربي، المنعقدة ما بين 11 و 13 يناير 2016، بالقاهرة (جمهورية مصر العربية) مقر البرلمان العربي.

الاجتماع الأول للجمعية العمومية لمنتدى البرلمانيين العرب

شارك السيد عبد المجيد طقيش، عضو مجلس الأمة، في الاجتماع الأول للجمعية العمومية لمنتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، والذي نظمه المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ، المنعقد يومي 26 و27 جانفي 2016 بعمان (الأردن).

تضمن جدول أعمال الاجتماع ، مناقشة وإقرار دستور المنتدى ، وانتخاب هيئاته بما في ذلك اللجنة التنفيذية والأمانة العامة وكذا مناقشة وإقرار مسودة الخطة السنوية

يدا بيد نحوا العدالة والمساواة

شاركت السيدة فوزية بن باديس، نائب رئيس مجلس الأمة والسيدة حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، في منتدى شبكة البرلمانيات العربيات « رائدات»، والذي نظمه الفرع الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة UNWOMEN ،في إطار البرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والذي إنعقد يومي 9 و 10 فبراير 2016، بالعاصمة المغربية الرباط.

انعقد هذا المنتدى تحت شعار «يدا بيد نحوا العدالة والمساواة»، وكان الهدف إلى التعرف على العوائق الرئيسية التي تحد من وصول المرأة إلى البرلمانات في المنطقة والعالم.

الدورة العاشرة للجمعية البرلمانية للبحر المتوسط

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي، في أشغال الدورة العاشرة للجمعية البرلمانية للبحر المتوسط، ضمن الوفد الممثل للبرلمان العربي في هذه الدورة، المنعقدة يومي 18 و19 فبراير 2016، بالعاصمة الألبانية تيرانا.

تضمن جدول أعمال الدورة مناقشة المواضيع التالية:

- التطورات السياسية وآفاقها في منطقة المتوسط،
- التحديات الاقتصادية والبيئية في منطقة المتوسط،
- الهجرة، والحوار بين الثقافات،
- مسائل اجتماعية أخرى.

للإشارة، إنعقدت هذه الدورة في الذكرى العاشرة لتأسيس الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط في ديسمبر عام 2006.

رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح في المــؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات والمجالس العربية

صيانة الأمن القومي مسألة مصيـــــرية .. تتطلب قرارات عاجلة ..

شارك السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، على رأس وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين في أشغال المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات والمجالس العربية ، والذي نظمه البرلمان العربي بالتنسيق مع جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي ، وذلك يومي 24 و 25 فبراير 2016 ، بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة .

و ينعقد هذا المؤتمر في إطار مبادرات تطوير منظومة العمل العربي المشترك ، حيث تناول بالدراسة والنقاش التحديات الراهنة التي تواجه العالم العربي ، على غرار الأوضاع الأمنية والجهود العربية في مجال صيانة الأمن القومي العربي والحفاظ على وحدة الصف العربي ، وسبل تجفيف منابع الإرهاب الفكرية ومصادر تمويله ، ودور البرلمانات في تحقيق التكامل الاقتصادي ، والالتزام العربي بالأجندة التنموية العالمية.

وقد شاركه في هذا المؤتمر رؤساء برلمانات الدول العربية و يهدف إلى التأسيس لدورية انعقاده وإرساء قواعد حوار برلماني عربي دائم.

رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح ألقى كلمة في افتتاح هذا المؤتمر هذا نصها:

بسمم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد

السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية،

السيد رئيس البرلمان العربي،

السيد رئيس الإتحاد البرلماني العربي،

السادة رؤساء البرلمانات العربية،

السيدات والسادة الحضور.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سعيدٌ بتواجدي في حاضرة القاهرة بمقر الجامعة العربية... العاصمة والمكان الذين شهدا إعلان تأسيس «البرلمان العربي» في ديسمبر 2005 بعد إقراره في قمة الجزائر في مارس 2005 . .لقد تم لنا ذلك منذ عشرية كاملة بفضل ما تشكل من بصيرة لدى القادة والقيادات العربية وما استشعر لدى شعوبها من رغبة أكيدة تتوق إلى غد عربي أفضل يكرس الديمقراطية التشاركية ويتيح فرص النمو والنماء المستديم لشعوبها في إطار منظومة العمل العربي المشترك ووفقا لتوليفة توائم بين عمل الحكومات وتطلعات الشعوب.

اسمحوا لي أن أتقدم بأسمى آيات العرفان والتقدير لمصر «الكنانة» . .ولفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، والرئيس الدوري للقمة العربية على تفضله برعايته السامية لهذا المحفل البرلماني ...

وكل الشكر للسيد رئيس البرلمان العربي والسيدات والسادة أعضاء البرلمان العربي على هذا اللقاء التشاوري وفي هذا الظرف...

الشكر موصول إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، الدكتور نبيل العربي الذي تفاعل مع المبادرة وساهم في إنجاح المبادرة... وكل الشكر موصول إلى السيد مرزوق علي الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي ورئيس الإتحاد البرلماني العربي الذي رفع سقف التنسيق عاليا فيما بين الإتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي، كما لا يفوتني أن أبدي ارتياحي لعودة البرلمان المصري الى نشاطه المعهود على المستويين العربي والدولي.

إن انعقاد هذا اللقاء التشاوري لرؤساء البرلمانات العربية تحت إشراف «البرلمان العربي» خطوة مستحبة لاستكمال والاستفادة من مؤتمرات سابقة دأب الإتحاد البرلماني العربي على تنظيمها تحضيرا وإشرافا... فلقاءنا هذا بادرة طيبة تسعى للإستفادة مما مضى ليشكل بالفعل سانحة فعلية يتفاعل فيها البرلمانيون العرب مع قضايا شعوبهم...

أتفق مع الجميع أن صيانة الأمن القومي العربي مسألة حيوية ومصيرية وتتطلب قرارات آنية وعاجلة خصوصا أمام تمدد الإرهاب ومظاهر الفتنة الفئوية في ربوع وطننا الكبير...

ما تعرض له... استعمار جديد بأقنعة جديدة يحاول أن يقضي على الإنسان العربي في صميم هويته وموروثه ودينه...

إنّ تفشي مظاهر الفرقة في أوطاننا . . .وتمكن بعض الجماعات الإرهابية من رقعة أرضية (ما يُسمى بداعش) يضاف إليها امتلاكها إلى مساحات أوسع في العالم الافتراضي أدخلتنا في حالات من اللاّأمن واللاّاستقرار...

أيتها السيدات، أيها السادة:

إن موضوع «صيانة الأمن القومي العربي»... مسألة ضرورية غير أنها لا تقتصر على المجهود العسكري وعلى مفاهيم القوة... ولو أن امتلاك القوة يبقى ضروريا لخلق توازن يرعب العدو كيفما كان داخليًا وخارجيا... ويحفظ استقرار المنطقة العربية وسلامة شعوبها ويساهم في تحقيق الإجماع المرجو بين أبناء الأمة العربية.

إن الجزائر برلمانًا وحكومة ستدعم كل ما من شأنه أن يفضي إلى إجماع عربي يحقنُ الدماء ويحقق السلم والسلام ويوفر أدوات النمو والنماء ولكنها أيضا لن تُزكي أيّ «مسلكية» تتخذ القوة أول أساليب الحلول، اعتقادًا منها بأن الحوار والتفاوض يفضي بالضرورة إلى نتائج أفضل من خيار الركون إلى القوة كأوّل الحلول ... وإذ كانت (الجزائر) تعتبر أن «القوة» تبقى دائما أحد ضمانات أساليب الحوار، والتشاور والتفاوض... وليس جديدًا القول أن عدونا لا يأتي فقط من حدودنا وإنما غالبا ما يأتي من عيوبنا...

أيتها السيدات أيها السادة:

ومن هذا المنظور فإن الجزائر تعمل على تجاوز الخلافات، ودرء الفتنة وتجنب النزاعات... فالجزائر تشجع كل أشكال التضامن العربي...

وعليه، فإن موقف الجزائر يبقى ثابتا في تبني المقاربة السلمية واعتماد لغة الحوار والتفاوض لحل أي خلاف، وذلك لتجنب تصدع جدار التضامن العربي...وفي هذا الإطار، تسعى الجزائر إلى تقاسم تجربتها ومقارباتها لحل كل أنواع النزاعات الإقليمية منها والدولية، باعتماد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام السيادة الوطنية والتركيز على الخيار السلمي في معالجة النزاعات، وتكريس سياسة السلم والمصالحة الوطنية، وتحقيق الأهداف الكبرى للتنمية المستدامة بالموازاة مع تجنيد كافة الوسائل لمكافحة الإرهاب، وهو ما اعتمدته خلال وساطتها في الأزمة المَالِيَة، والتي توجت بالتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي... وهذا ما تنادي به الجزائر لإنهاء أزمة الفرقاء في الشقيقة ليبيا من خلال إشراك كل الأطراف في العملية السياسية الجارية حاليا...

إن الجزائر تتأسف للمنحى الخطير الذي يتخذه الوضع في سوريا، إنسانيا وأمنيا... وتجدد دعوتها إلى حل توافقي سياسي شامل، يضع حدّا للصراع المسلح، ويفتح بابًا للحوار والتفاوض من أجل استتباب الأمن، حقنا لدماء الشعب السوري الشقيق، ودرءًا لتداعيات قد تَرْهَن مستقبل كل دول المنطقة... وعلى نفس المنوال، فالجزائر تُهيب بالفرقاء في اليمن الشقيق تجنب الخلاف والفرقة والفتن، والجلوس على طاولة الحوار لإيجاد مخرج للأزمة اليمنية...

كما تؤكد الجزائر على موقفها الثابت والداعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وتدعو المجتمع الدولي إلى فك الحصار الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة... وهنا يبقى منوطا بالمجتمع الدولي العمل بكافة الوسائل الشرعية والمشروعة من أجل إلزام إسرائيل بتطبيق مقررات الشرعية الدولية والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة...

أيتها السيدات أيها السادة:

ونحن نتبادل وجهات النظر ونتدارس واقعنا العربي في جميع تجلياته بدءا بالقضية الفلسطينية قضيتنا المركزية وصولا إلى التهديدات الارهابية التي تطال الأرض والإنسان في ربوع وطننا الكبير...

إنّ تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب لوحدها طيلة عشرية كاملة وسط سكوت دولي غير مفهوم آنذاك وحصار غير معلن، أكسبتها مصداقية تخولها للحديث عن الآليات الكفيلة بالقضاء على الإرهاب... فظاهرة الارهاب تكاد تكون نظامًا دوليًا قائمًا بذاته بالنظر لتنظيماتها وتفرع قواعدها وتنوع مصادر تمويلها، على غرار دفع الفدية الذي سعت الجزائر بكل الوسائل لتجريمه، كخطوة أساسية ترمي إلى تجفيف منابعه...

لقد دفع الشعب الجزائري الثمن غاليا في معركته ضد الإرهاب... ولقد كَلّفنا ذلك غاليًا على المستويين البشري والمادي... ولكن والحمد لله قَدّرَ لنا الله سبحانه وتعالى الأدوات والإرادة من أجل الانتصار عليه...

لقد كانت معركة استعادة السلم ومعاودة النهوض باقتصادنا معركة تمت لنا تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبدالعزيز بوتفليقة عبر سياسات الوئام المدني والمصالحة الوطنية وقبلهما سياسة «الرحمة»...

لقد انتهجت الجزائر – خارطة طريق- وفق برنامج مرحلي بدأ باستعادة الاستقرار ومصالحة الجزائريين مع أنفسهم ومضاعفة مجهود الدولة التنموي ومسار إصلاحي مؤسساتي دام لأزيد من عشرية بهدف استئصال كل أسباب الإرهاب عبر ترسيخ الديمقراطية التشاركية وتمكين الإنسان الجزائري من أسباب الفهم والانفتاح على المحيط والعالم... وقد توج فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مسار الإصلاحات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية بتقديمه للبرلمان بغرفتيه المجتمعتين معًا، في السابع من الشهر الجاري، لتعديل دستوري كبير...

أيتها السيدات أيها السادة:

فبعد نجاح تجربتنا في عزل الإرهاب وتجفيف منابعه المادية والاجتماعية والقضاء على مسببات الفرقة بين ضحايا المأساة الوطنية وتدعيم قدرات القوى الأمنية المنوط بها محاربة الإرهاب... توج هذا الجهد بإعلان الدستور الجديد... دستور يوائم بين متطلبات الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة وخصوصا الرغبة والطموح في بناء غد أفضل من خلال النص على تدابير حول أخلقة الممارسات والحوكمة الاقتصاديين، وحماية التكافل الاجتماعي، والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها للأجيال القادمة.

أيتها السيدات أيها السادة:

إن لقاءنا اليوم... يلوح بتباشير رفع سقف التنسيق بين ممثلي الشعوب العربية ونخبة الدبلوماسية العربية... الرؤية البرلمانية للتعاون العربي في المجالات الأمنية والدفاعية والقضائية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية هي في النهاية رؤية مُحصّلة لخبرات البرلمانات العربية ولكن التفعيل والتطبيق هو المشكلة... ويبقى منوطا بنا (كبرلمانيين) محاولة التدرج في العمل مع النظام الرسمي العربي ممثلا في جامعة الدول العربية بمسلكية المرحلية... وأعني المرافعة لما يمكن تفعيله آنيا والعمل سويا برلمانا وحكومات للتوصل إلى تفعيل كلي لاتفاقياتنا...وعدم إقصاء أي طرف مهما بلغت درجة النزاع عند البحث عن الحلول.

إن برلماننا العربي الموقّر، بصفته ممثلا للشعوب العربية، جامعا لصوت الحكمة والوحدة العربية، باستطاعته العمل في إطار المنظومة البرلمانية الإقليمية والدولية من أجل إعلاء كلمة السلم والمصالحة في العالم العربي. مع التأكيد مجددا على دور الجامعة العربية والبرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي في لمّ الشمل ولعب دور الطرف الجامع.

وفقنا الله لما فيه الخير لأمتنا العربية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

زيارة طلبة المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس لمقر مجلس الأمة

في إطار برنامج «الأبواب المفتوحة» التي ينظمها مجلس الأمة ، قامت مجموعة من طلبة المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس بالناحية العسكرية الأولى - الرويبة - يوم الأحد 21 فبراير 2016 بزيارة لمقر مجلس الأمة.
وخلال هذه الزيارة طافت المجموعة بمختلف مرافق المجلس ، وقدمت للطلبة شروحات حول مهام المجلس وصلاحياته ، وكيفية سير أشغاله .

فرنسا

البرلمان يوافق على تمديد حالة الطوارئ

وافق البرلمان الفرنسي يوم الثلاثاء 16 فيفري 2016 ، على تمديد حالة الطوارئ المعمول بها في البلاد منذ هجمات باريس في 13 نوفمبر الماضي لمدة ثلاثة أشهر أخرى.

وصوت البرلمان بغالبية كبيرة على تمديد حال الطوارئ في فرنسا حتى نهاية ماي ، وبذلك يمنح النواب الفرنسيون صلاحيات خاصة للشرطة في مجال مكافحة الإرهاب.

ويسمح هذا النظام الاستثنائي بصورة خاصة لوزير الداخلية بفرض الإقامة الجبرية على أي شخص يعتبر «سلوكه تهديدا للأمن والنظام العام»، وبإصدار أوامر بتنفيذ «عمليات دهم في أي وقت في الليل أو النهار»، بدون اللجوء إلى القضاء.

ومنذ نوفمبر الماضي جرت حوالي 3340 عملية دهم بدون إذن قضائي وتمت مصادرة 578 قطعة سلاح. وأوقف أكثر من 340 شخصا قيد التحقيق ، بينما ما يزال 285 شخصا تحت الإقامة الجبرية ، بحسب وسائل اعلام.

وكان رئيس الوزراء مانويل فالس أعلن يوم السبت 13 فيفري، أنه «من المؤكد» أن اعتداءات أخرى «ضخمة» ستجري في أوروبا، معتبرا أن العالم دخل عصر «نشاط إرهابي مفرط».

وتعرضت العاصمة الفرنسية باريس في 13 نوفمبر الماضي ، لهجمات تبناها تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) أدت لمقتل 132 شخص وإصابة نحو 300 آخرين.

مصر

البرلمان المصري يستعيد التشريع

أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تسليم سلطة التشريع إلى مجلس الشعب (البرلمان) المنتخب ، بعد إصدار مئات القوانين في غياب انعقاده ، داعياً البرلمان إلى التعاون مع بقية السلطات وقيام «دولة مدنية حديثة»، مشيراً إلى أن مصر التي كسرت شوكة الإرهاب ما زالت تواجه تحديات تثير القلق.

وأشاد السيسي في أول خطاب له أمام البرلمان، يوم السبت 13 فيفري 2016، بتضحيات أفراد الجيش والشرطة في الحرب ضد الإرهاب ، ونوه بـ «انتصار الشعب للحرية و الديمقراطية ، واستعادة الحلم للمستقبل في مواجهة دعاوى الردة ودعاة التخلف» ، مُذكراً بـ «حقائق الأوضاع الصعبة»، لكنه أكد أن مصر استطاعت أن «تكسر شوكة الإرهاب وتعطيل مخطط وإبطال مؤامرة »، مشيرا الى «استمرار هذه المعركة بلا تراخ أو ملل».

وحدد السيسي أولويات عمل مجلس النواب في الفترة المقبلة قائلاً: «أدعوكم لأن تكون قضايا التعليم والصحة والإعلام وتجديد الخطاب الديني على رأس أولوياتكم، وأن يكون محدودو الدخل والشباب والمرأة موضع اهتمامكم».

وأضاف أن «الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحدق بمصر الآن تفرض على الجميع مسؤولية تاريخية وأداء استثنائياً تتضافر فيه الجهود وتتكامل فيه السلطات كي يبقى البنيان قائماً وشامخاً»، في ما بدا أنه إشارة الى السلطتين التشريعية والتنفيذية لتجنب الخلاف بينهما، في ظل الصلاحيات الدستورية المتداخلة.

ولفت إلى أن مصر «تواجه أعتى التحديات والمصاعب»، وتعهد بـ «عدم السماح لأحد بأن يعرقل مسيرة الانطلاق نحو البناء السياسي والتقدم الاقتصادي والنهوض الاجتماعي والثقافي والمعرفي والتكنولوجي».

تركيا

البرلمان التركي يفشل في الاتفاق على دستور جديد

فشل البرلمان التركي مجددا في الاتفاق على تعديل دستوري بسبب خلافات حول اعتماد نظام رئاسي ، الامر الذي يسعى اليه الرئيس رجب طيب اردوغان ، بحسب ما ذكر مصدر برلماني. وانسحب حزب الشعب الجمهوري (اشتراكي ديمقراطي)، أبرز حزب معارض ، مساء يوم الثلاثاء 16 فيفري 2016 ، من اللجنة المكلفة بالعمل على دستور جديد ، في نهاية اجتماعها الثالث ، بحسب المصدر. وعلى اثر ذلك ، اعلن رئيس البرلمان اسماعيل كهرمان حل اللجنة فورا. وقال «عجزنا عن التوصل الى اجماع. وبما اننا لم نعد نستطيع العمل معا، تم حل هذه اللجنة» ، على ما نقلت الصحف المحلية.

وبدأت اللجنة المؤلفة من 12 نائبا من اربعة احزاب ممثلة في البرلمان ، أعمالها في الثالث من فبراير في 2013 ، فشل البرلمان كذلك في صياغة دستور جديد عوضا عن الدستور الحالي الموروث عن السلطة العسكرية الحاكمة بعد انقلاب 1980. ويضغط اردوغان منذ انتخابه رئيسا للبلاد في 2014 بعد 11 عاما من توليه رئاسة الوزراء ، بشكل حثيث من اجل نقل البلاد الى نظام رئاسي ، علما ان النظام الحالي يمنح الجزء الاساسي من السلطة التنفيذية الى رئيس الوزراء.

لكن خصومه يرفضون بشكل قاطع اي تعزيز لسلطات رئيس متهم اصلا بالتسلط. و احرز حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي اليه اردوغان الاكثرية المطلقة في انتخابات الاول من نوفمبر التشريعية ، وجمع 317 مقعدا من 550. غير ان هذا العدد لا يمنحه الاكثرية المؤهلة التي تجيز له تنظيم استفتاء بمفرده او تنظيم تصويت على تعديل دستوري.

ويشير المعلقون الى ان رجل البلاد القوي قد يستغل هذا الفشل الجديد للدعوة مجددا الى انتخابات تشريعية خلال العام الجاري لانتزاع الاكثرية المؤهلة الضرورية في البرلمان لتنظيم استفتاء (330 مقعدا) او تعديل الدستور (367 مقعدا).

رئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات

«جاء التعديل الدستوري بأحكام جوهرية أكدت خياراتنا الوطنية في المجال الاقتصادي المتمثلة في الحفاظ على الملكية العمومية على الخصوص في مجال المناجم والمحروقات وجوانب حيوية أخرى. كما أكد التعديل الدستوري مسؤولية الدولة على الحفاظ على الأراضي الفلاحية والموارد المائية. وهناك تعديلات دستورية أخرى كرست حرية الاستثمار وتشجيع الدولة لجميع المؤسسات من دون تمييز وكذا ضبط السوق ومحاربة الاحتكار.

ومن جهة أخرى شمل التعديل الدستوري كذلك تأكيد كل مراجع بلادنا في مجال سياستها الاجتماعية والسكن والتعليم وحقوق العمال والتضامن الوطني لاسيما في مجالات الصحة مع المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة.»